الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⴰⴽⵍⵉ ⵎⵓⵃⴻⵏⴷ ⵓⵍⵃⴰⵊ - ⵜⵓⴱⵉⵔⴻⵜ -

كلية: العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم: علم الاجتماع

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه LMD
في علم الإجتماع تخصص التنظيم والعمل
تحت عنوان

تمكين الشباب الجزائري المقاول بين المحددات التنظيمية ومحددات المحيط

دراسة ميدانية لعينة من الشباب المقاول أصحاب المشاريع الصغيرة بالمسيلة ـ الجزائر ـ

من إعداد الطّالب:

ـعبد القادر كشيدة

إشراف الأستاذة الدكتورة:

ـ سامية فرفار

أعضاء اللجنة المناقشة		
الإسم واللقب	**مؤسسة الإنتماء**	**الصفة**
أ.د/ زواتيني عبد العزيز	جامعة آكلي محند أولحاج ـ البويرة ـــ	رئيسا
أ.د/ فرفار سامية	جامعة آكلي محند أولحاج ـ البويرة ـــ	مشرفا ومقررا
د/ شبيلي وهيبة	جامعة محمد بوضياف ـــ المسيلة ـــ	مناقشا
د/ مخاوفي عائشة	جامعة آكلي محند أولحاج ـ البويرة ـــ	مناقشا
د/ صغير سمير	جامعة آكلي محند أولحاج ـ البويرة ـــ	مناقشا
أ.د/ حرايرية عتيقة	جامعة أبو القاسم سعد الله ـ الجزائر2 ـــ	مناقشا

السنة الدراسية: 2024/2023

شكـــــر

قــال (ص):

" مَنْ لَمْ يَشْكُرِالنَّــاسَ لمَ يَشْكُرِالله"

(حديث شريف)

شكرا جزيلا لأستاذتي الفاضلة الأستاذة الدكتورة سامية فرفار على مساهمتها الجليلة في إنجاح العمل، من خلال المتابعة والمراقبة والتحكم في سير عملية الإخراج، شكرا لجميع من ساعدني في هذا العمل لاسيما زوجتي الدكتورة زوينة بوساق، وإلى كل من وقف إلى جانبي من الأساتذة والزملاء...والشكر للجميع.....

فهرس المحتويات

تشكرات	–
فهرس المحتويات	–
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	–
مقدمة	–
الجانب النظري للدراسة	–
الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة	–
1. أسباب اختيار الموضوع	06
2. أهداف الدراسة	07
3. أهمية الدراسة	27
4. الإشكالية	09
5. فرضيات الدراسة	15
6. تحديد المفاهيم	16
7. المقاربة السوسيولوجية	22
8. الدراسات السابقة	23
9. الإستفادة من الدراسات السابقة	33
10. صعوبات الدراسة	35
الفصل الثاني: المحددات التنظيمية ومحددات المحيط المساهمة في تمكين الشباب المقاول	
تمهيد	36
1.المحددات التنظيمية	36
1.1. بعد شبكة العلاقات	36
2.1. بعد جملة المعارف النظرية والعملية	37
3.1. بعد الصفات الشخصية التي يمتلكها الشباب المقاول	37
4.1. بعد شروط تأسيس المشروع	39
5.1. السياسات والبرامج ومخططات عمل الحكومات والمنظمات المحفزة لانخراط الشباب في العمل التنموي	42
2. محددات المحيط	60
1.2. المحيط القانوني (البيئة التشريعية والإستراتجيات الوطنية)	60
2.2. المحيط الاقتصادي	68
3.2. النسق الثقافي الأسري(العادات والتقاليد المجتمعية)	70
4.2. مستوى التعليم والتدريب	70
5.2. دور مؤسسات المجتمع في منح الفرص الاقتصادية للشباب	71
6.2. التحديات الشخصية والمهنية التي تواجه الشباب في الحياة العامة	72
خلاصة	75
الفصل الثالث: التمكين والمقاولة مقاربة مفاهيمية نظرية وعملية	
تمهيد	77
1. الشباب والتمكين مقاربة مفاهيمية نظرية	77
1.1. الشباب وخيار التمكين	77
2.1. مقاربة مفاهيمية لمفهوم الشباب مفهوم الشباب حسب اتجاه علم الاجتماع	80

فهرس المحتويات

3.1. أهداف تمكين الشباب	83
4.1. مظاهر التمكين	86
5.1. مستويات التمكين	86
6.1. المخاطر المرتبطة بعملية التمكين	87
7.1. استراتجيات عملية التمكين	87
8.1. أنواع التمكين	88
9.1. مجالات التمكين	90
10.1. قرارات رؤساء الدول الأفريقية حول الإسراع في تمكين الشباب من أجل التنمية المستدامة	91
2. سياسة تمكين الشباب في الجزائر	92
1.2. الاطار القانوني	92
2.2. الإطار الديموغرافي	94
3. قراءة سوسيونظرية للمقاولة في الجزائر	96
1.3. المقاول وتطوره عبر التاريخ	96
2.3. تطور نظرية المقاولة في الفكر الغربي	99
3.3. واقع المقاولة في الجزائر	101
خلاصة	104
الجانب الميداني	
الفصل الأول: التعريف بميدان وعينة الدراسة	107
تمهيد	107
1.مجالات الدراسة	107
2.الدراسة الاستطلاعية	108
3.منهج الدراسة	109
4.أدوات الدراسة	109
5.مجتمع الدراسة وعينته	113
الفصل الثاني **بيانات صاحب المشروع والبيانات المتعلقة بالمشروع**	
تمهيد	117
1.بيانات صاحب المشروع	117
2.البيانات المتعلقة بالمشروع	127
خلاصة	134
الفصل الثالث **مساهمة كل من شبكة العلاقات والصفات الشخصية التي يمتلكها الشباب المقاول في عملية بناء القدرات وزيادة إنتاجية المشروع ونموه.**	
تمهيد	136
1.تحليل بيانات الفرضية الأولى	136
2.مناقشة البيانات	151
خلاصة	152

فهرس المحتويات

الفصل الرابع: **أهمية التأثير الإيجابي للتوافق بين القدرات التفاعلية للمقاول مع متطلبات المشروع للوصول إلى الموارد الاقتصادية والتحكم فيها**	**154**
تمهيد	**154**
1.تحليل بيانات الفرضية الثانية	**154**
2.مناقشة البيانات	**172**
خلاصة	**173**
الفصل الخامس **مساهمة مؤسسات الدعم والمرافقة في منح الشباب المقاول القدرة على إحداث تغييرات في حياتهم على المستوى الفردي والأسرة.**	
تمهيد	**175**
1.تحليل بيانات الفرضية الثالثة	**175**
2.مناقشة البيانات	**186**
خلاصة	**188**
الفصل السادس: **مساهمة الموارد التي يمتلكها الشباب المقاول في تخطي التحديات الشخصية والمهنية**	**190**
تمهيد	**190**
1.تحليل بيانات الفرضية الرابعة	**190**
2.مناقشة البيانات	**211**
الفصل السابع: النتائج العامة والتوصيات	**214**
1. النتائج العامة	**214**
2. توصيات الدراسة	**218**
خاتمة	**221**
قائمة المراجع	
الملاحق	–

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل	49
2	توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس	50
3	توزيع القروض الممنوحة حسب المستوى التعليمي	50
4	عدد المشاريع الممولة وعدد مناصب الشغل حسب قطاعات النشاطات من جانفي إلى جوان 2017	51
5	عدد المشاريع الممولة وعدد مناصب الشغل حسب قطاع النشاطات من جانفي حتى جوان 2017	64
6	عدد المستفيدين من القرض على مستوى ولاية المسيلة	60
7	المشاريع الصغيرة المنشأة من طرف الشباب والنساء	61
8	السن	117
9	الحالة العائلية	118
10	عدد أفراد الأسرة	120
11	الدخل الشهري للأسرة قبل البدء بالمشروع	120
12	المستوى التعليمي	121
13	حصول المقاول على تكوين مهني	122
14	الخبرة العملية قبل البدء في المشروع	123
15	وجود أحد في العائلة مارس من قبل نشاط المقاولة	124
16	الوضع الصحي قبل البدء في المشروع	125
17	مدى تطور الوضع الصحي بعد البدء في المشروع	126
18	نوع قطاع المشروع	127
19	الهدف من اختيار نوع المشروع عن غيره من الأنشطة الأخرى	128
20	ملكية المشروع	129
21	تاريخ تأسيس المشروع	129
22	موقع المشروع	130
23	عدد العمال في المشروع	131
24	نوع التمويل	131

فهرس الجداول

25	توفر سكن خاص قبل المشروع	133
26	استطاعة المقاول على توفير سكن بعد الانفراد في المشروع	133
27	الوسيلة التي أحدثت الفرق في المشروع	136
28	تتبع المعارض والصالونات الإنتاجية	137
29	عوامل نجاح المشروع الشخصي	138
30	المستوى التعليمي ودوره في التحفيز للعمل بقوة	140
31	دور حصول المقاول على تكوين مهني في منح معلومات إجراءات التأسيس للمشروع الشخصي	143
32	الخبرة في المجال ودورها في اختيار نوع النشاط عن غيره من الأنشطة	146
33	الخبرة قبل البدء في المشروع كأحد عوامل نجاح المشروع	148
34	طبيعة المشروع وعلاقته بمتابعة المعارض والصالونات الانتاجية	149
35	وجود استعداد قوي وتخطيط عقلاني لخوض تجربة المقاولة	154
36	القائم بالتخطيط لسياسة المشروع	156
37	طبيعة الإشراف في متابعة العمل	157
38	حرية المشاركة في اتخاذ قرارات العمل لأحد عمال المشروع	157
39	الحوافز المقدمة للعمال زيادة على الأجور	158
40	حدود منافسة المنتوج أو خدمات المشروع	159
41	الوسائل المعتمد عليها في الترويج للمنتج أو الخدمة وإمكانية وجود الطلب عليها	160
42	مواجهة مشكلات تتعلق بمحيط العمل الداخلية والخارجية	162
43	الوسائل التي يعتمد عليها المقاول في التغلب على المشكلات	163
44	توقعات بالتوسع في المشروع مستقبلا وزيادة التنوع في مجالاته	164
45	دوافع اختيار نوع النشاط عن غيره وعلاقته بخلق الاستعداد لخوض تجربة المقاولة.	165
46	دور الخبرة قبل البدء في المشروع في تحديد طبيعة الإشراف المناسبة	166
47	دور الخبرة قبل بدء المشروع في تحديد درجة الحرية للمشاركة في قرارات العمل	168
48	السن وعلاقته بالقائم الذي خطط للمشروع	169
49	دور الخبرة المهنية في التغلب على المشكلات التي تعترض سير العمل	170
50	المساهمة من جميع وكالات الدعم	174
51	دور النظام البنكي في تشجيع بروز مشاريع المقاولاتية	175

فهرس الجداول

52	التأثير الإيجابي للمحيط القانوني على نمو المشروع	176
53	إنعكاس الخدمات الحكومية على دخول الشباب عالم المقاولة	177
54	أثر التسهيلات المقدمة من طرف الدولة لصاحب المشروع على وضعيه صحة صاحب المشروع وحياته الشخصية	178
55	البيئة القانونية المحفزة للاستثمار وأثرها على حجم ارتفاع دخل المشروع	180
56	فعالية دور قوانين الدعم المشجعة على الاستثمار وعلاقته باختيار نوع النشاط عن غيره من الأنشطة	182
57	النظام البنكي ودوره في بروز المشاريع وعلاقته بتاريخ تأسيس المشروع	183
58	قيمة الاستفادة من الموارد المادية والبشرية التي يقدمها المحيط القانوني للمشروع وإنعكاسه على تحقيق النجاح على مستوى صاحب المشروع والمجتمع	184
59	طبيعة المشكلات التي تواجهها في تسويق منتجك أو خدمات مشروعك	189
60	الدراية بالمورد المتاحة في محيط الشغل	190
61	منح مؤسسات الدعم المعلومات حول الموارد المتوفرة في المحيط المساعدة على استمرارية المشروع	191
62	توفر المواد الأولية في السوق	192
63	سلبية انعكاس غياب صاحب المشروع لفترة عن مشروعه على إنتاجيته	193
64	إحداث المشروع لتغيرات في ثقافة العيش للأسرة	194
65	الحصول على المعلومات الكافية حول التصدي للأخطار التي تهدد استمرارية المشروع	196
66	تحقيق التوازنات بين العناصر الثلاثة (المشروع، الأسرة، الراحة الشخصية)	197
67	المعايير الواجب توفرها في صاحب المشروع لضمان استمرارية المشروع	198
68	مصادر التنشئة وعلاقتها بالهدف من اختيار نوع المشروع	199
69	الخبرة ودورها في منح القدرة للشاب المقاول على التصرف في إدارة مسؤوليات المشروع	201
70	المستوى التعليمي في تعزيز القدرة على التحكم في ميزانية المشروع	203
71	قيمة الموقع وتقبل نوع المشروع من طرف المحيط الاجتماعي	204
72	الخبرة قبل البدء في المشروع وعلاقتها بالمعايير الواجب توفرها في صاحب المشروع لضمان استمرارية المشروع	205
73	وجود من مارس المقاولة في العائلة ودوره في منح معلومات بحجم الموارد المتاحة في المحيط القانوني والاجتماعي	206
74	موارد المشروع وعلاقتها بالمبادرة في انشاء شبكة علاقات لأجل تطوير المشروع	208
75	توفر خبرات ومعارف في موارد المشروع وعلاقتها بتحقيق التوافق بين واجبات العمل والأسرة	209

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	نموذج التحليل للمتغيرات والمؤشرات الفرعية المتناولة في هذه الدراسة	16

مقدمة

مقدمة:

تسعى العديد من الدول النامية في الوقت الراهن كالجزائر مثلا إلى تحقيق التمكين في مؤسساتها ولاسيما عند فئة الشباب، نظرا لأهمية استخدامات مفهوم التمكين في عدة مجالات كالاقتصاد والعمل الاجتماعي والتنمية، خاصة بعد تعاظم الاهتمام الدولي بالشباب في السنوات الأخيرة وشغل حيزا كبيرا من التفكير اتجاه استغلال طاقاتهم وتوجيه قدراتهم لبناء التنمية الشاملة، وتحسين فرص الحياة لاسيما تعزيز الجوانب الإقتصادية منها، إذ أن قضايا الشباب والتنمية تظل متشابكة في كافة المجالات ولا بد من معالجتها بنهج متكامل إذا أردنا تحقيق تنمية مستدامة حقيقية على المدى الطويل حسب ما يراه غالب الخبراء في هذا المجال، لذا فإن عملية تمكين الشباب والعمل على إدماجهم في مختلف مناحي الحياة أضحى ضرورة ملحة لبعث الإستقرار والتوازن في المجتمع والحفاظ على مؤسساته الاجتماعية.

وفي هذا السياق نجد أن عملية إدماج الشباب نحو التنمية في العالم العربي على وجه الخصوص تعد قضية تنموية، تتضمن في حيثياتها وضع أسس ومبادئ تنموية حديثة تساهم في عملية بناء المعرفة المستقبلية مجتمعا واقتصادا، وقد يتأتى جوازا التخلي عن المناهج التنموية التقليدية وتبني مناهج تنموية أخرى مبتكرة ومفيدة تمكنها من التعامل الناجع مع التحديات الموجودة في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وفي هذا الإطار سعت العديد من البلدان العربية كالجزائر إلى انتهاج برامج جديدة ومستحدثة في عملية التنمية الإقتصادية والاجتماعية كالتوجه نحو التنوع الإقتصادي كبديل عن المحروقات وذلك من خلال دعم الشباب نحو المشاركة في سوق العمل وسياسة التشغيل الجديدة التي ترتكز على العمل الخاص كممارسة العمل المقاولاتي، اللذان يمثلان في الآونة الأخيرة رهانان مهمان للتنمية الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر.

وقد عكست الدراسات والتقارير أهمية دعم الشباب وإشراكهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي، على اعتبار أنهم فئة تتميز بالحيوية والنشاط ولديها طاقة جبارة من القدرات والإمكانيات وكذا الطاقات الإبداعية الفكرية والمهارات الفنية، فمجمل تلك العناصر إذا استغلت بأفضل الصور الممكنة من طرف الحكومات، فإنها قد تسهم من دونما شك في دحض الممارسات البيروقراطية السلبية التي قد تقف عائقا في طريقهم لتحقيق آفاقهم المستقبلية وتحقيق المنفعة العامة للدولة والمجتمع، وفي هذا الإطار فإن عملية تحفيز ودعم الشباب الجزائري في ممارسة الأعمال الحرة على شكل مشاريع استثمارية في عدة نشاطات قد تدفعهم إلى الوصول إلى مرحلة مهمة من الإنجاز الذي يساهم بدوره في العمل التنموي، الأمر الذي ينبئ بوجود تحول وتغير في ممارسة الأدوار من ممارسة العمل الوظيفي الحكومي إلى التركيز بصفة أكثر نحو توجه الشباب إلى مجال الإستثمار الخاص، وممارسة الدور الإنتاجي الخاص الذي يوفر لهم قدرا أكبر من الاستقلالية وتعدد الخيارات، كما يساعدهم على تلبية حاجاتهم وطموحاتهم المستقبلية، ويمنحهم القدرة على التحكم في شروط الحياة الاجتماعية، والإقتصادية والسياسية وحتى الثقافية.

ولعل الحديث عن نمو المشاريع المقاولاتية الصغيرة وديمومتها في ظل ما يحيط بها من محددات اجتماعية وقانونية مفعم بالعديد من التحديات ذات الأبعاد الثقافية والتنظيمية والإجتماعية والسياسية التي قد تؤثر بطريقة أو بأخرى على نموها وإدراجها ضمن البرامج والسياسات الدولية والوطنية التي تواكب التطور التكنولوجي والمعرفي في هذا المجال المرافق لجميع مناحي الحياة، نظرا لأهميتها في سوق العمل الرقمي من جهة وإسهاماتها في التنمية الاقتصادية والوصول إلى الاستدامة في نهاية المطاف من جهة أخرى.

ويرى الباحث أن توفر مجموعة من المقومات كالقدرات المعرفية والمهارات النظرية والعملية وقوة الشخصية قد يكون له تأثير بالغ الأهمية على تحقيق التمكين على المستوى الشخصي، ودفعه نحو التكيف مع شبكة من العلاقات المتواجدة في محيط عمله الاجتماعي

والاقتصادي، الأمر الذي يفسر بأن للأوساط التعليمية والاجتماعية والقانونية دور في بناء القدرات والدفع بالفرد نحو البحث عن الفرص الإنتاجية والثروة وتحقيق الذات، من جهة أخرى يرى الباحث أن الوصول إلى الموارد الاقتصادية والتحكم فيها مرتبط بالتكامل الموجود بين بتوفر الكم الهائل من المعلومات الحقيقية والمعارف النظرية والخبرات العملية لدى الفرد الراغب في تأسيس مشروع مقاولاتي والدعم والمرافقة من طرف المحيط الأسري والتنظيمي، وبالتالي فإن الفرد الذي تتوافر فيه مجموعة من الصفات والقدرات والمهارات العالية والثقة بالنفس والمستوى العال من الوعي قد تجعله أكثر قدرة وتحكما في مواجهة بعض أو جل التحديات المختلفة الأبعاد الشخصية منها والمهنية والمجتمعية.

وقد أشارت العديد من الدراسات الميدانية في مجال المشاريع المقاولاتية الصغيرة أن توفر الاستعداد والرغبة والدافع للعمل في مجال المقاولة ما يسمى بالروح المقاولاتية، وكذلك بعض الدعم من مختلف مؤسسات المجتمع الداعمة والمرافقة لنمو واستمرارية هذه المشاريع ، عناصر مهمة قد تدفع بصاحب المشروع إلى تحقيق نوع من التفوق والانجاز، بمعنى تحقيق تغييرات تنعكس بالشكل الايجابي على حياته الشخصية والأسرية، وتحقق نتائج ملموسة على مستوى مردودية المشروع وانعكاساته على المجتمع، وبالتالي الوصول إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة كالقضاء على الفقر، وتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية كالاهتمام أكثر بالجانب الصحي للأسرة والتعليمي وارتفاع مستوى الوعي والثقة في التعاملات في مختف مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء.

– وبناء على ما سبق طرحه تم تقسيم الدراسة إلى جانين هما

- الجانب النظري ويتضمن ثلاث فصول جاءت لتعبر في مجملها عن الإطار النظري للدراسة حيث يتضمن إشكالية البحث وفرضياته وأسباب اختيار الموضوع وأهدافه وأهميته، إضافة إلى تحديد المفاهيم والمقاربة السوسيولوجية المتبناة والدراسات السابقة والتعقيب عليها،

وكذا الإحاطة الجيدة بالمحددات التنظيمية ومحددات المحيط المساهمة في تمكين الشباب المقاول، مع ضرورة التطرق إلى كل من التمكين والمقاولة كمقاربة مفاهيمية نظرية وعملية.

- الجانب الميداني ويتضمن ستة فصول جاءت لتعبر في مجملها على الإطار الميداني للدراسة بما فيها المنهجية للدراسة الميدانية من خلال التطرق إلى مجالات الدراسة ومنهجها والدراسة الاستطلاعية ومجتمع البحث وعينته وأدوات الدراسة، وتحليل بيانات الفرضيات الأربعة ومناقشتها، مع الإلمام الجيد باستخلاص النتائج العامة من هذه الدراسة وكذا اقتراح بعض التوصيات التي من شأنها إضاءة ما يمكن إضاءته من الجوانب المتعلقة بموضوع الدراسة.

الجانب النظري للدراسة

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة

1. الإشكالية
2. فرضيات الدراسة
3. أسباب اختيار الموضوع
4. أهداف الدراسة
5. أهمية الدراسة
6. تحديد المفاهيم
7. المقاربة السوسيولوجية
8. الدراسات السابقة
9. التعقيب على الدراسات السابقة

1. أسباب اختيار الموضوع:

تمـايزت أسـباب اختيارنـا لهـذا الموضـوع وتراوحـت مـا بـين أسـباب ذاتيـة وأخـرى موضوعية، لذا يرجع اختياره كمجال للدراسة إلى نقاط عديدة يمكن تلخيصها في الآتي:

- تنبـع أهميـة دراستنا مـن أهميـة البحـث فـي المشـاريع الصـغيرة المـدرة للـدخل والمؤسسـات الناشئة بـاختلاف أنواعها وطرائـق تسييرها، أهميـة فهم كيفيـة تأسيسـها ومتابعتها والإستمرار فيها، ومشاركتها في دعم النسق الاجتماعي والاقتصادي.
- نظرا لأهمية استخدامات مفهوم التمكين في عدة مجالات كالاقتصاد والعمل الاجتماعي والتنمية.
- رغبة الباحث في البحث في قضايا تمكين الشباب لأنه يعتبر موضوع الساعة ومحل إهتمـام المنظمـات الدوليـة ولاسـيما دولـة الجزائـر، كونـه يمثـل أحـد أولويـات أهـداف التنميـة المستدامة خاصة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.
- انتشـار المقاولاتيـة فـي وسـط الشـباب مما يستدعي ضـرورة دراسـتها خاصـة مـع تزايـد الإهتمام الحكومي بها كإحدى الآليات المهمة في تحقيق التنمية المستدامة والإكتفاء.

2. أهداف الدراسة:

تحاول هذه الدراسة تحقيـق الأهداف التالية:

- التعرف على مساهمة كل من شبكة العلاقات والصفات الشخصية التي يمتلكها الشباب المقاول في عملية بناء القدرات وزيادة إنتاجية المشروع ونموه.
- الكشف عن طبيعة تفاعل الشباب المقاول مع ما تتطلبه مشاريعهم من شروط التأسيس والتوقع والقيادة، ودورها في تحسين قدرتهم على الوصول إلى الموارد الإقتصادية وعملية تنفيذها.

- معرفة حجم مساهمة الموارد التي يمتلكها الشباب المقاول في تخطي التحديات الشخصية والمهنية.

- مؤسسات الدعم والمرافقة في منح الشباب المقاول القدرة على إحداث تغييرات في حياتهم على المستوى الفردي والأسرة.

- محاولة وصف الطاقات الإبداعية والأفكار القابلة للتجسيد على أرض الواقع والنابعة من فئة شبابية، وتبيان مدى ضرورة توجيهها بغرض بناء التنمية الشاملة اعتمادا على تلك الطاقة.

3. أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من الموضوع الذي تعالجه، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وبشكل محدد فإن أهمية الدراسة تبرز من خلال ما يلي:

- يعتبر مفهوم التمكين من المفاهيم الحديثة الاستخدام كمفهوم عملي، نظرا لاستعماله في عدة مجالات كالاقتصاد والعمل الاجتماعي والتنمية، وهو يرتبط أيما ارتباط بسياسة المنظمات والمؤسسات مهما اختلفت طبيعتها ونشاطها، إذ أن المنظمات التي تستخدم عناصر التمكين في تحقيق أهدافها التنظيمية هي التي تحقق مفاتيح النجاح عكس مثيلاتها التي تستغني عن مبادئ التمكين وعناصره الأساسية كعنصر مهم من عناصر تحقيق ذلك النجاح، فينعكس سلبا على فعاليتها وأدائها وبالتالي تحقيقها لأهدافها.

- تتميز هذه الدراسة بكونها تتناول موضوعا جديا وحيويا وحساسا تهتم به كل الدول وخاصة الدول المتطورة بإعتبار أن "التمكين" يعد من أهم عناصر التنمية الشاملة للمجتمعات، ومحورا فاعلا وكاشفا في عملية قياس نجاح المشاريع الصغيرة مهما كان نوعها أو حجمها عند الشباب المقاول بصفة عامة والجزائري بصفة خاصة ومدى إسهامهم في عملية التنمية، بمعنى: توضيح دورهم فيها بالموازاة مع مكانتهم الاجتماعية كأحد روافد

التغيير الذين نأمل منهم الإسهام الفاعل في تحقيق أهدافها وتنفيذها على أرض الواقع بهدف ترقية المجتمع ونموه وتطوره وكذا مستقبله.

- علاوة على ذلك تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تخدم الفاعلين في عملية التنمية والنهوض بالواقع الاجتماعي والاقتصادي في بلد كالجزائر الذي يشهد في الوقت الراهن عمليات إصلاح سياسي شامل بالدرجة الأول ثم اجتماعي واقتصادي وثقافي بالدرجة الثانية عل كافة المجالات ولاسيما المجال الاقتصادي والاجتماعي الذي يتعلق بدعم العمل الحر وتأسيس المشاريع الصغيرة من خلال آليات دعمها ومرافقتها، وكذا منح فرص للشباب لتجسيد أفكارهم وإبداعاتهم في الشكل الذي يرضونه ومنحهم عدة امتيازات عبر إنشاء صناديق الدعم ووكالات التمويل بغية تلبية احتياجات الشباب ووضع حلول للمشكلات التي يواجهونها، إضافة إلى الاستثمار في إمكانياتهم وطاقاتهم نحو المشاركة في تحقيق أهداف التنمية والتي من أهمها التمكين.

- كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة ركزت على أهم شريحة في المجتمع وهي فئة معينة من الشباب المقاول، نظرا لأهمية هذه الفئة في تطوير التنمية الاقتصادية وتنويع المنتجات المحلية والدولية من جهة ومن جهة أخرى التطرق إلى عامل أساسي ومهم له دور في عملية تنمية المشاريع الصغيرة والمؤسسات الفتية والتي بدورها تحدث تغييرات على مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية والسياسية.

- بناء على ما تقدمه الدراسة الحالية من بيانات ومعلومات، وما يمكن أن تقدمه من نتائج علمية فإنها تقدم بلا أدنى شك بعض الإسهامات والإضافات العلمية في مجال البحوث والدراسات حول تمكين الشباب المقاول والبحث عن المحددات التي كانت وراء تمكينهم، فضلا عن أن مقارنة مدى التشابه أو التباين لنتائج الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات السابقة المعتمدة في هذه الدراسة قد ينتج عنها زيادة في حصيلة المعارف العلمية المتحصل عليها للمساهمة في إثراء الجوانب النظرية والميدانية لدراسات وبحوث من هذا النوع

خصوصا في الجزائر، وبناء على هذا فإنه من المأمول أن تفتح هذه الدراسة الطريق أمام إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية وخاصة الميدانية منها، ما يمكن أن يساعد أيضا على رسم صورة متكاملة للواقع والتحديات والآفاق المستقبلية لمسألة تمكين الشباب المقاول في الجزائر.

4. الإشكالية:

تعد مسألة تمكين الشباب في العالم والعالم العربي على وجه الخصوص قضية تنموية تتضمن في حيثياتها وضع أسس ومبادئ تنموية حديثة تساهم في عملية بناء مجتمع المعرفة المستقبلي، أين يمثل الشباب العربي محور التغيير فيها وعماد البناء والنمو.

وفي هذا السياق يقوم مفهوم التمكين "على امتلاك الفرد للقدرة التي تتيح له أن يكون عنصرا مشاركا بفعالية في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بمعنى امتلاكه الإمكانيات على إحداث تغيير في الآخر الذي قد يكون فردا أو جماعة أو مجتمعا بأكمله[1]، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعني تحرير الطاقات الشابة من خلال العمل على تأسيس مشاريعهم المدرة للدخل في نطاق الدور والمكانة وإشراكهم في عملية التنمية كطرف فاعل.

أما بالنسبة "**لسين**"فالتمكين ينعكس على مجموعة القدرات التي يمتلكها الشخص، وتعتمد قدرات الشخص على مجموعة متنوعة من العوامل بما في ذلك الخصائص الشخصية والترتيبات الاجتماعية[2].

---

[1]– عامر حسني لطفي وآخرون:**التقرير الوطني الثالث للأهداف التنموية للألفية في الجمهورية العربية السورية**، 2010، ص27.

[2]–Martha C. Nussbaum, Amartya Sen, The **quality of life**, Clarendon Press Oxford.UNU–WIDER.1993.p23.

وفي هذا الإطار تسعى معظم الدول ولاسيما الدول العربية إلى الاهتمام بالشباب المقاول وتنمية مشاريعهم ولاسيما منها المبتكرة والمستحدثة، نظرا لما لها من فوائد وآثار ايجابية على تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي وبلوغ مستوى حياة أفضل.

فالمقاول المبتكر حسب **جوزيف شومبيتر** (**A. Joseph Schumpeter**) هو المغامر الحقيقي الذي لا يتوانى في الخروج عن نطاق المقاولين الآخرين، باحثا عن التقنيات الجديدة، والابتكارات التكنولوجية، وهو بذلك يشدد على أهمية أصحاب المشاريع المبتكرة باعتبارهم الأداة الأساسية لنقل الاقتصاد إلى الأمام من التوازن الثابت إلى اللاتوازن[1].

وبالنظر إلى الواقع الجزائري، نجد أن الشباب الجزائري والمقاول منه بشكل خاص تميزهم مجموعة من الخصائص كخوضهم تجربة العمل المقاولاتي والتي أكسبتهم فيما بعد خبرات وقدرات ومهارات عملية ميدانية، دون أن نتجاهل التحديات والعراقيل والمواقف المهنية والشخصية التي قد تعترض حياتهم كبعض المشكلات العائلية والظروف القهرية وكذا المشكلات البيروقراطية التي قد تقف عائقا في طريقهم لتحقيق آفاقهم المستقبلية.

وقد ترتبط بالنسق الإجتماعي الذي يحكم تفاعل مختلف العمليات الإقتصادية مع المحركات الاجتماعية الأخرى كالنسق العائلي ودور العادات والتقاليد في توجيه المقاول نحو تحقيق التكامل الفعال بين مختلف العمليات الإجتماعية والنشاطات الإقتصادية، فمنذ القديم كان المقاول الجزائري يستثمر في محيطه الاجتماعي من خلال المحافظة على استمرار النشاط العائلي المدر للأرباح، وهذا ما تكشفه رؤية **بيار بورديو**(**Pierre Bourdieu**) للمقاول الجزائري في كتابه البنى الاجتماعية للإقتصاد[2]، كانعكاس لدراسته النقدية الأولى للعمل والعمال في الجزائر، إذ كشف أن المقاول الجزائري وإن كان لا يمتلك المقومات التي تجعله

---

[1]– مغنية هواري: **البعد الاقتصادي للابتكار والمقاول المبتكر على النمو الاقتصادي حسب رؤية جوزيف شومبيتر**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 9، العدد 9، ديسمبر 1024، ص164.

[2]– Pierre Bourdieu: **les structures sociales de l'économie**, Le Seuil, Paris, 2000, p279.

مقاول اقتصادي بامتياز على عكس نظيره الفرنسي فهو أقرب إلى المقاول أو الشخص الإقتصادي الذي يرى حاجته الإقتصادية من منظار دمج البنية الإجتماعية بالبنية الإقتصادية، وهو يتحدث عن تمكين استمرار النشاط العائلي المتأثر بالنسق العائلي المحكوم بالحاجة الإقتصادية الذي قد يؤدي في الأخير إلى تطوير الفرد وتأثيره على التنظيم الإقتصادي والاجتماعي للمجتمع، على عكس ما كان يتوقعه في البداية من أن هذا " الانتقال التقليدي باتجاه النموذج الرأسمالي الذي فرضته قوانين الدولة الفرنسية قد غير كثيرا في التنظيم الإقتصادي والاجتماعي للمجتمع بفرض أسلوب إنتاج يخدم المصالح الكولينيالية وليس نتيجة للتطور الذاتي للفرد"([1]).

وقد يكون توجه الشباب الجزائري منذ تاريخه المعاصر للعمل الخاص مبنيا على نوع نشاطهم الاقتصادي البحت كحرفهم الصناعية أو تجارتهم أو نوع خدماتهم أو نتيجة لتطور تلك النشاطات ومدى انتشارها وطبيعته في بيئة الأعمال، وهذا ما تكشفه لنا دراسة **جون بيناف (jean peneff)** الذي أقر بأن دراسة المقاول الجزائري يجب أن تتم من خلال متغير المسار الإجتماعي(الأصل الاجتماعي، الأصل الجغرافي، المستوى التعليمي، المسار المهني([2])، وأكد على أن المقاول الجزائري ليس إعادة إنتاجا للفعل مقاولاتي آخر بل هم من أبناء تجار وحرفيين وباعة([3]).

وفي هذا الإطار عملت الدولة الجزائرية في الألفية الثالثة على تشجيع الشباب على إنشاء واستحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدمت لهم بعض التسهيلات وأوجه الدعم التي قد تضمن سلاسة تحكمهم وعملهم نظرا لحداثة تجربتهم، بحيث تقدر نسبة القوة الشبابية

---

[1]–رحماني إسحاق، جاب الله طيب: **سوسيولوجيا المقاولة في الجزائر من المداخل الكبرى إلى الدراسات المعاصرة**، مجلة دارسات في علم إجتماع المنظمات، مجلد1، عدد03، 2014– ص117.

[2]–دنافة أحمد، سحوان عطاء الله: **مقاربات سوسيولوجية حول منظمة المقاولة في الجزائر –دراسة تحليلية**، مجلة دراسات في علم إجتماع المنظمات، مجلد1، عدد 13، 2019– ، ص19.

[3]– رحماني إسحاق،جاب الله طيب: **مرجع سابق**، ص122.

كقوة عمل في الجزائر حسب إحصائيات تقرير النشاط، العمل والبطالة لسنة 2018، ما يعادل حسب الفئة العمرية للشباب ما بين 25-34 سنة تمثل نسبة 60.3%، وبلغت عدد المشاريع الصغيرة المنشأة في الجزائر حسب إحصائيات سنة 2017 ما يقارب 1060289 مؤسسة على المستوى الوطني([1]).

علاوة على ذلك فإن الواقع الأمبريقي يشير إلى أن الشباب المقاول في الجزائر لديه توجه معتبر نحو اقتحام مجال العمل في النشاط الاقتصادي، وقد عكست ذلك الإحصائيات الصادرة عن منظمة العمل الدولية بخصوص دولة الجزائر في ما يتعلق بمؤشر البطالة عند فئة الشباب، إذ تشير إلى أن معدل البطالة يتراوح ما بين 8.1و8.2 من سنة 2010-2017([2]).

ليتمكن الشباب المقاول بعد ذلك من الاستعداد والسير قدما نحو الوصول إلى الفرص الاقتصادية المتاحة والسعي قدر الإمكان إلى جلبها والإلمام بجميع المعارف والمعلومات في ما يخص عملية استخدامها والتحكم فيها بشكل أفضل، الأمر الذي يستدعي البحث والتقصي وراء مصادر تشكيل هذه القدرات والمهارات، ومن ثمة قياس نجاح عملية التمكين من خلال الانجازات المحققة من المشروع ما يتعلق بمدى تحقيق الربح المادي، زيادة في عدد الأصول، توسيع المشروع، خلق فرص الشغل، تحسين مستوى المعيشة للأسرة، تحقيق مستوى معين من الرفاه الاقتصادي هذا من ناحية اقتصادية، أما من ناحية اجتماعية فتكون في المجمل كالعمل على نيل مكانة اجتماعية، المبادرة في تحسين المستوى التعليمي والثقافي للأفراد الأسرة، المساهمة في تقديم خدمات للمجتمع.

---

[1] نبيلة عدان: **مكانة التمكين الاقتصادي للشباب الجزائري ضمن السياسات الحكومية**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 08،العدد14، جانفي 2019، ص99-100.

[2] غادة برسوم وآخرون: **تقرير حول الشباب والتشغيل في شمال إفريقيا**، منظمة العمل الدولية، جنيف، سبتمبر، 2017، ص4.

لذا فإن تحقيق تلك الانجازات قد يكون مرهون بطبيعة الحال بطبيعة البيئة الاجتماعية التي تتواجد بها المشاريع المقاولاتية لأن تلك المشاريع الصغيرة ليست بمعزل عن المحيط القانوني والتنظيمي والاجتماعي فنموها وتطورها السوسيواقتصادي قد يتأثر بوجود منظومة قانونية تحكم سير هذه المشاريع تسهر على تنظيمها ومرافقتها من بداية تأسيسها حتى استمراريتها وتحقيق انجازات على مستواها.

كما قد يتأثر بطبيعة المحيط الإجتماعي الذي تنشأ فيه بداية من الدوافع الكامنة في الفرد بحيث ترتبط بمؤشرات إجتماعية كالميل نحو إثبات الذات والرغبة في الإستقلالية والقدرة على التصرف واتخاذ القرارات الخاصة بالعمل والأسرة، أو مؤشرات إقتصادية كالخروج من البطالة وتحقيق عائد مادي، إضافة إلى بعض المؤسسات الإجتماعية ودورها في تحفيز فعل المقاولة كالوسط العائلي مثلا الذي قد يعد العامل الأكثر اهتماما من طرف الباحثين عند إجراء دراساتهم في مجال المقاولة والتمكين، نظرا لما له من تأثير في هذا القرار، إذ يعد بروز المقاولين الذين ينتمون إلى عائلات تمارس فعل المقاولة بمثابة العامل الحاسم في خلق الرغبة وتحريك الدافع لممارسة السلوك المقاولاتي.

ثم تأتي بعد ذلك دور الأوساط التعليمية كالمعاهد ومؤسسات التكوين الحكومية والخاصة والجامعة ومراكز التدريب والدورات التدريبية المباشرة المكانية أو عبر الانترنت في ترسيخ فكرة المقاولة وتوضيح مراحل تأسيسها.

وما تعكسه المعطيات على مستوى مجتمع الدراسة نجد أن الإحصائيات حول نسبة الشباب الجزائري المقاول المستفيدين من القرض أو التمويل من مؤسسة "**لونساج**" بالمسيلة، قد وصل عددهم الـ: (5581) شاب أي ما يقارب نسبة (91.45%) مقابل الـ:(522) امرأة مستفيدة بما نسبته (8.55%) لسنة 2017([1])، هذا ما يتعلق بالمقاولة المدعومة من

[1] من إعداد الباحث: بالإطلاع على قاعدة بيانات مؤسسة لونساج بالمسيلة

قبل الحكومة، إضافة إلى المقاولين الأحرار الذين انطلقوا في تأسيس مشاريعهم من التمويل الذاتي أو التمويل الناجم عن الاستعانة بالعائلة أو شبكة العلاقات.

وبعد الإطلاع على بعض التقارير والدراسات[1]، وكذا بعض الإحصائيات المتعلقة بالشباب المقاول وحجم مشاركتهم في عملية التنمية، والتي أتاحت للباحث الرغبة في القيام بدراسة حول عملية تمكين الشباب وخاصة الشباب المقاول في الجزائر، للإطلاع والكشف عن مدى مساهمتهم في التنمية الشاملة، لنتمكن في نهاية بحثنا من توضيح الأهمية النظرية والتطبيقية من دراسة موضوع تمكين الشباب المقاول في الجزائر والتعرف على العوامل والآليات التي ساهمت في نجاح عملية تمكينهم اجتماعيا واقتصاديا.

لذا تتحدد مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

– ما هي المحددات التنظيمية ومحددات المحيط التي تساهم في تمكين الشباب المقاول بالمسيلة ـ الجزائر ـ؟

وتتفرع عنها مجموعة من التساؤلات الفرعية من أهمها:

[1]– أنظر تقرير حول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا جيل ٢٠٣٠ الاستثمار في الأطفال والشباب اليوم لتأمين منطقة مزدهرة في المستقبل، قسم البيانات والأبحاث والسياسات، صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف).

–أنظر أيضا:

–United Nations, Economic and Social Council, Economic Commission for Africa: Industrialization for an Emerging Africa Issues paper, Sixth Joint Annual Meetings of the ECA Conference of African Ministers of Finance, Planning and Economic Development and AU Conference of Ministers of Economy and Finance,(Abidjan, Côte d'Ivoire 25 and 26 March 2013.

–أنظر أيضا:

مجموعة بنك التنمية الإفريقي: إطلالة على الإقتصاد الإفريقي 2019، الأداء الإقتصادي الكلي والتوقعات الإقتصادية، التشغيل والنمو وديناميكية المؤسسات، التكامل من أجل الإزدهار الإقتصادي في إفريقيا) بنك التنمية الإفريقي، 2019.

-كيـف تسـاهم كـل مـن شـبكة العلاقـات والصـفات الشخصـية التـي يمتلكهـا الشـباب المقاول في عملية بناء القدرات وزيادة إنتاجية المشروع ونموه؟

- كيف يساهم التفاعل الإيجابي مع ما يتطلبه المشروع من شروط التأسيس والتوقع والقيادة في تحسين قدرة الشباب المقاول على الوصول إلى الموارد الإقتصادية والتحكم فيها ؟

- كيف ساهمت مؤسسات الدعم والمرافقة في منح الشباب المقاول القدرة على إحداث تغييرات في حياتهم على المستوى الفردي والأسرة؟

- كيف تساهم الموارد التي يمتلكها الشباب المقاول في تخطي التحديات الشخصية والمهنية ؟

5. فرضيات الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها فقد تم صياغة الفرضيات الآتية:

1.2. الفرضية العامة:

توجد محددات تنظيمية ومحددات للمحيط تتحكم في نجاح عملية التمكين لدى الشباب المقاول بالمسيلة ـ الجزائر ـ

-الفرضيات الجزئية:

- تساهم كل من شبكة العلاقات والصفات الشخصية التي يمتلكها الشباب المقاول في عملية بناء القدرات وزيادة إنتاجية المشروع ونموه.

- يساهم التفاعل الإيجابي مع ما يتطلبه المشروع من شروط التأسيس والتوقع والقيادة في تحسين قدرة الشباب المقاول على الوصول والتحكم في الموارد الإقتصادية.

- تساهم مؤسسات الدعم والمرافقة في منح الشباب المقاول القدرة على إحداث تغييرات في حياتهم على المستوى الفردي والأسرة.

- تساهم الموارد التي يمتلكها الشباب المقاول في تخطي التحديات الشخصية والمهنية.

وفيما يلي عرض لنموذج التحليل للمتغيرات والمؤشرات الفرعية المتناولة في هذه الدراسة:

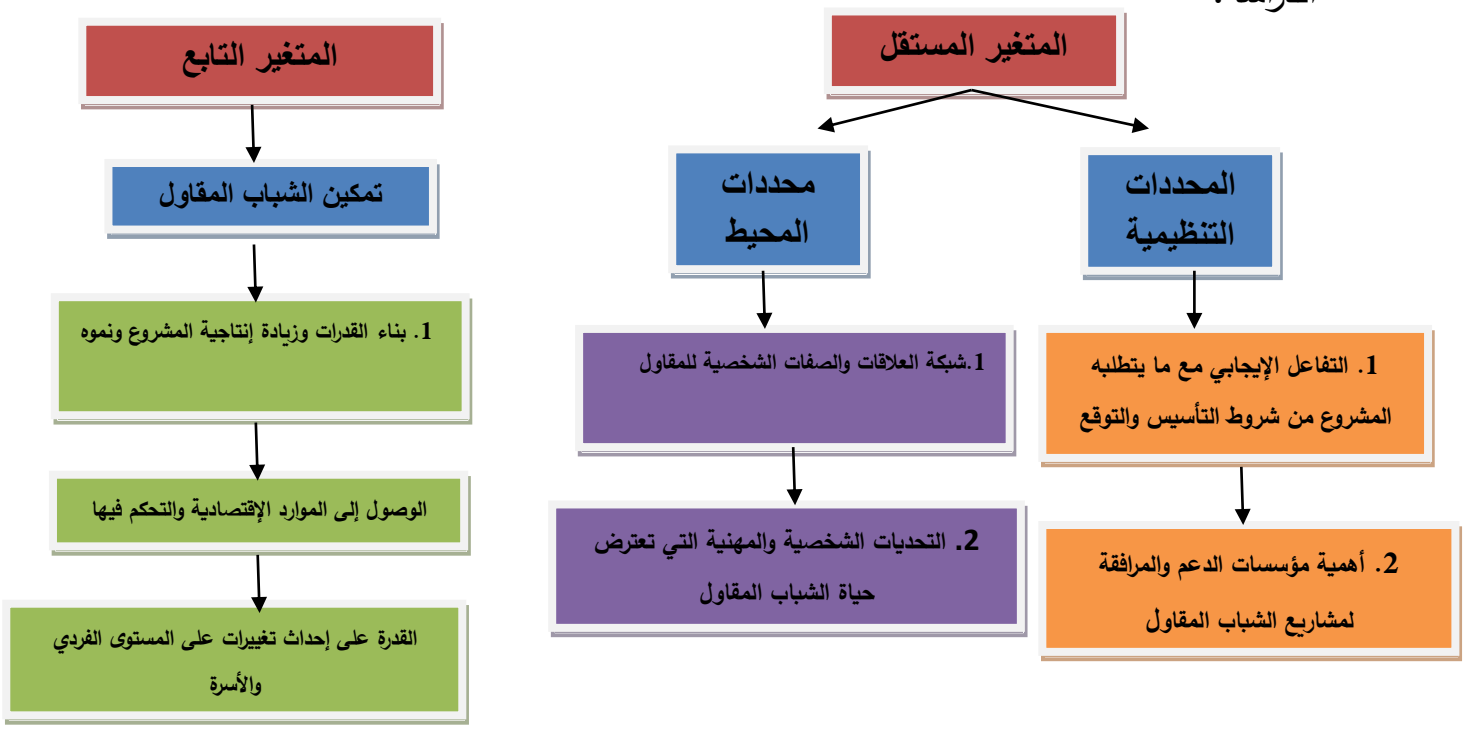

المصدر: من إعداد الباحث

6. تحديد المفاهيم

1.6.مفهوم التمكين:

- **لغة: في** الأصل اللغوي مَكُنَ فلان عند الناس يَمْكُنُ مَكَانَةً بمعنى عظم عندهم فهو مَكِينٌ والجمع مُكَنَاءٌ وتَمَكَّنَ عند الناس تعني علا شأنه، وأما التمكين على صيغة المصدر فيحمل معنى التوكيد فهو مصدر الفعل المضعف مَكَّنَ ويعني الاستقرار المؤكد الراسخ ويحمل في طياته معنى التوكيد ([1]).

- **إصطلاحا:** يقوم هذا المفهوم على امتلاك الفرد للقدرة التي تتيح له أن يكون عنصرا مشاركا بفعالية في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بمعنى امتلاكه الإمكانيات على إحداث تغيير في الآخر الذي قد يكون فردا أو جماعة أو مجتمعا بأكمله

[1] حذيفة تقي الدين الخطيب: **التمكين أسسه وأساليبه، دراسة بلاغية تطبيقية**، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، الإمارات العربية المتحدة،2009، ص13.

ويتم التمكين ضمن أشياء أخرى من خلال العمل على إزالة التفاوت بين الجنسين في مراحل التعليم والتركيز على قضايا النوع الاجتماعي، ولاسيما التغلب على التنميط التقليدي لأدوار المرأة والرجل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية([1]).

كما يمكن النظر للتمكين على انه: "العمل على توسيع قدرات الناس توسيعا ينطوي على زيادة الخيارات، ومن ثمة ينطوي على زيادة الحرية ويحمل التمكين في طياته أن يكون باستطاعة الناس في أثناء ممارسة حياتهم اليومية أن يشاركوا فيه أو يؤيدوا صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم، فلا ينبغي أن يكون الناس مستفيدين سلبيين من عملية ينظمها لهم آخرون بل ينبغي أن يكونوا فاعلين نشطين في التنمية الخاصة بهم([2]).

يعبر مفهوم التمكين عن معاني مختلفة في سياقات سياسية وثقافية واجتماعية متنوعة ويعبر عن قوة الذات والسيطرة والقوة الذاتية والاعتماد على الذات وحرية الاختيار وحياة الكرامة، وفقا لقيم المرء القادر على القتال من أجل حقوقه واستقلاله وصنع القرار الخاص به، كونه حرا ، عاقلا ، وله قدرة وهذا يعني أن التمكين بطبيعته عملية أو نتيجة([3]).

كما يمكن الإشارة أيضا إلى أن مفهوم التمكين يمكن أن يتجاوز حدود القدرة الذاتية أو التدبير الذاتي إلى ما يسمى بالاقتدار بما هو الجمع بين القدرة والتمكن من جهة والاستقلالية والتدبير الذاتي من جهة أخرى([4]).

---

[1] عامر حسني لطفي وآخرون:**التقرير الوطني الثالث للأهداف التنموية للألفية في الجمهورية العربية السورية**، 2010، ص27.

2سفيان فوكة: **التنمية والتمكين من خلال الادارة الرشيدة للحكم، قراءة نقدية**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة– العدد3 فيفري 2014– جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، ص48.

[3] *Alex Addae Korankye* , *Alex Abada*: **Microfinance and Women Empowerment in Madina in Accra, Ghana,** Asian Economic and Financial Review,2017, 7(3): 222-231

[4] – فؤاد العوني: **الشباب والتنمية المستدامة وسياسات التمكين**، المنتدى العربية للتنمية الإنسانية، بيروت، 2019، ص6.

- التعريف الإجرائي للتمكين

يقصد به توفر مجموعة من الموارد المادية والبشرية التي يتم معالجتها وفق مجموعة من الوسائل بهدف الوصول إلى مجموعة من الانجازات ذات قيمة ومنفعة،قد تنعكس بالشكل الايجابي على الفرد والمجتمع على حد سواء.

2.6.مفهوم الشباب:

- **لغة:** يشير معنى الشباب للفتى من الناحية اللغوية الفِتَاءُ والحداثة وكما جاء في لسان العرب لابن منظور وغيره من المعاجم العربية يعني الفُتُوَّةُ والفِتَاءُ بمعنى الحيوية والقوى والديناميكية([1]).

ويعرفة الكاتب **محمد علي محمد** على أنه ظاهرة اجتماعية تشير إلى مرحلة من العمر، تعقب مرحلة المراهقة وتبدوا خلالها علامات النضج الاجتماعي والنفسي والبيولوجي واضح([2]).

ويعرف قاموس **لاروس الصغير** (Petit Larousse)حيث انه يركز أكثر على الخصائص التي تميز هذه المرحلة، فكون الشخص شابا معناه:"التمتع بمجموعة من الخصائص الفيزيقية "الجسمية" غير متوفرة عند غيره من الأشخاص المنتسبين لمراحل عمرية أخرى([3]).

---

[1]- ابن منظور: **لسان العرب**، دار صادر، بيروت 2008، ص145.

[2]- الخنساء التومي: **دور الثقافة الجماهيرية في تشكيل هوية الشباب الجامعي جامعة محمد خيضر بسكرة – أنموذجا**، أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018، ص224.

[3]- بن مهرة لطيفة: **ثقافة الأجير الشاب واستراتيجيات تحقيق حاجاته حالة المديرية الجهوية نفطال تلمسان**، أطروحة دكتوراه في علم الإجتماع ، جامعة تلمسان،2015، ص17.

هناك من يعرف الشباب على أنه مرحلة عمرية محددة من مراحل العمر وهناك من يرى بأن الشباب حالة نفسية مصاحبة تمر بالإنسان وتتميز بالحيوية والنشاط ومرتبطة بالقدرة عل التعلم وتتسم بمرونة العلاقات الإنسانية وتحمل المسؤولية، وقد حددت الأمم المتحدة عام 1995 للشباب بأنه الفترة الزمنية ما بين 15-24 عاما([1])، كما أشار **فؤاد العوني** بقوله عن الشباب على أنهم يمثلون فئة عمرية وشريحة إجتماعية تتميز بميزات مزدوجة، لذا فهي من ناحية تتلق تأثيرات المجتمع الشامل عبر اكتسابها للتنشئة والتعلم، كما أنها تؤثر في محيطها كفئة فاعلة تساهم في دفع الحركية الاجتماعية([2]).

- **التعريف الإجرائي لمفهوم الشباب:**

ونقصد بهم في هذه الدراسة الفئة العمرية ما بين 19 سنة و40 عاما بحيث تتميز هذه الفئة بمجموعة من الخصائص تميزهم عن باقي الفئات العمرية الأخرى مثل إمتلاك الطاقة والحيوية والمخاطرة والرغبة في انجاز أعمال ذات قيمة في الحياة الاجتماعية وكذا استعدادات نفسية واجتماعية ترتبط بالبيئة التي يعيش فيها هؤلاء الشباب وتختلف من بيئة لأخرى.

3.6. مفهوم المقاولة: تعرف المقاولة على أنها: مجموع العمليات والإجراءات التي تعمل على إنشاء وتطور المؤسسة أي إنشاء المؤسسات، وعلى أنها نظام شامل يضم ظروف وسيرورة إنشاء الثروة والبناء الإجتماعي عن طريق المخاطرة الفردية".[3]

---

[1]- رفيق المصري: **الشباب والتنمية في المجتمع الفلسطيني**، دراسة ميدانية لعينة من طلبة جامعات قطاع غزة، مجلة جامعة النجاح للأبحاث – العلوم الإنسانية- المجلد22، العدد1، فلسطين، 2008،ص6.

[2]- فؤاد العوني: **المرجع السابق**، ص2.

[3]- شويمات كريم: **دوافع إنشاء وسيروة المؤسسة المصغرة لدى الشباب البطال، تجربة المؤسسات المصغرة الناشئة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب**، أطروحة دكتوراه في علم الإجتماع التنظيم والعمل، جامعة الجزائر2، 2010، ص30.

وهذا ما يؤكده كلا من الباحثين الفرنسيين جون يفز كابول(jean-yevs capul) وأليفيي كارنيي (Olivier gernier) في معجمهما الخاص بالإقتصاد والعلوم الإجتماعية "المقاولة هي عبارة عن وحدة إقتصادية وقانونية، تهدف إلى إنتاج السلع بهدف بيعها في السوق لتحقيق ربح معين".[1]

كما عرف المشرع الجزائري المقاولة بموجب المادة 549 من **القانون المدني** على أنها:" "عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يضع شيئا أو أن يؤدي عملا مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر." كما عرف **القانون الأساسي للحرفي** المقاولة على أنها "استخدام وسائل الإنتاج في منظمة دائمة أسست على نشأة مادية، فالعمل يعتبر تجاريا إذا كان يتم بشكل مشروع، وهو موضوع يعتمد على فكرتين أساسيتين: التكرار والتنظيم([2]).

وبناء على ما سبق فإن المقاولة تعتبر نشاطا إنسانيا وإداريا، قانونيا وفعلا إجتماعيا، له أبعاده إقتصادية والإجتماعية، ينحصر دورها في إنتاج سلع وتقديم خدمات بغية تحقيق الربح المادي الذي سينعكس بدوره إيجابا على المستوى الفردي للمقاول والجانب المجتمعي.

- **التعريف الاجرائي لمفهوم المقاولة :**

يعرف الباحث المقاولة على أنها عملية إعطاء المبادرة لأفراد المجتمع من أجل إنشاء مؤسسات مصغرة تتوافق مع الإمكانيات المتاحة سواء الفردية الكامنة في الشخص المقاول أو المحفزة والممنوحة من طرف مؤسسات الدولة المشجعة على الاستثمار في مجال المؤسسات المصغرة كأحد روافد التنمية الحديثة نظرا لأهميتها في الوقت الراهن، وكميزة أساسية في عملية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها أن ترفع من النمو

[1]- مولاي أحمد الصالحي، **مفهوم المقاولة أبعادها القانونية والإجتماعية والإقتصادية، أصنافها وأنواعها، ودورها في تحقيق التحولات الإجتماعية والإقتصادية**، مجلة مؤشر للدراسات الإستطلاعية، المجلد 2، العدد 5، 2022، ص464

[2]- رحال علي، بعيط أمال: **واقع المقاولاتية في الجزائر، دراسة تحليلية**، مجلة الإقتصاد الصناعي، العدد11، ديسمبر 2011، ص167.

الاقتصادي وتقلص من نسبة البطالة في المجتمعات وتلبي حاجات وطموحات الأفراد المبدعين وذوي الأفكار المستحدثة التي تنمي الدولة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية على السواء.

4.6. مفهوم الشباب المقاول:

يعرفهم الباحث على أنهم الشباب الذين تتوفر فيهم خصائص العمل المقاولاتي كتوفر القدرة على طرح فكرة المشروع وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع، وتوفر الروح المقاولاتية، وتوفر الديناميكية والقدرة على القيادة وعلى اكتساب المعرفة والمهارات، والرؤية نحو المستقبل، وكذا بعض المؤهلات والإمكانيات التي تساعدهم على الانطلاق في تأسيس المشروع والإشراف عليه وإدارته وضمان استمراريته، مع ضرورة تحمل المخاطر والمشكلات الناجمة عنه وتحقيق انجازات هائلة على مستواه تخدم أهداف المشروع أو المؤسسة الناشئة والبيئة المتواجد فيها.

أما عملية **تمكينهم** فيقصد بها في هذه الدراسة مدى منحهم للفرص الإقتصادية، وتوضيح طرق الوصول إليها من طرف الحكومة، وتمكينهم للتحكم في مختلف الموارد المتاحة عن طريق تنمية الوعي والقدرات والتدريب على المهارات والمعرفة والمعلومة بحيث تتيح لهم فرص السعي نحو التغيير وتحقيق قدر كبير من التحكم بمعنى التوازن الذي ينعكس على سلوكياتهم في صنع القرار الإيجابي والتأثير على الأحداث التي تشكل حياتهم على المستوى الأسري والعمل والمجتمع المحلي، الأمر الذي ينعكس على أصحاب المشاريع في زيادة المكاسب والأصول والنفقات والإستهلاك بمعنى الوصول في نهاية المطاف إلى الرفاه الإجتماعي والإقتصادي الذي يسعون إليه.

5.6. التعريف الإجرائي للمحددات التنظيمية:

ونقصد بها في هذه الدراسة رصد واقع عملية إنشاء المشروع والظروف وتحديات التأسيس التي يواجهها الشباب المقاول ثم معرفة مدى قدرتهم على قيادته وإدارته بعد التأسيس ومدى تحقيقهم للأهداف المستقبلية.

6.6. التعريف الإجرائي لمحددات المحيط:

ونقصد بمحددات المحيط في هذه الدراسة هو مدى إطلاع الشباب المقاول ومعرفتهم بالمتغيرات الموجودة في البيئة الاجتماعية والتي تأثر في المشروع مثل إجراء الجدوى الاجتماعية والاقتصادية للمشروع، التعرف على المشكلات الاجتماعية وكذا البيروقراطية التي قد تعرقل مراحل تأسيس المشروع واستمراريته بعد التأسيس، التعرف على عوامل دعم المشروع المرتبطة بالمحيط الاجتماعي كتحديد حجم مساهمة كل من النسق الثقافي الأسري ومؤسسات التعليم والتدريب الموجودة في المجتمع في دعم الشباب المقاول نحو النجاح.

7. المقاربة السوسيولوجية:

من خلال موضوع دراستنا:" **تمكين الشباب المقاول بين المحددات التنظيمية ومحددات المحيط.**" والمقاربات التي تناولته يمكن تبني مدخل التمكين ونظرية النسق الإجتماعي التي تهدف الى خلق نوع من التوازن والانسجام والتوافق بين عناصر البيئة الداخلية والخارجية، وهذا ما يعكس نجاح عملية التمكين، إذ أن تحقيق التوافق في عملية التمكين يعني تحقق مبدأ التكيف والإنسجام بين العناصر الوظيفية والبناءات الاجتماعية المشكلة للنسق ولأبنية المجتمع ومؤسساته، وهذا ما نادى به رواد النظرية الوظيفية البنيوية أمثال **ماكس فيبر(MAX WIBER) وتالكوت بارسونز(Talcott Parsons).**

ومـن هـذا المنطلـق يمكـن تفسـير هـذا الموضـوع داخـل البيئـة الاجتماعيـة والثقافيـة والاقتصادية والقانونية وما تتميز به من تغيرات وتحديات ومنافسة وسياسات وبرامج تنموية، على اعتبار التمكين عملية ديناميكية وبنائية تعمل على بناء القدرات وتطوير المهارات والدفع بالأفراد نحو التغيير الإيجابي الذي يرفع من معدلات التنمية.

لـذا فـإن تمكـين الشـباب المقـاول يـرتبط بالتكامـل والتجـاوب الموجـود بـين المحـددات التنظيميـة ومحـددات المحـيط فـي سياقاته الاجتماعيـة والاقتصـادية التـي تصـب فـي البنـاء الاجتماعي ككيان تتفاعل فيه مختلف الأجزاء الفرعية المكونة من البناءات الثقافية القيمية لأفراد المجتمـع التـي تحـدد سلوكهم وتفـاعلهم داخـل الجماعـة الواحـدة، بحيـث تعتمـد علـى تطـوير العلاقـات الاجتماعيـة فـي اتجـاه مزيـد مـن التـوازن والاسـتقرار، والاهتمـام الأساسـي بالتمكين الاقتصادي الذي يعد مقدمة ضرورية للتمكين في المجالات الأخرى.

وهذا مـا يؤكـده "**مـدخل التمكـين**" مـدخل التمكين: الـذي يجعـل التنميـة أكثـر تفاهميـة ومشـاركة بـين جميـع فئـات المجتمـع، انطلاقـا مـن الأرضـية التـي يكفلهـا لـه رواد النظريـة الوظيفية خصوصا **تالكوت بارسونز(Talcott Parsons)**.

8. الدراسات السابقة:

من خلال استعراض أهم الدراسات الأجنبية والعربية التي عالجت بعض زوايا الموضوع من ناحية موضوع التمكين وخاصـة الشباب المقاول فهي غير كثيرة، فنجد بعضها قد تناول موضوع الشباب والتنمية كمفهوم بسيط ومن جانب تحفيزي مادي فقط يمس جانب تنظيمي قانوني، ومنها من تناول أثر أحد وسائل آليات الدعم التي تمنحها مؤسسات الدولة لتنمية مشاريع الشباب الصغيرة، أما الدراسات التي تناولت الشباب المقاول فمنها ما يهدف إلى معرفة: هل بإمكان سياسة ترقية المقاولة المعتمدة على أجهزة الدعم والمساعدة (المالية والضريبية)، خلق وتشجيع وتنمية روح المقاولة لدى الشباب، والتأثير على سلوكهم واتجاها

تهـم فـي ذلـك؟، والـبعض الآخـر منهـا تطـرق إلـى الكشـف عـن واقـع المشـاريع الصـغيرة والمتوسطة ومعرفة أهم ما يعيقها من خلال التعريج على جملة من المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر، وأخرى تناولت معرفة وتحديد أثر العوامل السوسيوثقافية على قرار وصيرورة إنشاء المؤسسة من قبلهم وتأثير ذلك على مختلف العمليات التسييرية، باختصار نحاول بحث تفاعل الثقافة المجتمعية التي يحملها هؤلاء الشباب مع ثقافة المقاولة والعمل للحساب الخاص.

ومنها من هدف أيضا إلى تفسير وتحليل العلاقة بين ثلاثة متغيرات أساسية تتعلق بالمقاولاتية وإنشاء المؤسسات من جهة، بالتركيز على الشخصية المقاولاتية بغرض إظهار خصائص المقاول ومهاراته حتى يتمكن من القيام بمشروع مقاولاتي، ومن جهة أخرى الإهتمام بعنصر الاتصال، محاولة منا فهم العملية الاتصالية في ظل الصيرورة المقاولاتية وتبيان أثر عنصر الإبداع عند المقاول في تقديم أفكاره المقاولاتية وعرضها للتقييم من طرف مختصين.

وبناء على ما سبق فقد وقفنا على بعض الدراسات السوسيولوجية التي تقترب في محتوياتها من موضوع الدراسة وفيما يلي عرض مختصر لهذه الدراسات:

1. الدراسات العربية

- **الدراسة الأولى: علي منصور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030- دراسة تطبيقية، والمنشورة في المجلة العربية للعوم ونشر الأبحاث – مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية المجلد الرابع، العدد التاسع، أوت 2020، ص1-30.**

-هدفت الدراسة الميدانية إلى تحليل أهم المعوقات والتحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل المملكة العربية السعودية في ضوء التجارب الدولية، ومن ذلك

تحليل وتقييم دور هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة " منشآت" في مواجهة تلك التحديات داخل المملكة، كما هدفت إلى معرفة الواقع الحقيقي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وكذلك الوصول للمأمول في ضوء رؤية 2030 التي تهدف إلى إصلاح الاقتصاد السعودي ومواصلة نموه بعيد عن النفط كمصدر أساسي للدخل، من خلال محاولة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي : إلى أي مدى تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في رؤية المملكة 2030 في الواقع الحالي والمستقبلي؟

- ومنه انبثقت الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما أهم المعوقات والتحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل المملكة العربية السعودية؟
- هل تلعب هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة" منشآت "الدور المنوط بها في مواجهة التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما مدى إسهام المشروعات الصغيرة والمتوسطة المساهمة في تحقيق رؤية المملكة 2030؟
- ما الهدف التي تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيقها؟ وما آليات تحقيق تلك الأهداف؟

- الفرضيات الفرعية الآتية:

- للمشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل المملكة العربية السعودية معوقات وتحديات تعوق تحقيق رؤية 2030.
- لهيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة" منشآت" دورا بارزا في مواجهة التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل المملكة.
- توجد علاقة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق رؤية المملكة 2030
- لا تختلف تجربة المملكة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع التجارب العالمية الرائدة كثيرا.

-اعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي، كما استخدم الباحث المنهج الوصفي لوصف موضوع البحث وأهميته وأهدافه وأهم الدراسات التي تناولته، كذلك اعتمد على المنهج المقارن لإجراء المقارنات من خلال دراسة وتحليل واقع الظاهرة في المملكة العربية السعودية ومقارنته بالوضع العالمي للاستفادة، كما اعتمد أيضا على الأسلوب القياسي الذي يهدف إلى قياس الظواهر والمتغيرات الاقتصادية.

-توصل البحث إلى أن هناك معوقات تعيق هذه المشروعات من تحقيق أهداف رؤية 2030 منها الحصول على التمويل: إذ لا تتعدى نسبة تمويل المشروعات الصغيرة 5% من إجمالي التمويل في المملكة العربية السعودية ، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالمعدلات العالمية، مما قد يسهم في انخفاض مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إذ لا يتجاوز 20% من الوظائف في المملكة العربية السعودية ، وتستهدف رؤية 2030 رفع هذه النسبة إلى 35% بحلول عام 2030، وتصل هذه النسبة إلى حوالي 70% في الدول المتقدمة، كما بلغ عدد المنشآت الصغيرة نسبة 12% من عدد المشروعات لعام 2018، وتساهم بحوالي 29% من إجمالي إيرادات المنشآت حسب بيانات الربع الثاني من عام 2016.

2. الدراسات الجزائرية

- **الدراسة الأولى: حدرباش بشير" بعنوان** الهوية، المسار المهني و الشبكات الاجتماعية لمقاولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حالة مقاولي منطقة **بجاية،** أطروحة دكتوراه، تخصص علم اجتماع التنظيم والعمل بقسم علم الاجتماع والديموغرافيا، منشورة على الانترنت، جامعة الجزائر2، 2017.

- هدفت دراسة إلى إبراز مختلف الموارد التي يعبئها المقاول أثناء مرحلة نشأة مؤسسته، ثم في تسيير أمورها من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

- من هم هؤلاء المقاولين المنشئين تكوينهم، تجربتهم، أصلهم الاجتماعي؟.

- مـا هـو دور الـروابط والعلاقـات الاجتماعيـة (العائلـة، الأقـارب، الأصـدقاء..) فـي عملية إنشاء وتسيير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة؟
- ما هي العناصر التي تشكل الهوية المقاولاتية للمقاولين الجزائريين؟ وما هي القيم والمعتقدات السائدة لدى هؤلاء المقاولين تجاه عملهم؟

- وانبثقت عنه فرضيات مفادها أنه:

- تعتبـر الخصـائص الاجتماعيـة، المهنيـة، الدراسـية، المشـكلة لمسـارات المقـاولين، العوامل البارزة والمؤدية بهم إلى التوجه نحو النشاط المقاولاتي.
- قام المقاول أثناء مرحلة إنشاء مؤسسته بتجنيد وتعبئة الموارد الضرورية والمتمثلة أساسا فـي المعـارف النظريـة والتطبيقيـة المكتسـبة، الإمكانيـات الماليـة ورأسـماله العلاقـاتي(العائلة، الأصدقاء) لغرض تكريس مشروعه في الواقع.
- يتحصل المقاول عبر مختلف علاقاته وانتماءاته للشبكات الاجتماعية على الموارد والمعلومات الضرورية لغرض تسيير وتطوير مؤسسته.

- تم استخدام المنهج الكيفي في هذه الدراسة لجمع المعطيات عن طريق المقابلات نصـف الموجّهـة، ثـم ترميـز واسـتغلال الكلمـات والمعـاني المدونـة، حيـث كـان الهـدف هـو التعرف علـى العناصـر المحددة مسبقاً بطريقة نظريـة، والتـي تترجم دور الرأسمال الإنسـاني والتي تعبّر عن كل الموارد الخاصـة بالمقاول، من (معارف، أموال، علاقاته الخاصـة)، ثم دور الرأسـمال الاجتمـاعي، ويتعلـق الأمـر بتـدخل هـذه المؤسسـات التـي تنشـط فـي قطاعـات متنوعة (صناعية، خدمات).

- وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات كان أهمها:

- للمسـار المهنـي علاقـة مباشـرة بالنشـاط المستثمَر فيـه، وكـان لـدى البعض امتداد للنشـاط الممـارس قبـل نشـأة مؤسسـته. كمـا كانـت للمعـارف المكتسـبة (تقنيـة، تسـييرية)، والعلاقات التي أقامها المقاول قبل النشأة دوراً بارزاً أثناء وبعد نشأة مؤسسته.

- للعائلـة دوراً هامـاً وبـارزاً فـي نشـأة المؤسسـة وتسييرها، حيـث كـان دعمهـا متنوعـاً (مادياً، ومعنوياً).
- إن طبيعـة المؤسسـة (عائليـة فـي معظـم الحـالات) محـيط الاستثمار فـي الجزائـر، حجم المؤسسة، النشاط الممارس، الإمكانيات المادية للمقاول، إضافة إلى عناصر أخرى، كلهـا عوامـل أثـرت فـي مواقـف واتجاهـات المقـاول تجـاه نشـاطه، وفـي نظرتـه المسـتقبلية لمؤسسته فيما يتعلق بفتح الرأسمال، توسيع نشاطه، تسليم مؤسسته للآخر.

- **الدراسـة الثانيـة: بـدراوي سـفيان بعنـوان : ثقافـة المقاولـة لـدى الشـباب الجزائـري المقـاول، رسـالة مقدمـة لنيـل شـهادة الـدكتوراه LMD تخصـص علـم الاجتمـاع التنميـة البشرية، دراسة ميدانية بولاية تلمسان منشورة على الانترنت ، الجزائر،2015)**

- هدفت الدراسة إلى معرفة وتحديد تأثير العوامل السوسيوثقافية على قرار وسيرورة إنشـاء المؤسسـة مـن قبلهم وتـأثير ذلـك علـى مختلـف العمليـات التسييرية، باختصـار حـاول الباحث بحث تفاعل الثقافة المجتمعية التي يحملها هؤلاء الشباب مع ثقافة المقاولة والعمل للحسـاب الخـاص، وتمحـورت إشـكالية هـذه الدراسـة حـول الإجابـة علـى التسـاؤل الرئيسـي التالي:ما هي عناصر التفاعل بين ثقافة المقاولة والثقافة المجتمعية لدى الشباب الجزائري المقاول ؟ و بأي منطق يسير المقاول الشاب مقاولته الصغيرة؟

- وانبثقت عنه فرضية عامة مفادها أنه:السلوك التسييري للمقاول الشاب يرتبط بما تمليه عليه المرجعيات الثقافية المجتمعية من خلال هيمنة المنطق المجتمعاتي على المنطق المقاولاتي، فكلما اتجه المقاول الشاب نحو القيم المجتمعية (الاجتماعية والرمزية) كلما ابتعد عن القيم المقاولاتية (العقلانية).

- ومنها الفرضيات الفرعية التالية:

- تلعب الشبكات الاجتماعية خاصة العائلة دورا مهما في مختلف القرارات بداية من قرار إنشاء المؤسسة، و لتالي هذا الأخير هو استجابة للعائلة ويقع تحت تبعيتها.

- يهيمن الاتجاه الذكوري في الأعمال، حيث أن تصورات الشباب لممارسة المرأة للأعمال مرتبط لتقسيم المجتمعي للأدوار الاجتماعية على أساس الجنس.
- تؤثر مختلف التصورات الدينية التي يحملها المقاول الشاب على ممارساته التسييرية، كما أن النجاح الاجتماعي مرتبط ا بدرجة كبيرة.

- تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي وعلى الأدوات التالية: أداة الاستمارة بالمقابلة كأداة رئيسية والمقابلة الحرة كأداة ثانوية، على الرغم من الصعوبات التي واجهت الباحث في جمع المعلومات الإحصائية للخصائص السوسيوديمغرافية لأصحاب المشاريع، هذا ما دفع بالباحث إلى العمل بعينة كرة الثلج هذا النوع من العينات الذي يحسب ضمن المعاينات غير الاحتمالية، إلا أن الباحث نجح في التوصل إلى عدد معتبر من الشباب أصحاب المشاريع ومن كلا الجنسين وفي مختلف ميادين النشاط، غير أن تحديد مدة 2 سنتين كأدنى حد لعمر المؤسسة جعله يستقر عند عينة تتكون من 172 مفردة تتوزع من حيث الجنس إلى 74 من الذكور و26 من الإناث.

- وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمها:

- هناك غياب كبير للثقافة المقاولاتية لدى الشباب الجزائري المقاول، على العكس من ذلك لاحظ وجود هيمنة كبيرة للمنطق المجتمعي بمختلف قيمه بداية من الفكرة إلى الإنشاء إلى ما بعد ذلك، كما أن التأثير المفترض لمختلف الأجهزة السالفة الذكر على دوافع الشباب المقاولاتية كان غائبا لحد كبير، إذ أن توجهات الشباب المقاول نحو العمل الحر كانت نتاجا لمحددات اجتماعية مثل البطالة وضعف القدرة الشرائية فيما يتعلق بالأجور، ولمحددات أخرى سوسيوثقافية تتعلق بالعائلة بدرجة أكبر، وتأثير رأسمال الاجتماعي، ومنطق الشبكات الاجتماعية.

- **الدراسة الثالثة: دراسة زوينة بوساق بعنوان: المحددات التنظيمية والاجتماعية لتمكين المرأة المقاولة الجزائرية دراسة ميدانية لعينة من النساء المقاولات بالمسيلة،**

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD تخصص علم الاجتماع التنمية البشرية، دراسة ميدانية بولاية المسيلة، جامعة الجزائر2، سنة 2019.

- هدفت الدراسة إلى التحقق من التكامل الموجود بين المنظومة القانونية التشريعية والبيئة الثقافية المجتمعية ودورهما في تمكين المرأة الجزائرية المقاولة ، من خلال التساؤول الرئيسي التالي: ما هو الدور الذي تلعبه المحددات التنظيمية والاجتماعية في تمكين المرأة الجزائرية المقاولة؟.

- من خلال الإجابة على الفرضيات التالية

- تلعب المهارات القيادية التي تمتلكها المرأة الجزائرية المقاولة دورا ايجابيا في تحقيق تمكينها الذاتي.
- للمنظومة القانونية دور في تدعيم المرأة الجزائرية المقاولة نحو الوصول إلى الموارد الاقتصادية والتحكم فيها .
- تمنح البيئة الثقافية المجتمعية للمرأة الجزائرية المقاولة القدرة على صناعة القرار على المستوى الأسري والعمل والمجتمع المحلي.
- يؤدي تعامل المرأة الجزائرية المقاولة مع الضغوط الاجتماعية إلى منحها القدرة على إحداث التغيير الايجابي في المجتمع.

- إعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي واعتمدت على تقنية الاستمارة بالمقابلة وعينة قصدية اشتملت على 64 مفردة.

- وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن من بين أهم الصفات التي ساعدت المرأة صاحبة المشروع الصغير في نجاح مقاولتها هي الحزم وقوة الشخصية وحب المخاطرة والدقة وتوفر عنصر الإبداع والإتقان والتكوين بصفة خاصة في النشاطات الحرفية، مما نتج عنه في نهاية المطاف إلى تحقيق

التمكين الذاتي لها، كما أن مفتاح التقدم في هذه المشاريع هو أيضا توفر الاستعداد الجيد والدراسة الجدية وامتلاك المعرفة والشجاعة اللازمتين، والحركة المفعمة بالحيوية والنشاط.

- تميز المبحوثات بالقدرة على صناعة خيارات حياتهن والتصرف فيها حتى وإن كانت في مواجهة معارضة الآخرين.
- توفر وامتلاك النساء المقاولات على معرفة شاملة بعمليات ومتطلبات العمل من مخاطر تهدد المشروع ومنافسة وغيرها.
- بغض النظر عن مجال الاستثمار سواء كان خدمي أو صناعي حرفي أو تجاري فإن النساء يستثمرن في مجال إهتمام النساء أنفسهن وهذا ما حقق لهن نتائج مضمونة، والسبب في اختيارهن لهذه المجالات كونهن يمتلكن فيها امتياز بفعل معرفتهن بالحاجات المستجدة للنساء وأفراد المجتمع.
- تعتمد معظم المبحوثات على الدعم المالي العائلي أو المدخرات الشخصية أو كلاهما معا، كما أنهن لم ينفين استفادتهن من الأجهزة المالية التي وضعتها الدولة في خدمة أصحاب المشاريع.
- زيادة تحكم المرأة المقاولة في المصادر المالية واتخاذ القرارات الخاصة بالعمل والخاصة بحياتها.
- حسب ما أقرت به فئة قليلة من المبحوثات بأنه ثمة بعض الصعوبات تمثلت في عدم وجود منافذ تسويقية منظمة وقانونية لتعريف المستهلك الخارجي بمنتجات وخدمات المشاريع، بمعنى أن المنتج الجزائري غير موجود في السوق العالمية، الأمر الذي يحد من قدرة أصحاب هاته المشاريع على تسويق منتجاتهم.
- ما يلاحظ أن المستهلك المحلي يفضل استهلاك منتجات أجنبية مماثلة في بعض الأحيان ومختلفة بدافع السعر أو الجودة وإقباله على إستخدام هذه السلع، مما يحد من حجم الطلب على المنتجات المحلية.

– الدراسة الرابعة: الجودي محمد علي: نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، منشورة على الانترنت، 2015، جامعة بسكرة.

- هدفت الدراسة إلى التعرف على ما إذا كانت المعارف والمؤهلات التي تقدمها البرامج الحالية في التعليم المقاولاتي تسمح للطالب بأن يشرع في تأسيس مشروع صغير وتسييره وفق الأسس التي تجعل منه عملا ناجحا، وانطلقت من التساؤل الرئيسي التالي: ما مدى مساهمة التعليم المقاولاتي في تطوير روح المقاولاتية لدى طلبة الجامعات؟
- وانبثقت عنه فرضية عامة مفادها أنه: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 بين التعليم المقاولاتي والروح المقاولاتية لدى الطلبة.
- وأشتق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0,05) بين المهارات التقنية وروح المقاولاتية لدى الطلبة؛
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0,05) بين المهارات الإدارية وروح المقاولاتية لدى الطلبة.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0,05) بين المهارات الشخصية وروح المقاولاتية لدى الطلبة.

- وجاءت الدراسة الميدانية دراسة مسحية لعينة من الطلبة الذين يدرسون التعليم المقاولاتي والمتمثل في تخصص ماستر مقاولاتية وتسيير مؤسسة بجامعة الجلفة، معتمدين في ذلك على أنموذج افتراضي تم بناؤه بعد مراجعة وتحليل الأدبيات ذات العلاقة بالموضوع في إطار فرضية رئيسية انبثقت عنها مجموعة من الفرضيات الفرعية، ولإثبات رفضها أو قبولها وتم الاعتماد على برنامج SPSS لمعالجة نتائج الدراسة.

- اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض الجوانب النظرية ومحاولة تحليلها لإسقاطها على الواقع، وكذلك على المنهج القياسي (الإحصائي) في تحديد النموذج ومعالمه من خلال إجراء مسح، عن طريق العينة وتحليلها إحصائيا باستعمال برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية برنامج (SPSS)، وتم استخدام أداة استمارة استبيان في جمع المعلومات كأداة رئيسية في جمع المعلومات.
- وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات كان أهمها:

- وجود روح مقاولاتية لدى الطلبة ووجود علاقة بين التعليم المقاولاتي الحالي وروح المقاولاتية لدى الطلبة لكن ليست بالعلاقة القوية ما يفسر ضرورة وجوب تعديلات في برنامج التعليم المقاولاتي، وهو ما خلصت إليه التوصيات وكان من أهمها ضرورة إدراج مقاييس المقاولاتية في جميع التخصصات على مستوى الجامعة.

9. الإستفادة من الدراسات السابقة :

بعد استعراض الدراسات السابقة التي تبحث في بعض جوانب موضوع الدراسة وأحد مكوناتها خلص الباحث إلى ما يلي:

بالنسبة لدراسة : **الجودي محمد علي** " بحيث تختلف مع الدراسة الحالية في مجتمع البحث وعينته، وتتشابه معها في بعض الأهداف الجزئية وطبيعة المنهج والأداة الأساسية في البحث حيث تمت الاستفادة من هذه الدراسة في أخذ الباحث بعين الاعتبار التحديد الدقيق لزاوية المعالجة لموضوع الدراسة وطريقة التحكم الجيد في موضوع الدراسة من خلال التحديد الدقيق لمؤشرات البحث ومدى توافقها مع أهداف البحث وفرضياته. الأمر الذي نتج عنه تبلور فكرة هامة وأساسية لدى الباحث تساعده فيما بعد على وضع خطة أولية للدراسة ومعرفة معلومات تطبيقها في الجانب النظري والميداني.

أما بالنسبة لدراسة "**حدرباش بشير**" **بعنوان** الهوية، المسار المهني و الشبكات الاجتماعية لمقاولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية" فقد اختلفت مع دراستنا الحالية في تركيزها على جانب واحد يخص البحث عن مصدر الموارد التي يعبئها المقاول أثناء مرحلة نشأة م العناصر التي تشكل الهوية المقاولاتية للمقاولين الجزائريين؟ وما هي القيم والمعتقدات السائدة لدى هؤلاء المقاولين تجاه عملهم؟ وأما الدراسة الحالية فقد ركزت على الخصائص الشخصية والمحفزات الموجود في البيئة القانونية المشكلة والدافعة لبروز المقاولين في محيطهم القانوني والاجتماعي على حد سواء، إذ تم التركيز والإلمام بعدة جوانب تبحث عن الكشف عنها والتي تساهم في تمكين الشباب المقاول الجزائري، وتختلف أيضا في ربط المتغيرات ببعضها البعض في صياغة الفرضية في أحد الفرضيات، وتمت الاستفادة من هذه الدراسة في طريقة تفكيك المفاهيم وصياغة الفرضيات.

وفيما يتعلق بدراسة "**بوساق**" **بعنوان** : المحددات التنظيمية والاجتماعية لتمكين المرأة المقاولة الجزائرية دراسة ميدانية." تختلف هذه الدراسة مع دراستنا الحالية في وحدة التحليل وحجم العينة وطبيعة مجتمع البحث وتتفق مع دراستنا في بعض الأهداف الجزئية وطبيعة المنهج والأداة الأساسية في البحث، بحيث تمت الاستفادة من هذه الدراسة في انتقاء بعض المؤشرات وبناء إطار نظري مناسب للدراسة ومحاولة البحث في متغيرات جديدة تناسب مع التغيرات الموجودة في البيئة القانونية والمحيط الاجتماعي لمجتمع البحث وعينته ووحدة التحليل الأساسية فيه.

وبالنسبة لدراسة **بدراوي سفيان** بعنوان : ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول ، بحيث تشابهت مع دراستنا الحالية بعض الأهداف والمؤشرات الفرعية، واختلفت مع دراستنا الحالية في اختيارها لجانب واحد في معالجة موضوع الدراسة وهو البعد الاجتماعي، نوع العينة وحجمها، وتمت الاستفادة منها في انتقاء أبعاد ومتغيرات تخدم موضوع دراستنا الحالية وطريقة التحليل وبناء الجداول .

10. صعوبات الدراسة

مر الباحث بجملة من الصعوبات كان من أبرزها على الإطلاق ما يلي:

– تمت الدراسة الميدانية في مرحلة جمع المعطيات والمعلومات في ظروف صعبة جدا خاصة في الفترة الممتدة من شهر مارس 2019 إلى غاية نهاية عام 2021 بسبب وباء كورونا الذي اجتاح العالم، والإجراءات الوقائية التابعة له، التي اعتمدتها الجزائر كإجراءات الحجر الصحي ، وغلق المتاجر والمحلات وتعطيل الحياة الاقتصادية، مما أثر سلبا على اختيار عينة البحث، وكذا استجواب أفراد العينة من الشباب المقاول، وهذا ما أدى إلى تقليصها لعدد 30 مفردة.

– صعوبة الحصول على المعلومات من الهيئات الحكومية المختصة في مرافقة الشباب.

الفصل الثانـي

المحددات التنظيمية ومحددات المحيط المساهمة في تمكين الشباب المقاول

1. المحددات التنظيمية
2. المحددات الاجتماعية

تمهيد

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى أهم أبعاد المحددات التنظيمية ومحددات المحيط التي تساهم في نجاح عملية التمكين للشباب المقاول، من خلال معرفة الدور الذي تلعبه هذه المحددات في دعم الشباب وتحفيزهم على تحقيق طموحاتهم وأهدافهم، كما تعتبر من بين المرتكزات الأساسية والعناصر الضرورية التي تدفع بالشباب نحو المشاركة في العمل التنموي بصفة عامة والمقاولاتي على وجه الخصوص، لذا فإن تحقيق الشباب لنجاحات في هذا الميدان يعود إلى فعالية تلك المحددات سواء كانت تنظيمية أو اجتماعية والتي سوف نعرضها بالتفصيل والتحليل الدقيق والموضوعي والمنهجي في هذا الفصل النظري على النحو التالي:

1. المحددات التنظيمية:

تشمل العديد من الأبعاد التي تم تناولها إجرائيا في جمع البيانات والمعطيات حول موضوع الدراسة ومن أهمها ما يلي:

1.1. بعد شبكة العلاقات:

يرى الباحث بأن شبكة العلاقات من بين المؤشرات الأساسية التي لها علاقة وطيدة بالتأسيس الفعلي للمشروع المقاولاتي، نظرا لكونها مشجعة بالدرجة الأولى للشباب الراغبين في تأسيس مشروع صغير والداعمة والمرافقة بالدرجة الثانية، لذا يبرز دورها في عملية بناء وتأسيس المشروع وذلك من خلال ضرورة توفر جملة من الصفات والخصائص في الشخص الراغب في تأسيس المشروع، كتوفر القدرة على أن تصبح صاحب مشروع مقاولاتي مع ضرورة توفر إمكانية تطبيق وتجسيد تلك الأفكار على أرض الواقع.

علاوة على ذلك فإن توفر شبكة من العلاقات الداعمة والمحفزة قد تؤتي بثمارها نحو بروز النشاط المقاولاتي، وقد يقوم بنسجها صاحب الفكرة وتعمل على نجاح ذلك المشروع، إذ يعتمد عليها صاحب النشاط بصفة رئيسية في تحديد الأهداف، الأمر الذي يتيح له القوة الإيجابية التي يتحدى بها الفشل في المشروع وضمان استمراريته وديمومته.

2.1. بعد جملة المعارف النظرية والعملية:

نعتقد من وجهة نظرنا بأن المعارف النظرية والمعلومات التي يكتسبها صاحب فكرة تأسيس مشروع مقاولاتي قد تساهم فعلا في تكوين خلفية نظرية حول ما يُقصد بالمشروع المقاولاتي، وطبيعة الأفكار التي يتضمنها من حيث وصفها وتحليلها، والقدرة على تفعيل تطبيقها على أرض الواقع، ومن جهة أخرى فإن هذه المعارف قد تُستمد من عدة مصادر سواء من مختلف القراءات حول كيفية تأسيس مشاريع مقاولاتية أو من شبكة العلاقات والأصدقاء، وقد تكون مستمدة أيضا من مختلف الأوساط التعليمية كالتكوين والجامعة وغيرها.

إضافة إلى ذلك فإن الخبرات العملية التي اكتسبها صاحب فكرة تأسيس مشروع مقاولاتي من المحيط الخارجي الذي يعيش فيه كالعمل مع مقاولين في ميدان معين، أو الاحتكاك بأصحاب المشاريع، قد يكون لها دور في تشكيل وترسيخ فكرة تأسيس الفعل المقاولاتي.

3.1. بعد الصفات الشخصية التي يمتلكها الشباب المقاول:

نرى أن هناك عدة خصائص متعددة المجالات يجب توفرها في الفرد الراغب في تأسيس مشروع مقاولاتي، بحيث تساعده على اختبار فكرة المشروع ودراستها وإعداد خطة

عمل محكمة وعملية تتضمن أهداف عملية وواقعية من أجل تجسيدها في نهاية المطاف، ومن أهم هذه الخصائص نوجزها يما يلي:

أ. الخصائص الاجتماعية:

يرى الباحث أن هناك العديد من العناصر المتواجدة في المحيط الاجتماعي والتي تتواجد فيها مشاريع الشباب المقاولاتية، تتحكم تلك العناصر وتؤثر في نمو تلك المشاريع، فالنسق الأسري مثلا له دور في عملية بناء وتأسيس تلك المشاريع ودعمها أيضا كثقافة الأسرة والمستوى التعليمي لأفرادها وكذا الخصائص المهنية والتجارب والخبرات المكتسبة من المحيط الاجتماعي، وهي كلها عناصر تؤثر في تشكيل السلوك المقاولاتي.

ب. الخصائص الذاتية:

يرى الباحث أن تمثل توفر المبادرة والثقة بالنفس ومستوى معين من الوعي، وهي كلها عناصر تساعد الفرد على خوض تجربة المشروع المقاولاتي بكل عزم ويقظة ووعي، فعامل الثقة بالنفس والوعي في أصحاب المشاريع الناجحة والاقتداء بهم قد يؤدي بالفرد الراغب في تأسيس مشروع مقاولاتي إلى الامتثال لمثل هؤلاء الأفراد الناجحين في ميدان الأعمال.

ج. الخصائص التنظيمية:

وتشمل توفر القدرة على إدارة الأمور وقيادتها، القدرة على التنظيم والتسيير، القدرة على حل المشكلات وإدارة الأزمات، القدرة على جلب الموارد والتحكم فيها وحسن استغلالها لتحقيق الأهداف المنشودة.

د. الخصائص الذهنية:

وتشمل القدرة على التخطيط والتفكير بشكل عقلاني ورشيد، القدرة على وضع أهداف واقعية وعملية، القدرة على التوقع واستشراف المستقبل ووضع البدائل.

هـ. الخصائص التعليمية:

يمنح المستوى التعليمي للفرد الراغب في تأسيس مشروع مقالاتي العديد من المعارف والمعلومات والمهارات المعرفية النظرية والميدانية عن عملية تأسيس مشروع مقاولاتي،

الأمر الذي يسهل على صاحب الفكرة التوجه مباشرة إلى الجهات المعنية المكلفة قانونيا بدعم المشاريع ومرافقتها بغية تجسيد بفكرته على أرض الواقع.

4.1. بعد شروط تأسيس المشروع:

نرى بأنه بعد اختيار فكرة صاحب المشروع وثبات إمكانية تطبيقها على أرض الواقع، يستطيع الشروع مباشرة للتحضير لإنشاء مشروع المقاولة ولتفسير هذه الخطوة المهمة هناك عدة مراحل وشروط للتأسيس الفعلي لهذا المشروع نوجزها في الآتي.

- ضرورة وجود أهداف واقعية وعملية على أساسها يتم إنشاء المشروع، ثم بعد ذلك الشروع في اتخاذ الإجراءات الإدارية المناسبة لتسجيل المشروع في السجل التجاري والضمان الاجتماعي، بمعنى إعطاء الاسم القانوني ووضع إستراتيجية علمية وعقلانية ذات أهداف واضحة مع ضرورة تحديد الموقع والموارد اللازمة لتأسيس المشروع.
- إجراء دراسة للسوق من خلال وصف المتنافسين ، معرفة سعر السلعة أو الخدمة ذوق المستهلك وحاجات ومتطلبات الزبون.
- ضرورة توفر مهارات وقدرات وخبرات مهنية في مجال إدارة وقيادة المشاريع بغية تحقيق مكاسب وإنتاجية عالية.
- ضرورة توفر سمات بارزة في الشخص الراغب في تأسيس مقاولة كالشجاعة وروح المبادرة والثقة بالنفس والرغبة في تحقيق الاستقلالية الاقتصادية والتي تمثل من وجهة نظر الباحث الدافع الرئيسي في بروز مشروع المقاولة.
- ضرورة الإلمام ببعض المعلومات والمعارف الخاصة بإدارة المشاريع والتي يتم انتقاؤها من الدورات التدريبية ومتابعة الصالونات والمعارض الإنتاجية الخاصة بالمشاريع المقاولاتية القريبة والبعيدة والمشاركة فيها.
- ضرورة توفر استعداد قوي وتخطيط عقلاني لخوض تجربة المشاريع المقاولاتية بغية ضمان تحقيق الأهداف والطموحات.

- ضرورة إجراء دراسة للمشكلات البيروقراطية الممكنة والتحديات الاجتماعية التي تعرقل نمو المشاريع الاستثمارية الموجودة في المحيطين القانوني والاجتماعي.
- ضرورة اكتساب مهارات عملية ومعارف نظرية من اجل التصدي لمختلف التحديات الموجودة في بيئة الأعمال.
- القيام بإجراء دراسة مالية للمشروع وتحديد بدقة متطلباته ومصادر الدعم والتوجه إليها في الوقت المحدد لجدولة الأعمال وترتيبها زمنيا.
- إجراء دراسة اجتماعية للبيئة المتواجد فيها المشروع من ناحية الموارد البشرية المتاحة والمواد الأولية من وحيث وفرتها أو ندرتها وإمكانية الحصول عليها في الوقت المناسب.

وهناك عدة إرشادات هامة لأصحاب المنشآت الصغيرة ذكرها "سيد كاسب" ومن أهمها ما يلي[1]:

- ✓التأكد من ملائمة موقع المنشأة للنشاط.
- ✓مراجعة كافة جهات الاختصاص للتأكد من صلاحية المنشأة لإقامة المشروع بها.
- ✓مراعاة الارتفاع الداخلي للمنشأة.
- ✓مراعاة المساحة الداخلية للمنشأة لبعض الأنشطة.
- ✓البعد عن خطوط كهرباء الضغط العالي.
- ✓بعد المنشأة عن الطرق السريعة والسكك الحديدية والمستشفيات والمدارس.
- ✓اختيار معدات وآلات صديقة للبيئة.
- ✓مراعاة التهوية والإضاءة في المنشأة.

1- جمال الدين سيد كاسب، **المشروعات الصغيرة الفرص والتحديات**، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث للنشر، جامعة القاهرة، دون سنة، ص116.

5.1. السياسات والبرامج ومخططات عمل الحكومات والمنظمات المحفزة لانخراط الشباب في العمل التنموي:

1.5.1.على المستوى الدولي:

في إطار حقوق الشباب المتعارف عليها عالميا كالحق في التنمية، التعليم، الصحة، العمل والتوظيف وغيرها من الحقوق، عملت العديد من الدول والمنظمات الدولية على توفير تلك الحقوق من خلال جملة من البرامج والأهداف هي كالآتي:

- صياغة نهج قائم على حقوق الإنسان من أجل تعزيز تمكين الشباب في إطار إستراتجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين لعام 2014-2017 وذلك بالتركيز على عدة جوانب أساسية منها[1]:

- دعم مشاركة الشباب في بناء جهود السلام العالمي وفي صناعة الحياة العامة.
- التعليم في إطار المساواة بين الجنسين والعمل اللائق عبر حل مشكلات الحواجز الهيكلية التي يواجهها الشباب في سوق العمل.

وفي نفس السياق وفي ظل وجود أزمة مشاركة الشباب في الحياة العامة كظاهرة على المستوى العالمي تم وضع نموذج في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سمي:" **بالنهج ثلاثي العدسات**" إزاء مشاركة الشباب والتنمية ويضم البنود التالية:[2]

- **المجموعات المستهدفة:** وتهدف إلى العمل مع الشباب كمستفيدين.
- **مجموعة المتعاونين:** وتهدف إلى الانخراط مع الشباب كشركاء.
- **فئة المبادرون من الشباب:** وتهدف إلى دعم الشباب كقادة.

---

[1]- يزيد عباسي: **الشباب في المجتمع الجزائري بين أزمة المشاركة وتحديات التمكين**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد24، ديسمبر، جامعة الوادي،2017، ص70.

[2]- **المرجع نفسه**، ص72.

هذا النهج يهدف كلية إلى التركيز على العمل من أجل الشباب ولأجل الشباب نحو تنمية فعالة، أما فيما يتعلق بحجم المشاركة في القوى العاملة فقد بلغ عام 2015 ما يقارب 50% للنساء و77% للرجال، في حين بلغت نسبة العاملين من الذين بلغوا سن العمل 15 سنة وأكثر 72%للرجال و47% للنساء، وما يلاحظ على أن فئة الرجال يغلب في عالم العمل المدفوع الأجر، وأن النساء ينتمين أكثر لعالم العمل غير المدفوع الأجر([1]).

وفي سياق آخر يتعلق برصد واقع عملية التنمية في البلدان النامية فإن هناك عوامل وأسباب جعلت من عملية النمو في هذه البلدان تتباطأ ومنها ما يلي([2]):

- **النمو العاجز عن توفير فرص العمل:** حققت البلدان النامية معدلات نمو مرتفعة على مدى العقد الماضي، لكنها لم تتمكن من خلق فرص عمل كافية لاستيعاب الأعداد المتزايدة بسرعة من الملتحقين الجدد بسوق العمل. وهذا راجع إلى أنه لم يحقق التحول المنشود.

- **ضعف الحماية الاجتماعية وقصورها:**

الافتقار إلى آليات كافية وفعالة لتوزيع منافع النمو، وفي واقع الأمر، كثيرا ما يقترن النمو بالاستبعاد الاجتماعي، وكثيرا ما أدى النمو إلى ظهور تفاوتات أو إلى مفاقمة التفاوتات القائمة مهددة بذلك التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي، **وهي** ترتكز على ثلاثة مرتكزات أساسية وهي([3]):

---

[1]– سليم جهان وآخرون: **تقرير التنمية البشرية لعام**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وم أ، 2015، ص11.

[2] – مذكرة من أمانة الأونكتاد: **برامج الإدماج الاجتماعي والنمو الشامل للجميع في البلدان النامية**، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المنعقد بجنيف، نوفمبر،2014، الأمم المتحدة، 2014، ص4-6.

[3]– مذكرة من أمانة الأونكتاد: **المرجع نفسه**، ص7.

- **الضمان الاجتماعي:** وهو الحماية من المخاطر والمصاعب على مدى الحياة المصممة بشكل أساسي للحيلولة دون وقوع العاملين النظاميين وغير الفقراء في الفقر.

- **المساعدة الاجتماعية:** وهي تحويلات اجتماعية نقدية أو عينية لدعم الفقراء وتمكينهم، وتقوم هذه البرامج في العادة على الاشتراكات.

- **جهود الإدماج وسياسات سوق العمل:** وهي مصممة لتعزيز قدرة الفئات المهمشة على الاستفادة من الخدمات والبرامج الاجتماعية والالتحاق بأسواق العمل.

2.5.1.على المستوى العربي:

نرى بأن معظم الدول النامية والعربية منها على وجه الخصوص تسعى إلى بذل جهود واسعة وعديدة لمساعدة الشباب العربي في الاندماج في العملية التنموية ولاسيما منها الانخراط في النشاط الاقتصادي عن طريق الاستثمار في إنشاء مشاريع مقاولاتية صغيرة أو متوسطة، وفي هذا الشأن تم وضع عدة هيئات وآليات دعم ومخططات عمل حكومية وبنوك وجمعيات حكومية في خدمة ذلك، من أجل تحفيز كل أفراد المجتمع ولاسيما شريحة الشباب نحو المشاركة الفعالة في عملية التنمية.

وفي هذا المحور سوف نستعرض بالتفصيل كل الجهات الفاعلة في هذا الدور محاولين تبيان أهميتها ودعمها لإنشاء لمثل هذه المشاريع الاستثمارية:

أ. تعزيز الوظائف بالتخفيف من القيود المفروضة على نمو القطاع الخاص، مع التركيز الخاص على حصول المنشآت المتوسطة والصغيرة على التمويل:

بناء على محتوى التقرير الخامس لمؤتمر العمل الدولي حول أزمة عمالة الشباب في دورته 101، فإن سياسات الاقتصاد الكلي يمكن أن تؤدي دورا بارزا في استحداث الوظائف عن طريق التخفيف من العوائق الملزمة المفروضة على قدرة القطاع الخاص

على استحداث الوظائف، مقارنة بالقطاع العام، حيث كشفت دراسات الآراء التنفيذية التي أنجزت في أكثر من 100 بلد في إطار الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالمنافسة العالمية التي أعدها المنتدى الاقتصادي العالمي أن 85% من المبحوثين ضمن عينة تشمل مجموعة من البلدان على اختلاف ارتفاع دخلها (مرتفع، متوسط، منخفض) اعتبروا عدم الحصول على التمويل أحد العوامل الخمسة الأكثر إشكالية لدى إقامة المشاريع([1]).

وتتمثل التبعات السياسية كما أشار التقرير في أن تعزيز الحصول على التمويل المنظم من خلال إدخال تغييرات ملائمة في صياغة السياسات النقدية والمالية سيساعد على النهوض بالعمل للحساب الخاص وروح تنظيم المشاريع لدى الشباب ويشجع الانتقال إلى السمة المنظمة، وهو أمر بالغ الأهمية بالنظر إلى حجم الدعم التي ستوليه الدول في تمويل تلك المشاريع مهما كان حجمها، كما يجدر الإشارة إلى أنه ينبغي أن تستهدف تلك السياسات في المقام الأول المشاريع الصغيرة كما أشار بذلك التقرير السالف الذكر، لذا يشكل عدم الحصول على التمويل عائقا رئيسيا أمامها، كما تفيد تقديرات مؤسسة التمويل الدولية أن " حوالي 2.1 مليون من المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر لا تحصل على التمويل، مع أن هذا التقدير قد يكون صارما وقد لا يشمل جميع المنشآت بالغة الصغر غير المنظمة"، وعلاوة على ذلك تشمل المشاكل الأعباء الإدارية المرتفعة للإقراض صغير الحجم، وعدم كفاية المهارات المصرفية للتعامل معها، فضلا عن الافتقار إلى خدمات إقامة المشاريع، وتخضع تلك المؤسسات لإطار قانوني وتنظيمي مرهق وبيروقراطي، ولا تستفيد هذه المنشآت من فوائد تحرير التجارة وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر([2]).

---

[1]–التقرير الخامس: **أزمة عمالة الشباب في مؤتمر العمل الدولي، الدورة 101، 2012**، بجنيف، مكتب العمل الدولي للنشر والطبع، سويسرا، 2012، ص34.

[2]– التقرير الخامس: **المرجع نفسه**، ص34.

وفي نفس السياق نجد في مؤتمر لندن، تعهد المجتمع الدولي، بما فيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،البرنامج الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة العمل الدولية بتعزيز برامج توفير فرص العمل، من قبيل مبادرة " **الشراكة من أجل الفرص**"، إضافة إلى توفير فرص الحصول على التمويل بشروط ميسرة والوصول إلى الأسواق الخارجية، وفي إطار ذات المبادرة دعمت ألمانيا توفير ما يزيد عن60000 فرصة عمل في المنطقة خلال عام 2016، وتتعاون ألمانيا والبرنامج الإنمائي ومنظمة العمل الدولية تعاونا ناجحا لإنجاز شتى المشاريع في إطار تلك المبادرة في لبنان والأردن وسوريا وتركيا([1]).

ب. الالتحاق بسوق العمل:

تعد مشكلة خلق وظائف لائقة ومستدامة للشباب هي المشكلة الأكثر تحديا التي تواجه المنطقة ، حيث انه إذا واصلت القوى العاملة نموها بالمعدلات الحالية أو ما شابه ذلك فلسوف يتطلب الأمر خلق 60 مليون وظيفة جديدة في العقد المقبل لاستيعاب المجموعة الكبيرة من الداخلين إلى قوة العمل، حسب ما جاء به تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام2016([2]).

وحسب ذات التقرير فإن القطاع الغير الرسمي هو القطاع الأكثر احتواءً للشباب وبالتالي يمكننا الحديث عن وظائف غير مستقرة، وأجورا منخفضة وظروف عمل سيئة، فعلى سبيل المثال خلال أعوام 2000 – 2005 وظف ما يقارب 75% من الداخلين الجدد إلى سوق العمل المصرية في القطاع غير الرسمي، وهي قفزة مذهلة عن الـ: 20% فقط التي سجلت في أوائل السبعينيات المنصرمة، وبالمثل وخلال الفترة الممتدة من

[1]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: **توفير فرص العمل يحدث الأثر المنشود**، شركة راسيل للنشر والتوزيع، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2017، ص3.

[2]– تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2016: **الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير**، صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب الإقليمي للدول العربية، بيروت، لبنان، 2016، ص68.

2001 – 2007، كانت نسبة 69% من فرص العمل الجديدة السورية في القطاع غير الرسمي، وفي عام 2011 كونت العمالة المعرضة للخطر في المنطقة العربية ما يقارب 30% من جميع الوظائف، ما عدا في الأردن وبلدان مجلس التعاون الخليجي التي قد تبدو قادرة على استدامة فرص العمل في القطاع العام لمواطنيها.

كما تعد معدلات البطالة الشبابية المرتفعة إحدى أهم السمات المميزة لأسواق العمل العربية، فهي ما يقرب من ضعف المعدلات في المناطق العالمية الأخرى منذ أوائل التسعينيات الماضية، وتقدر منظمة العمل الدولية حسب ذات التقرير أن بطالة الشباب سوف تستمر في الارتفاع لتصل في الشرق الأوسط إلى 29.1% وإلى 30.7% في شمال أفريقيا بحلول عام 2019، في حين أن معدل الذروة في مناطق العالم الأخرى لا يتجاوز 18%، علاوة على ذلك وبالرغم من ارتفاع معدلات البطالة، مثلا في الاتحاد الأوروبي خلال السنوات الأخيرة، فإن لدى أوروبا نظاما فعالا للرعاية الاجتماعية، ويستبعد في المنطقة العربية شباب كثر عن العمل كليا أو يمارسون نشاطات غير رسمية هامشية مؤقتة .([1])

3.5.1. على المستوى الوطني:

نرى بأن دولة الجزائر تسعى في الوقت الراهن إلى بذل جهوداً كبيرة، من أجل إدماج فئة الشباب في النشاط الاقتصادي، كما تعمل على ترقيتهم وتحسين أوضاعهم في العديد من مجالات الحياة الاجتماعية المختلفة كالصحة والتعليم والإدماج الاقتصادي والمشاركة السياسية، ويتجلى كل هذا في وضع جملة من الإستراتيجيات والبرامج ومخططات عمل تخص السياسات التنموية التي أقرتها الحكومة الجزائرية والتي من بينها عملية إدماج الشباب في مجال الاستثمار ولاسيما العمل المقاولاتي الذي يعد محور اهتمامنا في هذه

1 –**المرجع نفسه**، ص 68

الدراسة، ومن الجلي تماما أن مخططات الحكومة منذ العقدين المنصرمين عملت على منح الشباب فرص اقتصادية متساوية وفق التشريع القانوني المعمول به في هذا المجال، بالإضافة إلى ديناميكية المجتمع المدني وبالضبط الجمعيات الشبابية الجزائرية التي تعتبر مكوناً فعالا وقوة اجتماعية كبيرة على الساحة الاجتماعية والسياسية، لكن بالرغم من وجود كل هذه التحفيزات إلا أن هناك بعض التحديات والعراقيل والمشاكل المادية والسلوكيات السلبية التي لازالت تحول دون المساهمة الفعلية للشباب في مختلف المجالات، وفيما يلي رصد التجربة الجزائرية من خلال آلياتها التمويلية المدعمة لمشاريع الشباب المقاول.

1.3.5.1. الفرص المتاحة للشباب المقاول في البيئة التشريعية:

أ. البرامج والآليات الداعمة:

- **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:**

تمثل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التي أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 الصادر في 22 جانفي 2004، وسيلة للكفاح ضد البطالة والهشاشة بهدف تنمية القدرات الشخصية للشباب للتكفل بأنفسهم وهذا بإنشاء نشاطهم، ومن بين أنواع الأنشطة التي تمولها هذه المؤسسة: الصناعة والفلاحة والصناعات التقليدية، المباني والأشغال العمومية، نشاطات تجارية صغيرة[1].

[1]-http://www.wilaya-msila.dz/ar/index.php?action=formunik&type=sous_menu&idformunik=160 (تاريخ التصفح: 2021/09/23 على الساعة 18.20)

- القروض الممنوحة: حصيلة الخدمات المالية إلى غاية 2021/03/31:

- **الجدول رقم(01): توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل**

نمط التمويل	عدد القروض الممنوحة	النسبة المئوية%
عدد السلف بدون فوائد لشراء المادة الأولية	852984	%90.31
عدد السلف بدون فوائد لإنشاء المشروع	91574	%9.69
المجموع	**944558**	**%100**

المصدر: عن موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر[1].

يتضح من خلال الجدول أعلاه بان **توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل** جاءت متباينة لتعبر في مجملها عن نسبة 90.31% من عدد السلف بدون فوائد لشراء المادة الأولية، مقارنة بعدد الذين قاموا بطلب التمويل لإنشاء المشروع بنسبة 9.69%.

وهذا يفسر حجم الحاجة الملحة للموارد الأولية التي يعتمد عليها في استمرار المشروع، كما يدل أيضا على أن معظم المشاريع لا تلقى العراقيل في إنشاء المشاريع بقدر ما تلقاها في رحلة البحث عن تدعيم المشروع بالموارد الأولية التي يحتاجها، وهو أمر مهم جدا لاستمرارية المشروع وبقائه.

[1]-متاحة على الموقع التالي:https://www.angem.dz تاريخ التصفح: 2021/09/23 الساعة18.34.

- **الجدول رقم (02): توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس**

جنس المستفيد	العدد	النسبة المئوية%
نساء	601032	63.63
رجال	343526	36.37
المجموع	**944558**	**100.00**

المصدر: عن موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

يتضح من خلال الجدول أعلاه بان النساء هم الذين استفادوا من القروض بنسبة 63.63% مقارنة بنظرائهن من الرجال بنسبة 36.37% وهي نسبة كبيرة مقارنة بالرجال، وهذا يفسر حجم الدعم الموجه لفئة النساء من قبل وكالات الدعم، ويفسر الرغبة الكبيرة في اقتحام النساء ميدان المشاريع المقاولاتية.

- **الجدول رقم (03): توزيع القروض الممنوحة حسب المستوى التعليمي**

مستوى التعليم	العدد	النسبة المئوية
دون المستوى	145602	%15.42
متعلم	14036	%1.49
إبتدائي	140503	%14.87
متوسط	471460	%49.91
ثانوي	134713	%14.26
جامعي	38244	%4.05
المجموع	**944558**	**%100**

المصدر: وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة

يتضح من خلال الجدول أعلاه بان **توزيع القروض الممنوحة حسب المستوى التعليمي** جاءت مختلفة جدا لتعبر في مجملها عن استحواذ فئة الذين اثبتوا مستوى المتوسط بنسبة 49.91% من عدد الذي قاموا باستلام قروض ولديهم مستويات تعليمية دون المتوسط أو أعلى بكثير، إذ نلاحظ أن أصحاب المستوى الجامعي والمتعلمين بنسب ضئيلة لم يقوموا باستلام قروض وهذا يعود إلى طبيعة المشاريع من جهة وإلى حجم المشاركة من جهة أخرى، مقارنة بالذين اثبتوا مستويات تعليمية معدومة أو ثانوية.

- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب" لونساج":**

- **الجدول رقم(04): عدد المشاريع الممولة وعدد مناصب الشغل حسب قطاعات النشاطات من جانفي إلى جوان 2017:**

قطاعات النشاطات	عدد المشاريع الممولة	عدد مناصب الشغل
الفلاحة	752	3311
الصناعة التقليدية	63	122
البناء والأشغال العمومية	304	682
الصناعة	390	923
الصيانة	155	293
الصيد البحري	4	13
المهن الحرة	287	616
الخدمات	605	1780
نقل المسافرين	2	4
المجموع	**2633**	**8122**

المصدر:وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي: مؤشرات سوق التشغيل[1].

[1] www.mtess.gov.dz/ar/.18.00 تاريخ التصفح : 2021/09/23 على الساعة

يتضح من خلال الجدول أعلاه المتضمن عدد المشاريع الممولة وعدد مناصب الشغل حسب قطاعات النشاطات من جانفي إلى جوان 2017، إلى أن قطاع الفلاحة قد استحوذ على العدد الأكبر من عدد المشاريع التي تم تمويلها من قبل ذات الوكالة بمجموع 752 مشروع مما أسفر على توفير أزيد من 3311 منصب شغل، ليليه قطاع الصناعة والبناء والأشغال العمومية وقطاع الصيانة والمهن الحرة وغيرها بمجموع 2633 مشروع ممول وخلق أزيد من 8122 منصب عمل، وهو مؤشر كبير جدا يساهم في تحديد عنصر البطالة وتخليص العديد من المشاريع من التعثر والإفلاس.

- **المؤسسات المصغرة: الخدمات تمثل حوالي 30%من مشاريع أونساج:**

لقد نشط نسبة حوالي 30%من المؤسسات المستحدثة في إطار جهاز **لونساج** التي أصبحت تعرف بالوكالة الوطنية لتطوير المقاولاتية، في مجال الخدمات حسب دراسة أنجزتها الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالمؤسسات المصغرة[1].

وحسب ذات الوثيقة فان 28% من أصل 386280 مشروع من تمويل هذا الجهاز منذ إطلاقه في سنة 1997 وإلى غاية 31 مارس 2020 تمثل مؤسسات خدمات، وقد ركزت هذه الدراسة على التوزيع الجغرافي للمشاريع التي كانت تشرف عليها **لونساج** من قبل والتي أظهرت أن 68%من المشاريع التي استفادت من تمويل هذه الوكالة توجد شمال الوطن أي بما يعادل الـ: 261826 مؤسسة، كما يبلغ عدد المقاولين بالهضاب العليا 86618 أي ما يعادل الـ: 22 %من المؤسسات المستحدثة بفضل هذا الجهاز.

في حين وكالات جنوب الوطن قامت بتمويل 37836 مشروع ما يعادل الـ:10%من إجمالي البرنامج الذي أنجزته الوكالة، ويخص الرقم الآخر الذي أشارت إليه

[1]– الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالمؤسسات المصغرة: **الخدمات المقدمة من مؤسسة لونساج لأصحاب المشاريع**،وكالة الأنباء الجزائرية، 2017، الجزائر، ص2.

الدراسة كيفية التمويل حيث أن 96%من المقاولين اختاروا تمويلا ثلاثيا (الإسهام الشخصي، البنوك، الوكالة)، مما أفضى إلى إنشاء 371528 مؤسسة، وبخصوص نسبة 4%المتبقية فإن الأمر يتعلق بتمويل مشترك (إسهام شخصي- وكالة) الذي استفاد منه 14752 مشروع، كما تم تقرير كيفية تمويل ثالثة في أكتوبر 2018 وهي التمويل الذاتي الذي سمح بمباشرة 101 مؤسسة لنشاطها.

وبما يتعلق بالحد الأدنى لاستثمار مؤسسات الوكالة إلى غاية 30 يونيو 2020، أشارت ذات الوثيقة إلى أن 26% وهي أعلى نسبة من المؤسسات استفادت من تمويل تراوح ما بين: 1 الى 2 مليون دج في حين أن 24% من المقاولين طلبوا مساعدة تتراوح ما بين 2 الى 3 مليون دج كتمويل من الوكالة فيما استفادت 0.1% من المشاريع من استثمار بقيمة 10 مليون دج و4%استفادت من غلاف مالي تراوح ما بين 9 الى 10 مليون دج و2 % من الطلبات استفادت من 8 الى 9 مليون دج، وبخصوص المؤسسات التي تواجه صعوبات تم إيداع 77520 ملف على مستوى صندوق التأمين من مخاطر القروض للتسديد للبنوك بقيمة إجمالية بلغت 116.5 مليار دج.

- **الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:**

- **الجدول رقم(05): عدد المشاريع الممولة وعدد مناصب الشغل حسب قطاع النشاطات من جانفي حتى جوان 2017.**

قطاعات النشاطات	عدد المشاريع الممولة	عدد مناصب الشغل
الفلاحة	840	7286
الصناعة التقليدية	390	998
البناء والاشغال العمومية	100	277
الري	5	11
الصناعة	232	644
الصيانة	15	43
الصيد البحري	22	62
المهن الحرة	66	137
الخدمات	313	749
نقل البضائع	2	2
نقل المسافرين	1	3
المجموع	**7116**	**2929**

المصدر: وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

يتضح من خلال الجدول أعلاه المتضمن عدد المشاريع الممولة وعدد مناصب الشغل حسب قطاعات النشاطات من جانفي إلى جوان 2017 الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الى تحقيق ما يقدر بمجموع 7116 مشروع ممول وخلق أزيد من 2929 منصب عمل.

2.3.5.1. الإسترتيجيات الموجهة من قبل الحكومة

في ظل الوضع الراهن الذي عاشته الجزائر وما زالت تعيشه إلى يومنا هذا يحتم على الحكومة قولبة جميع نشاطاتها في إطار دعم المشاريع الصغيرة وتمثيل المؤسسات الناشئة بالفعل وفي هذا الشأن عقدت هذه الوزارة شراكات مع عدة قطاعات منها:

✓ **مع وزارة التشغيل والعمل والضمان الاجتماعي:**

من خلال ما يلي[1]:

– مرافقة ودعم وتكوين الشباب حاملي الأفكار أو المشاريع الاستثمارية في الصيد البحري والخدمات المتعلقة بها في إطار أجهزة الإدماج(CNAC.ANSEJ)

– توجيه الاستثمارات بهدف تعزيز أقطاب فلاحية مدمجة(الخدمات، التصنيع).

– تشجيع بروز شركات ناشئة في مجال التصنيع الغذائي والخدمات الفلاحية.

✓ **الإستراتيجية الوطنية لسياسة التنمية الفلاحية والريفية والصيدية:**

تتمحور سياسة التنمية الفلاحية والريفية والصيد البحري، حول خمسة محاور استراتيجية تتمثل في[2]:

– المحافظة على جهود تدعيم و توسيع القاعدة الإنتاجية، بتوسيع المساحة الفلاحية النافعة وتقوية المكننة وترقية الصيد التقليدي المسئول وتثمين المنتجات الفلاحية والغابية والصيدية.

---

[1]– وزير الفلاحة: **رسالة توجيهية لإرساء جهاز الدعم الاستشاري والابتكارات التقنية لفائدة المتعاملين الاقتصاديين للقطاع**، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري في 01 فيفري 2016، الجزائر، ص10.

[2]– وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري: **السياسة الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري**، سبتمبر،2015 الجزائر، ص4.

– مواصلة تكثيف المنتجات الفلاحية والصيدية التي تتم عن طريق متابعة عملية بناء الشُعب الإستراتيجية وتكييف سياسة الدعم والتمويل، وبتسيير العقلاني وتوفير أحسن لعوامل ووسائل الإنتاج.

وذلك من أجل العمل على تحقيق الأهداف وآليات لتنفيذ هذه السياسة في مجال الفلاحة وتربية الماشية التي تعبر عن أنه:

– معدل النمو السنوي المتوقع ما بين سنة 2015–2019 ما نسبته 5%، بحيث تتم عملية مواصلة مشاريع القطاع في إطار البرنامج الخماسي 2015–2019 عبر[1]:

- تطوير الري الفلاحي بزيادة 1.000.000هكتار من المساحة المسقية، تقوية المكننة الفلاحية بزيادة عدد الحصادات، الجرارات والعتاد المرافق لها، تكثيف عمليات التخصيب للاستجابة للحاجيات المقدرة ب 500.000 طن سنويا، زيادة إنتاج بذور الزراعات الواسعة والبقوليات والمحاصيل الخضرية والبقول العلفية وشتائل الأشجار والكروم، تطوير تربية المواشي خاصة بتنشيط برنامج التوليد والتكاثر، إعادة تهيئة مراكز التسمين و إنشاء مراكز جديدة. تحسين إنتاج الأعلاف.

أما في مجال الصيد وتربية المائيات فتمثل الهدف الأساسي في رفع الإنتاج الوطني في الصيد و تربية المائيات إلى الضعف، أي ما يعادل 200.000 طن، تتمثل آليات التنفيذ في[2]:

– المرافقة لإنجاز ما يعادل 5000 مشروع استثمار خاص في مختلف شعب الصيد و تربية المائيات بما في ذلك 650 مشروع خاصة بتربية الأحياء المائية البحرية ومصايد الأسماك الداخلية وأحواض الاستزراع السمكي القاري وبالصحراء، انجاز وتهيئة وتوسيع

---

[1]– **المرجع نفسه**، ص5

[2]–وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري: **المرجع السابق**، ص6.

واستلام 38 مشروع لتطوير الموانئ وملاجئ الصيد، تسويق المنتجات الصيدية بالجملة، انجاز وتنفيذ 14 مخطط لتهيئة المسمكات بولايات الساحل و 29 منطقة نشاط تربية المائيات على المستوى الوطني.

✓ **الإستراتيجية الوطنية لوزارة التجارة[1]:**

- إن مخطط عمل وزارة التجارة بعنوان 2015:

هدف إلى التكفل بالإختلالات التي تؤثر على القطاع في المجالين المؤسساتي والتنظيمي على حد سواء من حيث التنظيم في السوق الداخلي، تنظيم الأنشطة، كذا محاربة الغش في الأنشطة التجارية، المراقبة الاقتصادية، حماية المستهلك، وتطوير قنوات التوزيع، التأطير والإشراف على التجارة الخارجية.

- على صعيد إجراء التحسين التشريعي والتنظيمي:

من خلال إعادة النظر ومراجعة فيما يقرب من أربعين نص قانوني ولوائح تمكنا من تكييف وتحسين الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم جميع التعاملات التجارية وحماية المستهلك ومراقبة الجودة.

- على صعيد تحسين الضبط الاقتصادي وتنظيم السوق:

وضع سياسة وطنية لتنظيم وتوزيع التجارة، تنظيم السوق ومراجعة السياسة الوطنية للمنافسة، تأهيل وتحديث، وتعزيز وتطوير البنية التحتية التجارية على مستوى الجملة والتجزئة، تحديث وتحسين إجراءات التسجيل وكذا تسيير السجل التجاري، إعادة توزيع غرف التجارة والصناعة.

[1]–وزارة التجارة: **السياسة الحكومية في مجال التجارة**، سبتمبر، 2015، ص1–2.

✓ **في مجال تنمية التحفيز للتنمية المحلية[1]:**

وفي هذا الإطار، يرتكز عمل قطاع الداخلية والجماعات المحلية حول عدة مسائل منها:

-ترقية الإستثمار الإقتصادي على المستوى المحلي: يتعلق الأمر أساسا بإعطاء دفعة للإستثمار وفقا للتدابير الجديدة التي أقرتها الحكومة ضمن أحكام قانون المالية التكميلي لسنة2015، وكذا التعليمة الوزارية المشتركة الصادرة في شهر سبتمبر 2015، والتي تم بموجبها رفع كافة الصعوبات المسجلة سابقا، من خلال تحرير المبادرة الإقتصادية بعيدا عن كل العراقيل البيروقراطية وتبسيط إجراءات اعتماد الاستثمارات ومنح عقود الامتياز على العقار الاقتصادي تحفيز الدور الاقتصادي الجديد للجماعات المحلية من خلال إدخال تعديلات على الإطار القانوني الذي يحكم الوكالات العقارية للولايات وصندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية، بما يشجع على إنشاء الأملاك المنتجة للمداخيل والهياكل ذات قيمة مضافة كبيرة تكفل للجماعات المحلية الاستفادة من نشاطات اقتصادية جديدة لتهيئة وتوفير العقار الاقتصادي والاستجابة لمتطلبات المنافسة والمردودية، إضافة إلى وضع حيز الخدمة للهياكل الاقتصادية التي بإمكانها تطوير قدرات الجماعات المحلية.

✓**تمويل التنمية الريفية في الجزائر:**

لقد قدرت ميزانية التسيير والتجهيز وصناديق الدعم للمواد الأساسية خلال عام 2000-2006 بـ3997 مليار دج، أما قيمة الاعتمادات الموجهة للاستثمار فقدرت بـ: 284 مليار دج مقسمة على سبعة سنوات أي 405 مليار دج سنويا، وقد بلغت مساحة

[1]-وزارة الداخلية والجماعات المحلية: **السياسات الحكومية في مجال الجماعات المحلية**، أكتوبر 2015، ص4.

الأراضي المستصلحة 2752000 هكتار خلال 2000-2008 في حين بلغت عملية التشجير في المناطق الرعوية ما يقارب 193300 هكتار ما بين سنة 2000-2006.

كما رصدت الجزائر 18 مليار دولار من أجل إنجاح الخطط الممتدة إلى آفاق 2011 والتي تتضمن 4 آلاف مشروع لتحديث البنى التحتية في المناطق الريفية وقد تم تنفيذ عدة انجازات من أهمها الشروع في 765 مشروع على مستوى 43 ولاية، إنشاء مشاريع ذات منفعة اقتصادية واجتماعية تعود بالنفع على سكان البلديات المستهدفة وتدعم مداخيل الجمعيات المحلية[1].

✓ **إعانات الدولة للمجال الثقافي:**

في الجزائر، وفي إطار تدخل الدولة في المجال الثقافي ودعمها للنشاطات والمشاريع الثقافية لتغطية العجز داخل القطاع، أنشأ صندوق وطني لتطوير الفن والتقنية والصناعة السينماتوغرافية وترقية الفنون والآداب على مستوى وزارة الثقافة والفنون بموجب المرسوم التنفيذي رقم 15- 339 المؤرخ في 28 ديسمبر - 2015 لتغطية النفقات الخاصة بـ[2]:

- إعانات الدولة للإنتاج السينمائي وتوزيعه واستغلاله وتجهيزه: في هذا الشأن تم إنشاء لجنة قراءة وإعانة السينما مكلفة بدراسة ملفات طلب الإعانة لإنتاج أفلام سينمائية وتوزيعها واستغلالها، من خلال فتح حساب التخصيص الخاص تحت عنوان "صندوق تنمية الفن السينمائي وتقنياته وصناعته.

- إعانات الدولة لترقية الفنون والآداب وتطويرها: ويشمل جزء خاص بترقية الإبداع الفني وتطويره وجزء خاص بترقية الإبداع الأدبي وتطويره.

1- بكدي فاطمة: **التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثالث عشر، جوان، 2013، جامعة خميس مليانة، الجزائر، ص197.

2- دبي علي وآخرون: **دراسة حول الاقتصاد الثقافي في الجزائر واقع وآفاق**، المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي والبيئي، الجزائر، 2021، ص12-13.

– مخصصات للمؤسسات تحت الوصاية بمقرر من الوزير المكلف بالثقافة، بعنوان النفقات المتصلة بالعمليات المعهودة إليها وتمنح هذه الإعانات للمؤسسات المعنية للقيام بما يلي: إنجاز عمليات طباعة ونشر الكتب وغيرها، إنجاز عمليات ترقية الكتب وغيرها، إنجاز ترجمات لأعمال أدبية، نشر وطباعة وترقية النشريات الدورية المختصة في المجالات الأدبية والفنية والنشريات الموجهة للشباب والشرائط المرسومة، إنجاز عمليات إنتاج وتوزيع وترقية أعمال فنية باستثناء الأعمال السينمائية.

4.5.1. على المستوى المحلي (عينة الدراسة ولاية المسيلة نموذجا):

تحصلت الباحثة **زوينة بوساق** على مجموعة من البيانات والإحصائيات التي تخص حجم مشاركة الشباب في مجال النشاط الإقتصادي في ولاية المسيلة في الفترة الممتدة من سنة 1997 إلى غاية 2015 وكانت عبر الآتي[1]:

– البيانات المتعلقة بوكالة دعم وتشغيل الشباب"لونساج":

- **الجدول رقم (06) عدد المستفيدين من القرض على مستوى ولاية المسيلة**

الجنس	العدد	النسبة
ذكور	5581	%91.45
إناث	522	%8.55
المجموع	6103	%100

المصدر: زوينة بوساق، المرجع نفسه.

يتضح من خلال الجدول أعلاه بأن الرجال هم الذين استفادوا من القروض بنسبة 91.45% مقارنة بنظرائهن من النساء بنسبة 8.55% وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالرجال، وهذا يفسر حجم التشاركية التي يحظى بها كلا من الرجال والنساء على السواء،

[1]–زوينة بوساق: **المحددات التنظيمية والاجتماعية لتمكين المرأة المقاولة الجزائرية دراسة ميدانية لعينة من النساء المقاولات بالمسيلة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD تخصص علم الاجتماع المنظمات والموارد البشرية، دراسة ميدانية بولاية المسيلة، جامعة الجزائر2، سنة 2019، ص117–120 (بتصرف).

وإن كانت نسبة الرجال أكثر بكثير من النساء فلا يمكننا تفسير ذلك بالتمييز وذلك لعدة اعتبارات تحددها وضع المرأة في المجتمع ونظرته إليها، مع توفر التسهيلات اللازمة لتمكين المرأة من قبل الحكومة .

- المشاريع الصغيرة المنشأة من طرف الشباب والنساء :

- **الجدول رقم: (07) يوضح المشاريع الصغيرة المنشأة من طرف الشباب والنساء**

عدد الأنشطة		الإنشاء	الشطب			الصافي			المواد	الخدمات
		فنية	المواد	الخدمات	فنية	المواد	الخدمات	فنية		
الأنشطة الكلية		2524	2343	**5313**	**664**	**785**	**1849**	**1860**	**1558**	**3464**
كيفية الممارسة	فردي	2524	2343	5313	664	785	1849	1860	1558	3464
	تعاونيات	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	مؤسسات	0	0	0	0	0	0	0	0	0
شكل الممارسة	قار	813	2105	2720	198	667	846	615	1438	1874
	متنقل	296	4	2215	46	2	802	250	2	1413
	في المنزل	1343	2	1	385	0	0	958	2	1
حسب النوع	ذكور	1188	2033	4811	261	660	1693	927	1373	3118
	إناث	1336	310	502	403	125	156	933	185	346
حسب التأهيل	شهادة عمل	634	1058	1978	189	466	837	445	592	1141
	تكوين مهني	388	674	1684	118	196	593	270	478	1091
	تأهيل الغرفة	1501	609	1651	356	123	419	1145	486	1232
حسب ملكية المح	مالك	191	131	306	57	44	83	134	87	223
	مؤجر	2333	2212	5007	607	741	1766	1726	1471	3241
حسب الاستفادة م	CNAC ANGEM)	317	200	383	103	35	111	214	165	272
حسب التوزيع الج	حضري	1992	1900	4187	531	637	1459	1461	1263	2728
	ريفي	532	443	1126	133	148	390	399	295	736

المصدر : **زوينة بوساق، المرجع نفسه.**

يتضح من خلال الجدول أعلاه وما يخدم موضوع البحث بان الأنشطة الكلية قد تمايزت حول كيفية الممارسة حيث غلب عليها الجانب الفردي على عكس الجوانب الأخرى كالتعاونيات والمؤسسات في الصافي على الشطب بما يعادل 1558 من المواد و 3464 من المواد، وشكلها في الاستقرار فنجد أن المشاريع التي تم التعامل معها كانت القارة بنحو 1438 من المواد و1874، وهي نسبة معتبرة جدا مقارنة بالمشاريع المتنقلة أو المنشاة داخل المنازل، وهذا يفسر رغبة المقاولين في المحافظة على استقرار مشاريعهم والعمل على النجاح، أما نوع المشاركين فاختلف ما بين الرجال والنساء وأن الطلبات على المواد والخدمات قد اتسم بالتغير التشاركى التي يحظى بها كلا من الرجال والنساء على السواء بـ3118 للرجل و346 للنساء.

2. محددات المحيط:

1.2. المحيط القانوني (البيئة التشريعية والإستراتجيات الوطنية):

1.1.2. التسهيلات والخدمات المقدمة من طرف الدولة لمشاريع الشباب المقاول ومدى فاعليتها في استمرارية المشاريع:

أ. برنامج ومخطط عمل الحكومة في مجال التشغيل ومحاربة البطالة:

تتجه الجهود أساسا نحو تعزيز الاستثمار في القطاعات المحدثة للشغل وتحسين محيط المؤسسة من أجل تقليص نسبة البطالة لاسيما عند الشباب، وفي مجال ترقية العمل المأجور، تضمنت الأنشطة المبرمجة بعنوان سنة 2015 ما يلي:[1]

– تبسيط وتكييف جهاز المساعدة على الإدماج المهني في إطار مقاربة اقتصادية بحتة بتفضيل التوظيف الدائم للشباب طالبي العمل لأول مرة، وبخصوص سنة 2015،

[1]–وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي: **السياسة الحكومية في مجال العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي**، سبتمبر،2015، الجزائر، ص2.

فمن المنتظر تنصيب 280.000 شاب منهم 200.000 شاب مدمج في مختلف الصيغ عقود إدماج أصحاب الشهادات، عقود الإدماج المهني، عقود تكوين وإدماج و80.000 تنصيب في إطار عقود العمل المدعم.

– مواصلة برنامج عصرنة وتعزيز المرفق العمومي للتشغيل من خلال تفضيل التقريب بين عرض وطلب الشغل، وفي هذا الإطار يتوقع تنصيب350.000 طالب عمل في القطاع الاقتصادي.

– عصرنة المصالح اللامركزية للتشغيل وتحسين التفاعل المتبادل بين مختلف المتدخلين قصد تحسين تسيير سوق العمل.

✓ **في مجال دعم إحداث النشاطات:**

تخفيض آجال إنشاء المؤسسات المصغرة من خلال[1]:

–لا مركزية جميع أعمال التسيير.

– التشاور مع جميع البنوك قصد تقليص آجال معالجة ملفات المقاولين الى 15 يوما بدلا من شهرين.

– تخفيض آجال منح قروض بدون فائدة إلى 15 يوما، بدلا من 30 يوما.

– تحسين وتعزيز مرافقة المقاولين من خلال مساعدة المؤسسات المصغرة لدى المؤسسات الآمرة من أجل تطوير وتشجيع علاقات مناولة بين المؤسسات المصغرة والمؤسسات الكبيرة و الجماعات المحلية، متابعة المؤسسات المصغرة المستحدثة التي تعاني من صعوبات اقتصادية من أجل تقليص نسبة اختفاء المؤسسات، وفي الأخير،

[1]– وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي: **المرجع نفسه**، ص3–4.

يولي القطاع أهمية خاصة لإحداث المؤسسات الصغيرة الناشئة (Start up) والمؤسسات المبتكرة في القطاعات ذات التكنولوجيا العالية لفائدة حاملي الشهادات.

– في مجال إحداث النشاطات، تتمثل أهداف سنة 2015 في تمويل 90.000 مؤسسة مصغرة منها 60.000 مشروع بعنوان جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و30.000في إطار جهاز الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

ب. المبادرات الخاصة لدعم المقاولاتية في الجزائر:

شهدت الجزائر أيضا العديد من المبادرات من الجهات الفاعلة الاقتصادية الخاصة، مع أهدف متماثلة في كل مرة وهي تعزيز التوجه نحو الفعل المقاولاتي، المبادرات في صورة الأكاديمية الجزائرية للمقاولاتية، التي أنشئت في أكتوبر 2010 والتي تعمل من خلال عمليات التوعية وعن طريق المسابقة على إعطاء توجيه الشباب حاملي المشاريع من الأوساط الأكاديمية، وجميع شرائح المجتمع[1].

في إطار مماثل فتعاونية الجزائريين في الولايات المتحدة تلعب دورا فعالا، بحيث تأسست مبادرة المؤسسات المبتكرة الجزائرية (ASI) في عام 2009 من خلال شراكة بين المؤسسات الجزائرية والمؤسسات الرائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الولايات المتحدة الأمريكية (ASI)، وتنظم مسابقة سنوية لأفضل خطة عمل لأصحاب المشاريع الناشئة، ويحصل الفائزون على الحضانة في حاضنة سيدي عبد الله في الجزائر العاصمة، وتقدم لهم المشورة ودورات التدريب. كما أعلنت نفس التعاونية في أكتوبر

[1]–سفيان فنيط، هشام بورمة: **ثقافة وروح المقاولاتية لدى الشباب الجامعي،في ولاية جيجل، دراسة ميدانية لعينة من الشباب الجامعي بجامعة جيجل**، مجلة سماء للاقتصاد والتجارة، المجلد رقم01، عدد خاص، أفريل ،2018، ص227.

2011 عن إنشاء صندوق استثماري جزائري- أمريكي يسمى "ملائكة أعمال القصبة"، وبالتالي إدخال طريقة تمويل جديدة في الجزائر[1].

2.1.2. آلية التمويل الأصغر:

1.2.1.2. مفهوم التمويل:

ويقصد به في اللغة: إعطاء المال، واصطلاحا يتضمن كلفة ومصدر الأموال وكيفية استعمالها وطريقة إنفاقها وتسيير هذا الإنفاق، ويمكن تقسيم أنواعه حسب المدة أو الآجل وذلك كالآتي:

- **التمويل قصير الأجل:** مدته سنة واحدة في الغالب، ويجب أن لا يتجاوز السنتين كحد أقصى، أما الحد الأدنى فيصل إلى يوم واحد.

- **التمويل متوسط الأجل:** تتراوح مدته من 2 إلى 5 سنوات وتصل إلى 7 سنوات.

- **التمويل طويل الأجل:** مدته تزيد عن 5 أو 7 سنوات وليس له حد أقصى، إذ يصل إلى20 سنة[2].

كما يعرف أيضا على أنه: توفير الخدمات المالية في المقام الأول وتتمثل في الإئتمان، الأوعية الادخارية، والتحويلات المالية التي تقدم للعملاء الفقراء النشطين اقتصاديا، وغير القادرين على الحصول على الخدمات التي تقدمها مؤسسات مالية رسمية، وذلك بهدف التغلب على أحد المعوقات الرئيسية التي يواجهها الفقراء في جميع

---

[1] – **المرجع نفسه**، ص227.

[2] –https://cutt.us/tYbmc.5-6-ص ، 14.03:الساعة2023/07/11 تاريخ التصفح:

أنحاء العالم، ألا وهي ندرة الفرص للحصول على قروض وعلى الخدمات المصرفية الأخرى والتي تقدم من خلال الأنظمة المصرفية الرسمية[1].

إن المشاريع المقاولاتية الصغيرة والمؤسسات الفتية الناشئة المؤسسة من طرف الشباب المقاول بشكل رسمي ليست بمعزل عن المحيط القانوني فنموها وتطورها الاقتصادي والاجتماعي يتأثر بوجود منظومة قانونية تحكم سير هذه المشاريع تسهر على تنظيمها ومرافقتها من بداية تأسيسها حتى استمراريتها وتحقيق انجازات على مستواها، بحيث تتكفل بهذه المؤسسات الناشئة والمشاريع الصغيرة كل من مؤسسات الدعم المالي والإداري والمراقبة عن طريق توضيح طريقة إنشاء المشروع وتمويله من طرف مؤسسات الدعم والبنوك والجمعيات التعاونية، والإدلاء ببعض المعلومات كخدمات الضمان الاجتماعي ونظام الضريبة والعقوبات في حالة ارتكاب أخطاء، إضافة إلى أن هذه المؤسسات توفر مراكز للتكوين والتدريب تساعد الشباب المقاول على إنشاء مشاريعهم بأقل التكاليف، الأمر الذي يتيح لهذه البرامج أن تساهم في تنمية تلك المشاريع ، مما ينعكس على الشباب المقاول بالوصول في نهاية المطاف إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والذي يعود بدوره بالنفع على تنمية المجتمع وتطوره والنهوض به في العديد من المجالات.

وفي نفس السياق يعتبر التمويل متناهي الصغر من أكثر أدوات التنمية فعالية لتمويل المشروعات للشباب المقاول، بحيث يعمل على تنمية قدراتهم ومهاراتهم ومعارفهم ، الأمر الذي يجعل من عملية التمكين عملية سهلة التحقيق توفر قدرا أكبر من الاستقلالية وتعدد الخيارات، كما تساعد على تحجيم كل مظاهر العنف والإقصاء

---

[1]– عدة بركاهم، بوساحة محمد لخضر: **التمويل الأصغر الاسلامي كاستراتيجية مستحدثة لتمويل المشاريع المصغرة للأفراد في الجزائر –الوكالة الوطنية لتسييير القرض المصغر**، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد02: 2021،ص95.

والاستبعاد والاجتماعي والتهميش، كما ترتبط أيضا بتوسيع فرص المشاركة المجتمعية بكافة مستوياتها. وبعد مرحلة معينة من الخبرة والنضج يتدرب الشباب على كيفية إدارة الأصول وبنائها وكيفية اتخاذ القرارات الجماعية والقرارات المصيرية الحياتية[1].

2.2.1.2. أهمية التمويل وفوائده

وعلى صعيد آخر نرى بأن تجربة التمويل الأصغر كالقروض البنكية والمساعدات المالية من مختلف مؤسسات الدول الحكومية والغير حكومية تلعب دورا بالغ الأهمية من الناحية المادية، بحيث تحدث أثرا معنويا في تنمية المشاريع الصغيرة أو المؤسسات الناشئة للشباب المقاول وتغذيها وتنميها، مما يعزز من رفاههم الاجتماعي الاقتصادي وينعكس في الأخير بالشكل الايجابي على تنمية المجتمع وتحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمعات الإنسانية كافة.

وانطلاقا من هذه الأهمية ترصد لنا العديد من التجارب العالمية والعربية تجربة التمويل الأصغر كأداة لضمان استمرارية المشروعات الصغيرة المقاولاتية في الدول الرائدة وقد تبين من خلال بعض المعطيات الإحصائية في المجال أن هذا النوع من التمويل، كان له الدور الايجابي والفعال من جانب تحقيق الربح المادي وخلق فرص الشغل وتحسين مستوى المعيشة وتحقيق الرفاه الاقتصادي هذا من ناحية اقتصادية، ومن ناحية اجتماعية احتل الشباب المقاول مكانة اجتماعية في محيطهم الأسري والاجتماعي، إذ أصبحوا يملكون استقلالية في صنع القرار الأسري وحتى الاقتصادي.

ومن وجهة نظرنا أيضا نرى بأن هذه الدراسة ركزت على أهم شريحة في المجتمع وهي فئة معينة من الشباب المقاول، نظرا لأهمية هذه الفئة في تطوير التنمية الاقتصادية وتنويع المنتجات المحلية والدولية، مع التطرق إلى أن التمويل عامل أساسي ومهم له دور

[1]–اسماعيل سراج الدين: **حقوق الانسان والمرأة والتنمية**، مكتبة الاسكندرية، مصر، 2009، ص36–37.

في عملية تنمية المشاريع الصغيرة والمؤسسات الصغيرة والتي بدورها تحدث تغييرات على جميع المستويات من بينها ما يلي:

-على مستوى الحياة الاقتصادية:

- القضاء على الفقر وتقليص معدلات البطالة ولاسيما فئة الشباب والنساء.
- المساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي والسير نحو تحقيق التنمية الاقتصادية.
- زيادة الثروة وتنويع المنتجات المحلية والخدمات في عدة مجالات.

على مستوى الحياة الاجتماعية:

- تحقيق مكانة اجتماعية من خلال خدمة طموحاتهم وأهداف المجتمع في مجال التطوير والتحديث و تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تحقيق الاستقرار الأسري والاجتماعي كتحسين مستوى المعيشة ورفع مستوى التعليم وزيادة البحث عن فرص التكوين والتدريب في عدة مجالات لتوسيع فرص الاستثمار.
- بداية تلاشي سياسة التهميش والإقصاء وانخفاض في نسبة الأمية، الأمر الذي يعزز من دخول الشباب والنساء مرحلة جديدة تدعم انخراطهم في المشاركة الاقتصادية واقتحام سوق العمل بقوة بعيدا عن التمييز واللامساواة.

على مستوى الحياة الثقافية:

لقد لعب التمويل الأصغر لمشاريع الشباب المقاولين دورا ايجابيا في تغيير الحياة الثقافية لهم بعد نجاحهم في مشاريعهم واستمرارية نشاطها، ومن بين هذه التغييرات ما يلي :

- اكتساب قيم ثقافية جديدة تواكب التطور التكنولوجي في بعض المجالات وخاصة على مستوى المشروع وتعديل بعض السلوكيات السلبية في طريقة التواصل والتعامل مع الآخرين.

- الانفتاح على مختلف الثقافات والتنقل والهجرة إلى العديد من الدول لكسب الخبرات وتسويق بعض المنتجات والخدمات وحتى الأفكار.
- المشاركة في مجالات الحياة الثقافية على المستوى الدولي والمحلي كالندوات والمؤتمرات والمعارض الدولية والوطنية والتظاهرات الثقافية.

3.2.1.2. أهمية التمويل المصغر في عملية تنمية المشاريع الصغيرة للشباب المقاول:

يعتبر التمويل المصغر أداة فعالة في عملية تنمية المشاريع الصغيرة للشباب المقاول ما يفسح لهم المجال نحو الوصول إلى الاستقلالية الاقتصادية التي تعد عنصراً حيوياً في مجال ترقية الحقوق الأساسية للشباب وإشراكها الفعلي في عملية التنمية وما أعربت عنه التجارب العالمية والعربية التي ذكرتها بعض الدراسات الحديثة حول أهمية التمويل المصغر في بعث حركة واستمرارية المؤسسات الفتية أو الناشئة وتطويرها بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة أنه يوفر مجالان واسعان الأول يتعلق بالتغييرات التي تحدث على مستوى الحياة الاقتصادية كالخروج من الفقر وزيادة الدخل والأصول من المشروع وبالتالي إمكانية توسيع الاستثمار فيه وهذا ما يتيح للشباب المقاول ممارسة القرار الاقتصادي بعقلانية وموضوعية والثاني يتعلق بالتغييرات التي تحدث على المستوى الاجتماعي كتحقيق الرفاه الاجتماعي ونيل مكانة اجتماعية ونمو الوعي والتحرر من الإقصاء والتهميش والاستبعاد الاجتماعي كتحديات تقف في وجه الشباب وتؤثر على جوانب حياتهم الاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية والسياسية أيضا.

إذا فالتمويل المصغر يقدم للمشاريع الصغيرة والناشئة دعمها ماديا ومعنويا بغية تحقيق ديمومتها واستمراريتها، ويعد إطلاق هذا المشروع من طرف الحكومات من بين أحد التحديات التي تسعى الدول إلى النهوض باقتصادها إلى المستويات العالمية في

جميع المجالات وفرصة رائدة لتمكين فئة الشباب اللذين تتوفر فيهم رغبة العمل في المجال الاقتصادي كمبادرة رائدة لاستثمار مهاراتهم وطاقاتهم الإبداعية والاستفادة من خبراتهم ومعارفهم العلمية النظرية والتطبيقية من ناحية وإلى منحهم فرصة تأكيد ذواتهم وتعزيز الروح المقاولاتية فيهم وتحقيق طموحاتهم المستقبلية.

2.2. المحيط الاقتصادي:

إن إقامة المؤسسات الصغيرة يهدف إلى استغلال الطاقات المعطلة وإلحاقها بالأيادي المنتجة التي تساهم في البناء والتنمية والاعتماد على الذات في الحصول على الدخل والذي يخرجها من دائرة العوز، وفيما يلي يمكن توضيح دور المقاولاتية في التنمية الاقتصادية[1]:

– زيادة مستوى الإنتاجية في الأعمال والأنشطة من خلال استغلال المواد المتاحة، وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي.
– خلق فرص من خلال إنشاء مشاريع ومؤسسات جديدة.
– الإسهام في تنويع الإنتاج والخدمات من خلال الإبداع والابتكار وتنويع الأنشطة المقاولاتية.
– زيادة القدرة على المنافسة التي تودي إلى إجبار المؤسسات المماثلة على تحسين الأداء والخدمة والجودة والسعر.

– نقل التكنولوجيا من خلال المبادرة وابتكار سلع وخدمات جديدة وبأساليب وتقنيات عمل جديدة.

[1] – سفيان فنيط، هشام بورمة: **المرجع السابق**، ص224.

وحسب الباحثتان حيولة وموساوي[1] فإن دورها ينحصر أساسا في:

- رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الإقتصادي نظرا إلى ارتفاع إنتاجية العامل فيها بالمقارنة مع المؤسسات.
- تنويع الهيكل الصناعي فضلا عن تلبية احتياجات الصناعات الكبرى.
- تدعيم التنمية الإقليمية:
- معالجة بعض الإختلالات الهيكلية وتنمية الصادرات.
- الرفع من حجم الناتج المحلي.
- تكوين رأس المال البشري.

3.2. النسق الثقافي الأسري(العادات والتقاليد المجتمعية):

يرى الباحث بأن النسق الثقافي للأسرة والمتشكل من عادات وتقاليد مجتمعية وأنماط ثقافية عنصرا فاعلا وأساسيا في الدفع والترغيب والتحفيز لأحد لأعضاء نحو تأسيس فعل المقاولة، نظرا لدوره الفعال كالعمل على تنمية بعض القدرات والتدريب على بعض المهارات المتعلقة بالمشروع المقاولاتي لأفراد الأسرة وطرق تأسيسه وإدارته وقيادته بعد التأسيس، خاصة إذا كان أحد أفراد العائلة يزاول مهنة المقاولاتية.

4.2. مستوى التعليم والتدريب:

يتطلب مأسسة ونجاح المشاريع المقاولاتية المنشأة في الوقت الراهن ولا سيما عند فئة الشباب الكثير من القدرات والمهارات والعديد من المعارف النظرية والعملية والخبرات في عدة مجالات وخاصة في إدارة المشاريع وقيادتها، ولا يتسنى للفرد الراغب في تأسيس

[1]- إيمان حيولة، وردة موساوي: **مساهمة المقاولاتية في التنمية الإقتصادية**، المجلة الجزائرية للموارد البشرية، المجلد5،العدد 20، 2020، ص22-23.

مشاريع مقاولاتية إلا بتوفر مستويات تعليمية معينة وإجراء دورات تدريبية وتكوينات مهنية متخصصة في بعض المجالات، الأمر الذي يجعل من تلك العناصر جد مفيدة وتسهل من عملية التحرك نحو الفرص الاقتصادية وعملية الحصول عليها والتحكم فيها وتوظيفها بما يتناسب مع أهداف الفرد والمجتمع على حد سواء.

5.2. دور مؤسسات المجتمع في منح الفرص الاقتصادية للشباب :

يرى الباحث بأنه توجد بالمجتمع عدة مؤسسات يأتي دورها بعد خروج الفرد من محيطه الأسري متجها نحو مؤسسات المجتمع المختلفة والمتعددة الخدمات والنشاطات لتلقي مختلف المعارف والمعلومات والقيم المجتمعية والأخلاقية والتنظيمية أيضا، لذا تلعب المؤسسات التعليمية والتكوينية وكذا مؤسسات الدعم الخاصة بعملية التنمية إلى القيام بالدور المنوط بها كترسيخ ثقافة المقاولاتية في أوساط المجتمع ولاسيما عند فئة الشباب من خلال توعيتهم وترغيبهم في اقتحام مجال العمل المقاولاتي بعد التخرج من المعاهد والجامعات بغية المساهمة في عملية التنمية الشاملة للمجتمع وتطويره من الناحية الحضارية والإنسانية وكذا التكنولوجية والعلمية.

6.2. التحديات الشخصية والمهنية التي تواجه الشباب في الحياة العامة:

أ. التحديات الشخصية:

يرى الباحث بأنه ثمة تحديات يواجهها بعض المقاولين في حياتهم العامة كوجود مشكلات أسرية كحالة طلاق أو يعيش أرمل وله عدة أولاد أو وجود مريض في العائلة وهو المسؤول الشخصي عنه في كل أموره، أو وجود مشكل صحي مؤقت لكن بالرغم من وجود تلك التحديات، إلا أن حضور الشجاعة والصبر والثقة والوعي والعزيمة وتوفر القدرة ومهارات حل الأزمات والمشكلات الاجتماعية والنفسية والسلوكية والإصرار على تحقيق

الهدف مهما كانت الظروف، كلها عناصر تساعد صاحب المشروع المقاولاتي الصغير على تجاوز كل المحن والظروف الصعبة والمعقدة ومسايرتها بشكل عادي للتحقيق التكيف والاندماج والتفاعل مع مختلف مكونات البيئة المحيطة.

ب. التحديات المهنية: وتشمل عدة مصادر يواجهها الشباب المقاول ومن أهمها:

- **المحيط الإداري:**

يرى الباحث أنه غالبا ما يواجه المقاولون صعوبات إدارية خلال تنفيذ إجراءات إنشاء المشروع، والمتعلقة بمختلف معاملات تسجيل المشروع وكذا المعاملات المتعلقة بمصالح الضرائب والتأمينات والضمان الاجتماعي، مما ينتج عن ذلك تأخير كبير في إجراءات الإنشاء القانوني للمؤسسة وانطلاق النشاط، وأحيانا التخلي عن انجاز المشاريع.

- **الصعوبات المتعلقة بالعقار:**

مشكل العقار الملائم للاستثمار، ارتفاع تكاليف الأراضي والمباني، طول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار، الرفض الغير مبرر أحيانا للطلبات، اختلافات لا تزال قائمة بسبب أسعار التنازل، نقص الموارد المالية لدى الجماعات المحلية خاصة بتعويض المالكيين الأصليين دولة أو خواص، مشكلة عقود الملكية التي لا تزال قائمة في كثير من جهات الوطن.

- **صعوبات التمويل:**

تواجه صعوبات مالية بسبب: ضعف تكيف النظام المالي المحلي مع متطلبات المحيط الإقتصادي الجديد، المركزية في منح القروض، نقص في المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسات كالإعفاءات، تعقد إجراءات الحصول على القروض البنكية وثقل الضمانات المطلوبة إضافة إلى طول فترة دراسة ملفات القروض.

– نقص ثقافة المؤسسة لدى أغلب المقاولين الجدد وضعف المعارف في مجال دراسات الجدوى وإنشاء وتسيير المؤسسات[1].

إضافة إلى ما سبق فهناك مجموعة متنوعة من الصعوبات التمويلية نذكر منها ما يلي[2]:

- ضعف التمويل الذاتي.
- عدم الإهتمام بالتخطيط المالي لأصحاب المشاريع الصغيرة.
- الاعتماد على القروض وتضخم الاستدانة.
- عدم وجود مؤسسات مختصة في تمويل المشاريع الصغيرة.

وحسب وجهة نظر الباحثين" **بوساق**" و"**لخلف** " فإن هناك صعوبات كثيرة تعترض طرق تمويل أصحاب المشاريع خاصة ذلك التمويل المعتمد من قبل البنوك من بينها[3]:

–تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جملة من المعوقات التمويلية أبرزها ضعف البيئة التنظيمية والتشريعية للقطاع التمويلي إضافة إلى ضعف قدرات المؤسسات التمويلية وعدم ملاءمة نماذج الإقراضية.

– ابرز مشكل يعيق التمويل البنكي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو محدودية الضمانات إضافة إلى ارتفاع معدلات الفائدة المطبق من قبل البنوك.

---

[1]– رحال علي، بعيط أمال: **المرجع السابق**، ص171–172.

[2]– طالبي خالد: **دور قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل الدولي والمؤسسات النقدية والمالية، جامعة منتوري قسنطينة 2010–2011،ص 55.

[3]– أحمد بوساق، لخلف عثمان: **معوقات التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة مجموعة مؤسسات صغيرة ومتوسطة بولاية برج بوعريريج**، مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد12، العدد 01،2021، ص547.

خلاصة

من خلال ما سبق نستخلص بأن المحددات التنظيمية ومحددات المحيط التي تم ذكرها آنفا لها دور بناء في خلق الاستعدادات الكاملة في الفرد وتحريك كل دوافعه بما فيها النفسية والاجتماعية والاقتصادية نحو خلق المبادرة وتعزيز الشجاعة لدى الشباب الراغبين في اقتحام مجال الاستثمار الخاص والعمل الحر لاسيما فيما يتعلق بالمشاريع المقاولاتية الصغيرة، كما تلعب الأوساط التعليمية والمحيط الأسري، والآليات القانونية المشجعة على الاستثمار، دور مهما في جذب واستقطاب الفئات الشبابية وغرس الأفكار المقاولاتية فيهم، ومن ثمة تحفيزهم وتمكينهم.

الفصل الثالث

التمكين والمقاولة:

مقاربة مفاهيمية نظرية وعملية

1. الشباب والتمكين مقاربة مفاهيمية نظرية
2. سياسة تمكين الشباب في الجزائر
3. قراءة سوسيونظرية للمقاولة في الجزائر

تمهيد:

يعتبر العنصر البشري من أهم العناصر المحركة في تحقيق أهداف التنمية، وخاصة التنمية الإنسانية، لذا فإن نجاح السياسات التنموية واستراتجياتها وبرامجها مربوط بحجم مشاركة العنصر البشري فيها، من خلال طاقاته الإبداعية وقابليته للعمل واستعداداته الفطرية والمكتسبة وكذا مؤهلاته، وتشمل التنمية عدة عناصر من أهمها عنصر التمكين وعلى وجه الخصوص التطرق إلى مسألة التمكين الاقتصادي للشباب، الذي يعد محور اهتمامنا في هذه الدراسة وذلك من خلال رصد واقع الفرص والتحديات التي يواجهها في ميدان الأعمال وخاصة على مستوى مشاريعهم الصغيرة من حيث توفر الإمكانيات المادية والمعنوية وفرص التعليم والتدريب وغيرها التي في حين تواجدها بالشكل المطلوب، قد تسهم في وصول الشباب المقاول بتلك الموارد إلى إكتساب القدرة على اتخاذ القرارات المصيرية والتحكم في الموارد المتاحة، وفي ظل هذا الإطار تسعى المنظمات الدولية على تحقيق التنمية الإنسانية والتي من أهم عناصرها التمكين والمعرفة والحرية على اعتبار أن هذه العناصر هي السبيل الوحيد لتحقيق الأهداف الإنمائية والتي من أبرزها مسألة تمكين الشباب وخاصة في المجال الاقتصادي كمقدمة ضرورية للتمكين في المجالات الأخرى بحيث يسمح للشباب بأخذ دوره التنموي في الوقت الراهن كعملية أساسية وشرط ضروري لتحقيق التنمية شاملة.

1. الشباب والتمكين مقاربة مفاهيمية نظرية:

1.1. الشباب وخيار التمكين:

يعتبر الشباب كما يقول الشيخ" **أبو الأعلى المودودي**" الشباب عبارة عن الدم الفائر وقوة الشباب هذه مثلها كمثل حد السيف.

إذا فالشباب تكمن أهميته في أنه مصدر التجديد والتغيير وعن طريقه تتم التحولات الكبرى في المجتمع وهم حماة العقيدة والوطن والقيم والدين[1].

1.1.1. تاريخ الشباب في الأمم المتحدة

لقد أدركت الأمم المتحدة منذ فترة طويلة أن طموح الشباب وطاقتهم الحيوية تمثل وقودا لاستمرار تطور المجتمعات التي يعيشون فيها. واعترفت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بهذا في عام 1965 عندما أقرت إعلان تعزيز المثل العليا للسلام بين الشباب والاحترام المتبادل والتفاهم بين الشعوب، وبعد فترة من الزمن احتفلت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1985 بالسنة الدولية للشباب تحت عنوان: المشاركة والتنمية والسلام. بحيث يعكس هذا الاحتفال الدولي إلى الدور الهام الذي يلعبه الشباب في العالم، ولاسيما مساهمتهم المحتملة في برامج التنمية، وفي عام 1995، وتزامنا مع الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للشباب، عززت الأمم المتحدة التزامها تجاه فئة الشباب باعتماد إستراتيجية دولية بعنوان: برنامج العمل العالمي للشباب حتى عام 2000 وما بعد، والذي وجه استجابة المجتمع الدولي للتحديات التي سيواجهها الشباب في الألفية القادمة، وفي كانون الأول ديسمبر 1999، أقرت الجمعية العامة في قرارها 120/54 التوصية الصادرة عن المؤتمر العالمي للوزراء المسؤولين عن الشباب بإعلان يوم 12 أغسطس اليوم الدولي للشباب.

– وتزامناً مع الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للسنة الدولية الأولى للشباب، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ديسمبر 2009، القرار 134/64 الذي أعلن السنة التي تبدأ في 12 أغسطس 2010 السنة الدولية للشباب، ودعت الجمعية

[1]–عباس محجوب: **الشباب والتنمية، سلسلة الدراسات التربوية، رؤية إسلامية**، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص4.

الحكومات والمجتمع المدني في جميع أنحاء العالم لدعم الأنشطة المحلية والدولية احتفالا بالشباب ودعما لقضاياهم، وفي عام 2015، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 50/22، الذي شجع الدول على النظر في إنشاء آليات من شأنها أن تمكن الشباب من المشاركة بشكل هادف، كبناء السلام ومنع انتشار العنف في جميع أنحاء العالم، فإن هذا القرار يضع الشباب بوضوح كشركاء في الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز السلام ومكافحة التطرف[1].

2.1.1.الشباب وأهداف التنمية المستدامة:

– يتمثل أحد المبادئ الأساسية لخطة عام 2030 من أهداف التنمية المستدامة على التأكيد على انه:" لن يتخلف أحد عن ركب تحقيق أهداف التنمية"، نظرا لأن هذه الأهداف وضعت لجميع الشعوب في كل الدول ومن كل الفئات العمرية وللمجتمعات بأسرها، ويتضمن هذا المبدأ ضرورة مراعاة دور الشباب في جميع الأهداف والغايات. من خلال التركيز على[2]:

– دراسة مسألة توظيف الشباب وحالة الفتيات المراهقات والتعليم والرياضة من أجل السلام. الأخذ بعين الاعتبار على أن الشباب هم وكلاء للتغيير مكلفين بتسخير إمكاناتهم لضمان عالم يتناسب مع تطلعات الأجيال القادمة.

– جودة التعليم: يعد التعليم حق أساسي للشباب في كل مكان، ويتضمن نص الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة إلى توفير فرص التعليم الشامل والعادل والجيد،

---

[1]– الأمم المتحدة: **قضايا عالمية الشباب**، صادرة عن الموقع الالكتروني للأمم المتحدة التالي: https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/youth-0/، تاريخ التصفح 2021/02/21 على الساعة 19.46.

[2]–**المرجع نفسه**.

ولتحقيق ذلك، هناك حاجة لبذل جهود متضافرة لضمان حصول الشابات والشبان على تعليم مجاني وجيد.

– الوصول لفرص التدريب المهني بشكل منصف وعادل. وتشير أحدث الإحصائيات إلى وجود تباينات عالمية عميقة في مجال التعليم، مما يجعل فرص تحقيق التعليم الثانوي الشامل ضعيفا بالنسبة للكثيرين، خاصة في الدول الفقيرة.

– ويجب أن يستكمل هدف توفير التعليم الابتدائي والثانوي بإتاحة فرص التعليم التقني والمهني الميسور التكلفة والذي يوفر للشباب المهارات اللازمة للعمل ولريادة الأعمال.

– ضرورة توفير العمل اللائق والنمو الاقتصادي وهو الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة الذي يراعي الدعوة إلى توفير العمل اللائق للشباب. فقد أثبت انتشار البطالة ونقص العمالة وضعف جودة العمل أنها قضايا مرهقة للاقتصاديات. حيث بلغ معدل بطالة الشباب العالمي 13 في المائة في عام2017. وينخرط العديد من الشباب في أعمال منخفضة الأجر أو أشغال غير مستقرة أو مهن غير رسمية. وتبقى تحديات تأمين العمل اللائق والمستمر أكثر تعقيدا للشباب الضعفاء والمهمشين.

2.1. مقاربة مفاهمية لمفهوم الشباب:

لقد ظهرت عدة اتجاهات ومقاربات نظرية تفسر مفهوم الشباب بصورة تفصيلية ومنهجية ومن أهمها ما يلي:

1.2.1.الاتجاه البيولوجي:

هذا الاتجاه يؤكد الحتمية البيولوجية باعتبارها مرحلة عمرية، من أطوار نمو الإنسان، الذي فيه يكتمل نضجه العضوي الفيزيقي، وكذلك نضجه العقلي والنفسي، والذي يبدأ من سن 15–25 سنة. بحيث يركز هذا الاتجاه على التطورات الفسيولوجية

البيولوجية للشباب، وما يصاحب هذه المرحلة من تغيرات على مستوى الجسم لكلا الجنسين إناثا وذكورا، كالتحولات في ملامح جسم الشباب وبلوغ القدرة على التناسل[1].

2.2.1. الاتجاه الاجتماعي:

فحسب علماء الاجتماع تبدأ مرحلة الشباب من خلال دخول الفرد إلى المجتمع الذي يسعى بدوره إلى إدماجه وتأهيله ليقوم بمهامه المختلفة داخله.

فحسب **بيار بورديو"Pierre Bourdieu"** الحدود بين الأعمار أو الشرائح العمرية هي حدود اعتباطية، بمعنى أنه لا يوجد حد فاصل ينتهي الشباب ونحن لا نعرف من أين ينتهي الشباب لتبدأ الشيخوخة مثلما لا يمكننا أن نقدر أين ينتهي الفقر ليبدأ الغنى، فالفئات العمرية حسب **بورديو"Bourdieu"** هي نتاج بناء مجتمعي يتحدد بشروط اجتماعية معينة ويتطور عبر التاريخ ويتخذ أشكالا ومفاهيم في ارتباط وثيق بالأوضاع والحالات الاجتماعية، ولكل مجتمع شباب يختلف نوعا ودرجة عن شباب أي مجتمع آخر حسب تنوع المجتمعات[2].

والعلاقة بين الشباب والمجتمع تمرّ أساسا عبر مؤسستي العائلة والمؤسسة التربوية، حيث يتم تأطيرهم من قبل المجتمع، وهو من يحدد لهم حقوقهم وواجباتهم،وعبرهما تتحقق اجتماعية الفرد على حد تعبير إميل دوركايم"**Durkheim**"، ويصبحوا بذلك قوّة تغيير مجتمعية لأن الشباب هي الفئة الأكثر طموحا في المجتمع، والأكثر تقبلا للتغيير والمواكبة والتكيف مع المتغيرات بشكل مرن، والتمتع بالحماس والحيوية والنشاط فكرا وحركة،لقد أشار" دوركايم"**Durkheim**" إلى أهمية عملية التربية بالنسبة لفئة الشباب

---

[1]– الخنساء التومي: **المرجع السابق**، ص226.

[2]–وفاء كردمين: **الشباب والتنمية المفاهيم والإشكاليات**، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، لبنان،2017، ص12.

وكيف أنها المسؤولة عن صقل شخصية الفرد وتحوله من كائن بيولوجي الى كائن اجتماعي واعي بقيم وقوانين المجتمع الذي ينتمي إليه، وذلك من خلال كتابه" التربية والسوسيولوجية" [1].

أي ترتبط مرحلة الشباب في نظر الباحثين في علم الإجتماع بمؤسسات التنشئة الاجتماعية، الأسرة والمدرسة كمؤسسات أولية وكل الجماعات التي ينتمي إليها أو يتأثر بها والتي من شأنها المساهمة في بناء شخصيته وتوجيه سلوكياته وتحديد اتجاهاته وقد حضي موضوع الشباب وعلاقته بمؤسسات التنشئة الإجتماعية ودورها في غرس القيم والقوانين الإجتماعية لدى هذه الفئة بأهمية كبيرة تمخض عنها العديد من الإشكالات البحثية.

كما ينظر هذا الاتجاه للشباب على اعتباره أنه حقيقة اجتماعية وليس ظاهرة بيولوجية فقط، كما يعتبرها آخرون مرحلة الإعداد لتحمل المسؤوليات الاجتماعية، كالزواج، تكوين الأسرة، عضوية المنظمات السياسية، الاجتماعية، الشبابية وتحمل التبعات والمسؤوليات والتكاليف الشرعية والقانونية[2].

وفي سياق آخر ظهر مفهوم التمكين بعد صدور تقارير التنمية البشرية خلال العقدين الأخيرين، إذ تكمن أهميته بأن الأفراد يطورون في ظله إمكاناتهم بوصفهم أعضاء في مجتمعاتهم، الأمر الذي يجعلهم أقدر على المشاركة في القرارات والعمليات التي تصوغ حياتهم، ويعني التمكين هنا منح قوة قانونية أو إضفاء سلطة رسمية على هيئة

---

[1]– مصطفى مصطفاوي: **نحو فهم سوسيولوجي لفئة الشباب في المجتمع الجزائري**، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، مجلد 08، العدد:01، 2020، ص8.

[2]– الخنساء التومي: **المرجع السابق**، ص228.

معنوية لتسهيل أدائها وتعزيز دورها عبر تأمين الوسائل وتوفير الفرص لتحقيق الأهداف التي تنشدها[1].

وتعد الموارد والوسائل والإنجازات، العناصر التعريفية للتمكين وهي من المفاهيم المركزية التي استخدمها العالم" **أمارتياصن–AMARTISEN–**" في توصيفه للسلع، الوسائل، العمليات والوظائف المنجزة، القدرات، بحيث تشكل الموارد أو السلع الظروف المواتية التي توفر نافذة لتوسيع الخيارات بينما تقع الوسائل في قلب العملية التي تتحقق خلالها الإنجازات وهي المخرجات لتلك الخيارات، وتعامل بصورة أفضل كنتائج للتمكين[2].

3.1. أهداف تمكين الشباب[3]:

– يهدف التمكين إلى منح الشباب القدرة عل التحكم في شروط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وهذه الأخيرة تساهم في مضاعفة قدرات الشباب وخاصة الشباب العربي على تحقيق ذواتهم.

– يهدف إلى توعية الشباب بطبيعة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وبطبيعة حقوقهم.

– تنمية الشعور بالملكية والقيادة للأعمال التنموية التي تمس الشباب والمجتمع على حد سواء.

---

[1]– عدنان مصطفى: **التنمية البشرية، مخاضات التهميش وفرص التمكين**، دار أمجد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2016، ص162.

[2]– **المرجع نفسه**، ص163.

[3]– رشا فتيان: **نحو أجندة جديدة لتمكين الشباب**، ورقة بحثية بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، فلسطين، دون سنة، ص2.

كما يهدف أيضا حسب ما أشار إليه باحثين آخرين إلى[1]:

- تقوية الإمكانيات التي يتصف بها الناس ولاسيما الشباب والتي تمكنهم من المشاركة الفعلية في المجالات التنموية من خلال برامج تعليمية وتوفير فرص عمل ومشاركة سياسية وغيرها.

- يعبر التمكين عن عملية إجتماعية تغييرية وتفاعلية تنموية، لذا فهو يهدف إلى حث الأفراد والمؤسسات والمجتمعات على زيادة التحكم فرديا وجماعيا وتحقيق الفاعلية السياسية وتحسين جودة الحياة.

- يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، لذا فهو عملية تعزيز القوة التي يستخدمها الأفراد في حياتهم الخاصة وفي مجتمعاتهم.

نهدف من هذه الدراسة إلى قياس نجاح عملية التمكين كأحد عناصر التنمية المستدامة، لذا تم ربطها بمتغير المقاولة كظاهرة اجتماعية تنموية، وبالضبط عند عينة من الشباب الذي يمارس العمل المقاولاتي.

وفي سياق موضوع المقاولة وتنمية الشباب تعتبر نجاح عملية تمكين الشباب المقاول ظاهرة تنموية حديثة يتطلب الوصول إلى تحقيقها العمل على تطبيق مجموعة من المبادئ والبرامج التنموية يمكن تحديدها من وجهة نظر الباحث في عنصرين أساسين هما:

- مدى توفر مجموعة القدرات والإمكانيات البشرية والمادية المتمثلة في أوجه الدعم المالي والفني.

---

[1]- فهيمة رزيج: **تمكين الشباب الفرص والتحديات**، جامعة بغداد، بدون سنة، متاحة على الموقع " coart.Uobaghdad.edu.iq تاريخ التصفح: 2022/05/22 الساعة 22.00، ص10-11.

– بعد ذلك مدى توفر القدرة على استخدام تلك الموارد بصفة عقلانية ورشيدة.

– مدى توفر المعلومات والمعارف حول تأثيرات البيئة الخارجية على نمو مشاريع المقاولاتية، والقدرة على رصد التحديات الموجود في المحيط الاجتماعي ومدى توفر الاستعدادات على مواجهتها والتكيف معها.

كل ما سبق ذكره يعكس لنا في الأخير كل المجهودات المبذولة والخبرة في إدارة كل الإمكانيات المتوفرة لتحقيق الآفاق المرسومة والتي توضح لنا في الأخير الانجازات المحققة وهذا ما يسمى بالتمكين الذي يعد من بين أهم عناصر التنمية الشاملة وخاصة في الوقت الحالي.

وفي هذا السياق يوضح **ابو منديل وآخرون**في دراسة ميدانية حول التمكين على أنه يحتوي مجموعة من المبادئ والعناصر الضرورية للتمكين الاقتصادي للشباب وفيما يلي إيجازها باختصار [1]:

– **مبدأ المشاركة:** إن مدخل التمكين يبنى على أساس المشاركة ويعد مبدأ المشاركة من أهم المبادئ التي تناسب التمكين.

– **مبدأ الاعتماد على الذات والإحساس بالمسؤولية:** بحيث يهدف مدخل التمكين في ظل هذين المبدأين إلى تنمية القدرات الشخصية للفرد لكي يتمكن من مواجهة المشكلات بنفسه بأقل الإمكانيات المتاحة.

[1]–غسان ابو منديل وآخرون: **واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في قطاع غزة، دراسة ميدانية في قطاع غزة**، مركز شؤون المرأة، فلسطين،2014 ص13.

- **مبدأ العدالة الاجتماعية:** يسعى مدخل التمكين إلى إحداث وتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع والعلم على الدفاع عن الأفراد المحرومين، بحيث يتم ذلك بأسلوب موضوعي بعيدا عن التحيز الشخصي.

4.1. مظاهر التمكين:

هناك عدة أبعاد للتمكين يمكن ايجازها في الآتي[1]:

- **الموارد:** وتشمل مختلف الموارد البشرية والاجتماعية التي تزيد من القدرة على الاختيار وهي تشكل الظروف التي يتم في إطارها الاختيار.

- **القدرة على إحداث التغيير:** وتعني القدرة على تحديد أهداف المرء والعمل عل تحقيقها.

- **الانجازات:** وهي نتائج الاختيارات.

5.1. مستويات التمكين:

هناك عدة مستويات للتمكين يمكن ايجازها في الآتي[2]:

- **المستوى العائلي داخل الاسرة:** ويشير إلى التقسيم، بمعنى التحيز على أساس الجنس في الموارد والعمل وفي الحصول على الخدمات الصحية وغيرها.

- **مستوى المجتمع:** يشير إلى التحيز الطبقي التي يؤثر في المعتقدات الاجتماعية والعادات الممارسات التي تتحيز ضد المرأة في حقوقها.

---

[1]- الجهاز المركزي للإحصاء وزارة التخطيط والسكانية: **تمكين المراة بيئة مساعدة وثقافة داعمة**، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مكتب العراق، دون سنة ص16-17.

[2]-الجهاز المركزي للإحصاء وزارة التخطيط والسكانية: **المرجع نفسه**، ص17.

- **مستوى السوق:** يتم فيها التمييز على أساس الجنس في ملكية الأراضي والعمل، والخدمات الائتمانية.

- **مستوى الدولة:** متمثلا بالأنظمة المؤسسية والقانونية أو الممارسات على مستوى الدولة والبرامج الحكومية.

6.1. المخاطر المرتبطة بعملية التمكين[1]:

- غياب فكرة الأفراد في المجتمع عن التمكين الذاتي .
- مخاطر التخفيف من التمكين والتحول للتقوية والأهداف المتعددة للجماعات المستهدفة.
- غموض العلاقة بين المساعدة الذاتية والتمكين، فالتمكين منح القوة للعميل للمطالبة، بحقوقه وتحقيق أهدافه وهو أعم وأشمل من المساعدة الذاتية.

هنالك جوانب أخرى تتمثل فى المشاركة بالمخاطرة سواء كانت نتائج تحمل المخاطرة إيجابية أو سلبية لذلك فقد لا يكون مشروع التمكين مناسباً لكل الناس لأن بعض الناس لا يحبون تحمل المسائلة وعواقب الأمور ويقاومون المخاطرة وتحمل نتائج المخاطرة.

7.1. استراتجيات عملية التمكين: للتمكين عدة استراتجيات نوجزها في الآتي[2]:

* **التوسع والتعزيز:** وتتضمن تنمية المهارات والموارد، وتنمية قدراته.

* **التحفيز والاستثارة :** وتتضمن تشجيع الأفكار الجديدة والمشاعر الايجابية .

1- حسن نحله: **العلاقة بين تمكين الشباب كأحد إستراتجيات طريقة تنظيم المجتمع والحد من الهجرة غير شرعية بالمجتمع المصري**، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد51، المجلد2، جويلية، 2020، ص 518.

2- **المرجع نفسه**، ص518.

* **التحول:** ويتضمن مساعدة العميل على أن يدرك أن المهارات التى اكتسبها يمكن أن تستخدم فى مواقف مختلفة قد يواجهها .

* **الدعم والحماية** :حيث إعطاء الدعم والتأييد للعملاء وتضم الإتاحة والانخراط وتقديم سبل الحماية وإزالة الضغوط.

8.1. أنواع التمكين:

1.8.1. التمكين الاجتماعي:

يشير التمكين الاجتماعي إلى مدى قدرة الأفراد أو الجماعات على القيام بشكل مستقل بإقامة العلاقات وإجراء التفاعلات المؤسسية الضرورية الكفيلة بتحقيق رفاهم وإنتاجيتهم. فتحقيق التمكين للأفراد يرتبط ارتباطا وثيقا بالإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر، إذ أنه يساعد على بناء قدرات الناس على المشاركة، فمشاركة من يعيشون في فقر وجماعات المجتمع المهمشة هم ضمن أولويات التنمية كعنصر حاسم يكفل الاستفادة بحكمة من الموارد العامة المحدودة ، وثمة حاجة أيضا إلى توزيع الموارد بشكل يفضي إلى حشد المعارف المحلية وإشراك ودمج المجتمعات المحلية في تحديد أولوياتها. ويعتبر برنامج العمل العالمي للشباب، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، كلها صكوك تناصر التمكين الاجتماعي من خلال إزالة الحواجز الاجتماعية والسياسية والقانونية والاقتصادية، ومشاركة الفئات الاجتماعية المهمشة في المجتمع بشكل نشيط[1].

[1]– تقرير الأمين العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي:**الموضوع ذو الأولوية: التشجيع على التمكين للناس في سياق القضاء على الفقر وتحقيق الإدماج الاجتماعي والعمالة الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع**، مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين، الأمم المتحدة، 2013، ص5.

2.8.1.التمكين الاقتصادي:

إن التمكين الاقتصادي عنصر حاسم من عناصر القضاء على الفقر، ويمكن تحقيقه إذا توافرت أمام الفئات المهمشة إمكانية الحصول على الوظائف وسبل المعيشة والاستحقاقات الأساسية، من قبيل التعليم والصحة والإسكان، إذ أن المشاركة الاقتصادية تيسر إدماج الفئات الضعيفة في المجتمع، لاسيما النساء والشباب والمسنين والمعاقين والشعوب الأصلية[1].

3.8.1. التمكين السياسي:

تشمل عملية التمكين ضرورة توفير الوسائل الثقافية والمادية والتعليمية حتى يتمكن الأفراد من المشاركة في اتخاذ القرار والتحكم في الموارد[2].

ويقصد بالتمكين السياسي للشباب في الفكر الوضعي مضاعفة قدرات الفرد والجماعة على تحقيق الذات بالتحكم في شروط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية[3].

لذا يتسم إشراك الشباب في العمليات السياسية الرسمية بأهمية كبيرة، حسبما بينت الانتفاضات الشعبية التي جرت في الدول العربية في العامين 2011 و2012، كما يمكن للقيادات الجديدة في البلدان التي تمر بمراحل انتقالية أن تساعد في التغلب على الممارسات الاستبدادية، وإذا لم يتم إشراك الشباب في صناعة القرارات في تلك البلدان التي أدت فيها الاحتجاجات التي قادها الشباب إلى الإطاحة بالأنظمة الاستبدادية، الأمر

---

[1]– تقرير الأمين العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،**المرجع نفسه**، ص6.

[2]–الجهاز المركزي للإحصاء وزارة التخطيط: **التنمية المستدامة نحو تمكين أفضل للنساء والفتيات**، قسم إحصاء التنمية البشرية، جمهورية العراق، 2018، ص2.

[3]– خالد شبلي: **التمكين السياسي للشباب الجزائري في ضوء المتغيرات الراهنة، حق دستوري أم خيار استراتيجي**، دفاتر السياسة والقانون، العدد 14، جانفي 2016، ص148.

الذي قد يزعزع إرساء الديمقراطية ويسرع الديناميات المسببة للنزاعات، وفي هذا الصدد أقر المجتمع الدولي بأهمية مشاركة الشباب في النظم السياسية، من خلال وضع عدة اتفاقيات دولية وقرارات صادرة عن الأمم المتحدة وانسجاما مع هذه الالتزامات، ينظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للشباب كقوة إيجابية لتحقيق التغيير الاجتماعي التحولي، ويهدف إلى المساعدة على تحسين المشاركة السياسية للشباب[1].

4.8.1. التمكين القانوني:

يشير التمكين القانوني إلى ضرورة توعية الأفراد ولاسيما شريحة الفقراء، بحيث يتمكنوا من المطالبة بحقوقهم وممارستها، مع القيام في الوقت ذاته بترسيخ الأطر القانونية كي تستجيب على نحو أفضل لاحتياجات الناس، مع ضرورة وجود أطر قانونية فعالة تدعم الحقوق في الملكية والأراضي، وتسوية المسائل المتعلقة بسبل المعيشة ومباشرة الأعمال الحرة، ومساعدة الجماعات والمجتمعات على تحقيق المكاسب من التنمية، إضافة إلى أن هذا النوع من التمكين يهدف إلى تيسير المساءلة والقدرة على كفالة العدل لمن يعيشون في فقر[2].

9.1. مجالات التمكين:

يحدد البنك الدولي ثلاثة مجالات رئيسة لعمليات التمكين، وهي على النحو التالي[3]:

---

[1]– آنا لورمان: **دليل الممارسات السليمة حول تحسين المشاركة السياسية للشباب**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأمم المتحدة،2012،ص3.

[2]– تقرير الأمين العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، **المرجع نفسه**، ص5.

[3]-Deepa Narayan, **Measuring Empowerment Cross Disciplinary perspective**, Washington, World Bank, 2005. p.5

– الدولة: والتي يتميز الفرد أو الجماعة فيها بكونه فاعل مدني وتشمل قطاعات(العدالة، المشاركة السياسية، الخدمات العامة كالصحة والتعليم وخدمات الدعم الاجتماعي... وغيرها).

– القطاع الاقتصادي:حيث يكون الفرد أو الجماعة ناشط اقتصادي وتشمل قطاعات(السوق، السلع، الخدمات الخاصة)

– المجتمع: والذي يكون الفرد أو الجماعة فيه من الفاعلين والناشطين على مستوى الفرد والجماعة. وتشمل قطاعات(العلاقات التداخلية على مستوى الأسرة والعائلة والعشيرة، العلاقات التداخلية على مستوى الجيرة (الأحياء) والمجتمع المحلي، العمل التمكيني الكلي على مستوى المجتمع والبلاد ككل)

10.1. قرارات رؤساء الدول الأفريقية حول الإسراع في تمكين الشباب من أجل التنمية المستدامة:

في 2011، خصص رؤساء الدول الأفريقية والحكومة في القمة العادية السابعة عشر للاتحاد الأفريقي المنعقدة في يونيو 2011 والمتضمنة لموضوع: " تسريع تمكين الشباب من أجل التنمية المستدامة"، وذلك استجابة للتحديات للشاقة الكثيرة التي تواجه الشباب الأفريقي، لذا اتخذت قمة الاتحاد الأفريقي عددا من القرارات الأساسية المبينة أدناه التي تهدف إلى التعجيل في تنفيذ برامج تمكين الشباب في أفريقيا من خلال الآتي[1]:

[1]– أديس أبابا: **الخطوط التوجيهية للتعجيل بتنفيذ مقررات قمة مالابو بشأن تمكين الشباب في أفريقيا**، تقرير صادر عن مؤتمر الاتحاد الإفريقي لوزراء الشباب، المنعقد يومين 12-14-سبتمبر،2012، الاتحاد الإفريقي، إثيوبيا، 2012، ص4.

- ينبغي لجميع الدول الأعضاء دفع جدول الأعمال الخاص بالشباب، واعتماد سياسات وآليات من أجل إنشاء فرص العمل أمنة، لائقة وتنافسية من خلال تسريع تنفيذ خطة عمل عشرية الشباب (2002-2012) وخطة عمل لترقية التشغيل وتخفيف وطأة الفقر.
- التسريع لعملية تنفيذ تمكين الشباب في أفريقيا، وتقديم تقارير سنوية منتظمة إلى قمة الاتحاد الإفريقي في المستقبل بخصوص تنفيذ برامج تنمية الشباب في جميع المستويات في القارة، كما حثت القمة الدول الأعضاء على تعزيز آليات من أجل إنشاء شراكة بين القطاعين العام والخاص، وقد أصدرت قمة الاتحاد الأفريقي الإعلان بسبب ارتفاع معدلات البطالة في أفريقيا، ولاسيما بين الشباب.

2. سياسة تمكين الشباب في الجزائر:

1.2. الإطار القانوني:

لقد نص الدستور الجزائري لعام 1996 على المساواة بين المرأة والرجل وفي هذا الإطار تنص المادة 29 على أن:" جميع المواطنين متساوون أمام القانون، دون تمييز على أساس المولد، أو العرق، أو الجنس، أو الرأي، أو أي حالات شخصية أو اجتماعية أخرى[1].

لقد أعطى المؤسس الدستوري مكانة هامة لفئة الشباب في المشروع التمهيدي لتعديل الدستور، كإشراكه في الحياة الإجتماعية والسياسية، بإعتبارها عصب التغيير والتنمية، لذا تعتبر المشاركة السياسية أرقى الوسائل للتعبير عن المواطنة وأساس الديمقراطية، ونظرا على أن نسبة الشباب في الجزائر هي نسبة كبيرة من إجمالي السكان، جعلت من الدولة

[1]– نادية آيت زاي وآخرون: **التقرير الوطني، الجزائر**، جويلية 2014،أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، القاهرة، 2014، ص6.

ضرورة إشراك هذه الفئة في الوظائف والمناصب العليا، وبدوره قام المؤسس الدستوري بإدراج مادة صريحة في مشروع الدستور، لفتح المجال أمام الشباب.

تعتبر المشاركة السياسية أحد الآليات القانونية التي تشير إلى إعطاء الحق الدستوري لكافة أفراد المجتمعات البالغين والعاقلين في صناعة القرار السياسي، ولاسيما إشراك فئة الشباب في الحياة السياسية وحمايته من كل العوامل السلبية المؤثرة في حياته الإجتماعية.

تعتبر المادة 72 من مشروع الدستور، الآلية الدستورية الكفيلة للإهتمام بهذه الفئة العمرية، حيث جاء نص المادة:

– تعمل الدولة على ضمان إدماج الفئات العمرية المحرومة ذات الإحتياجات الخاصة في الحياة الإجتماعية. فمن خلال هذه الفقرة، تبرز نية المشرع في إدماج جميع الفئات العمرية المحرومة ومحاربة الإقصاء الإجتماعي، وهذا بدوره يدعم مشروع التنمية المستدامة، وتثمين رأس المال البشري الذي يعتبر أساس الثورة العلمية والسياسية والإقتصادية والثقافية.

وجاء في نص المادة 73 من مشروع الدستور:

- تسهر الدولة على توفير الوسائل المؤسساتية والمادية الكفيلة بتنمية قدرات الشباب، وتحفيز طاقاتهم الإبداعية.
- تشجع الدولة الشباب على المشاركة في الحياة السياسية.
- تحمي الدولة الشباب من الآفات الإجتماعية.

- يحدد القانون شروط تطبيق هذه المادة، تشير هذه الفقرة إلى تبني أطر قانونية مستقبلية لتفعيل هذا التوجه، في إطار التنمية المستدامة وتمكين الشباب[1].

2.2. الإطار الديموغرافي:

شهدت الجزائر نموًا سكانيًا كبيرًا خلال فترة الاستقلال وحتى منتصف الثمانينات. ، كان معدل النمو السكاني يتجاوز 3٪ سنويًا، مما أدى إلى زيادة عدد السكان من 11 مليون نسمة إلى أكثر من 25 مليون نسمة خلال فترة تزيد عن عشرين عامًا، ان معدل النمو الطبيعي بعد الاستقلال يعادل 3.39٪، ولكنه انخفض إلى 3.29٪ في الفترة من 1966 إلى 1969، وفي هذه الفترة، كان هناك زيادة في معدل الولادات وانخفاض في معدل الوفيات، وهذا ما ساهم في زيادة النمو السكاني. بحيث بقي معدل النمو3٪على غاية نهاية الثمانينيات أين عرفت تطورا ملحوظا وتدريجي في نمو السكان حيث شهد معدل النمو الطبيعي انخفاض إلى غاية بداية التسعينات ليصل إلى 1.68٪ سنة 1966 ثم 1.52٪ سنة 1998 وتراجع إلى أن وصل إلى 1.48٪ سنة 2000 مقارنة بالمعدل الذي لوحظ سنة 1990 والذي قدر ب 2.49٪ أي انخفاض ملحوظ خلال هده الفترة التي عرفت مشكلات أمنية ومشكلات اقتصادية ما أدى الى تراجع سن الزواج الأول وانخفاض معدلات المواليد.[2]

---

[1]– يوسف بوغرارة: **تمكين الشباب في مشروع تعديل الدستور الجزائري – قراءة تحليلية لنص المادتين 72،73 من مشروع الدستور**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتجية الاقتصادية والسياسية، 2020/10/05) على الموقع الالكتروني التالي: https://democraticac.de/?p=69955، تاريخ التصفح 2021/09/25.

[2]- بلحاجي يمينة، الوادي الطيب: **لمحة حول الإنتقالية الديموغرافية في ظل السياسة السكانية في الجزائر**، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد 01، العدد 13، 2021،ص257.

1.2.2.الإطار الاجتماعي للشباب:

وعند الحديث عن أهم شريحة في المجتمع والتي تعد محور اهتمامنا في هذه الدراسة شريحة الشباب، حيث يتراوح تصنيف الشباب بين الأعمار من 15 إلى 24 عامًا، وفقًا لتقرير الأمم المتحدة لعام 2020، فإن نسبة الشباب في الجزائر تصل إلى حوالي 27.6٪ من إجمالي السكان

أما الاستراتيجيات التي اعتمدتها السلطات لمعالجة بطالة الشباب، مثلا عن طريق منح قروض صغيرة لرواد الأعمال، فقد كان أداؤها بحسب الباحث **إدريس جباري**سيئا وذلك يعود إلى ما يسميه بالمشكلات البنيوية التي يعاني منها الاقتصاد، "وانتقاله غير المكتمل من اقتصاد اشتراكي مركزي إلى قطاع خاص ليبرالي"[1]، لكنه في الوقت نفسه يرى بأن ريادة الأعمال الاجتماعية في صفوف الشباب تظهر قدرة مشجعة وواعدة على دمج الشباب وإشراكهم، ومعالجة بعض المشكلات التي تواجهها البلاد من دون الاعتماد حصرا على الدولة، وربما تحفيز الإصلاح الإجمالي للمنظومة الجزائري[2].

2.2.2. التعليم والتدريب وعلاقتهما بالنشاط الاقتصادي:

اتفقت دساتير الدول العربية كلها تقريبا في النص على ضمان حق التعليم، كما تعمل الدولة على ضمان إلزاميته ومجانيته في مراحل التعليم الأساسية على الأقل، وأتى هذا التنصيص بشكل عام دونما تحديد، ومن بين هذه البلدان الجزائر ومصر وتونس والإمارات والبحرين والأردن وفلسطين والعراق وسوريا وقطر والسودان، ونصت الكويت

[1]– إدريس جباري: **الشباب الجزائري وريادة الاعمال الجزائرية**، مؤسسة كارنيغي للنشر، ديسمبر، 2016 ص5، متاحة على الموقع: https://carnegieendowment.org/sada/66430.

[2]–**المرجع نفسه**،ص5.

والمغرب والسعودية وسلطنة عمان وليبيا على أن الدولة تكفل حق التعليم وتعمل على نشره دون ذكر المواطنين أو المواطنات أو إلزامية ذلك الحق أو مجانيته.

وقد تعمقت بعض التشريعات الوطنية في كفالة حق التعليم تحديدا لفئات من النساء مثل كفالة القانون الجزائري واليمني لحق التعليم للمرأة السجينة واهتمام تعميم التربية المغربي بتعليم المرأة الريفية[1].

ومن خلال ما سبق يتضح بأن حجم مساهمة الشباب في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بكل ما حصل عليه من تثقيف وتأهيل وتدريب يشجعانه على المضي قدما نحو تحقيق النجاح في الحياة الإقتصادية والإجتماعية مما يكفل تحقيق التنمية المستدامة، حيث يعمل التعليم وحصول الشباب على برامج التدريب المهني وكورسات تعليمية في عدة مجالات كمجال الدخول إلى عالم الاستثمار والمقاولة على زيادة إمكانيتهم ورغبتهم ودافعيتهم للعمل.

3. قراءة سوسيونظرية للمقاولة في الجزائر:

1.3. المقاول وتطوره عبر التاريخ:

المقاول هو أهم حلقة في سيرورة المقاولة وله دور هام عبر التاريخ، وكما تقول:"**بريجيتبيرجير**" **(bredgetberdger)** "لقد برز المقاول كقوة إجتماعية وهو ليس منتجا من الناحية الاقتصادية لحد كبير فحسب، بل إنه أيضا واحد من أدوات النقل

1-تقرير تنمية المرأة العربية :**المرأة العربية والتشريعات**، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث- كوثر-، تونس، 2015، ص95.

الرئيسية لطرق حديثة مميزة عن المعرفة والسلوك التي تعد أساسية لمجتمع صناعي حديث"[1].

ولقد تطورت النظرة للمقاول عبر الزمن فبعدما كان ذلك الشخص الذي يقوم بإدارة المشاريع الكبرى في العصور الوسطى، أصبح يقوم بإبرام عقود مع الدولة ويتحمل المجازفة في القرن السابع عشر، ليصبح المخاطر في القرن الثامن عشر لأنه يشتري بثمن مؤكد ويبيع بثمن غير مؤكد، ليصبح في القرن التاسع عشر مالك لرؤوس الأموال والمبدع والمبادر والمتقبل للمخاطرة، فالتاريخ الحديث للابتكار يذكر بأن الإبداع في الإنتاج وظهور خدمات جديدة يتقدمه المقاول، فالمقاول هو المسؤول على اتخاذ القرارات والتنسيق بين الموارد[2].

1.1.3 دوافع الشباب نحو المقاولة:

هناك عدة دوافع مختلفة المجالات تدفع بالفرد وتحركه نحو تأسيس الفعل المقاولاتي وهي كالآتي[3]:

- **إدراك الرغبة:**

وهي تضم العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على نظام القيم للأفراد، فكلما يولي المجتمع أهمية للإبداع والمخاطرة، الاستقلالية الذاتية، كلما زاد عدد المؤسسات المنشأة،

---

[1]–نيار نعيمة: **الخلفية المهنية والإجتماعية للشباب المنشيء للمؤسسات المصغرة، دراسة ميدانية لعينة من الشباب المستثمر في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**، رسالة ماجستير في علم الإجتماع، تخصص، تنظيم وعمل، جامعة الجزائر2، 2008، ص27.

2– **المرجع نفسه**، ص28.

[3]– منيرة سلامي: **التوجه المقاولاتي للشباب في الجزائر: بين متطلبات الثقافة وضرورة المرافقة**، ورقة بحثية مقدمة ضمن أعمال الملتقى حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 18 و19 أفريل 2012، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص5، متاحة على الموقع: http://hdl.handle.net/123456789/2663 تاريخ التصفح:2022/03/12، الساعة 08.30.

ويتشكل نظام القيم من خلال تأثير العائلة خاصة الأبوين اللذان يلعبان دور مهم في تكوين الرغبة، بالإضافة للتجارب السابقة والفشل في تجارب مقاولاتية سابقة، كلها عوامل تساعد على تقوية الرغبة لدى الشخص.

- **إدراك إمكانية الانجاز:**

وتنشأ من خلال إدراك الفرد لجميع أنواع الدعم المساعدة لتحقيق فكرته، فتوفر الموارد المالية يؤثر مباشرة على التوجه المقاولاتي للفرد، وينتج هذا الميل نتيجة امتلاك الفرد لمدخرات خاصة أو عائلية، مما نستنتج أنه في حالة وجود مساعدات من أطراف مختلفة كالأصدقاء والتكوين الخاص في المقاولة، وغير ذلك له تأثير على إمكانية الانجاز لدى الفرد.

- **الخبرة:**

تعتبر عنصر ضروري في جميع مراحل المسار المقاولاتي منذ تحديد الفرص إلى غاية التسيير الفعلي للمشروع.

- **نموذج مقاول لتقليده:**

حيث يوجد ارتباط قوي بين وجود نموذج مقاول في المحيط وبرز مقاولين جدد.

2.1.3. الخصائص الواجب توفرها في الشباب المقاول:

أ. **المقومات الشخصية وتشمل:**الثقة بالنفس، الطاقة والحركية، القدرة على حل مختلف المشاكل، تقبل الفشل، قياس المخاطر، الإبداع والابتكار، الحاجة للإنجاز، الرؤية المستقبلية، التضحية والمثابرة، الرغبة في الاستقلالية.

ب. **المقومات السلوكية:** وتتمثل في نوعين من المهارات منها المهارات التفاعلية من حيث بناء وتكوين علاقات إنسانية بين العاملين والإدارة والسعي نحو خلق بيئة عمل تفاعلية، أما الماهرات التكاملية وتتمثل في السعي نحو تنمية المهارات وجعلها متوازنة بين العاملين، بحيث يصبح المشروع خلية عمل متكاملة.

ج. **المقومات الإدارية:**وتشمل المهارات الإنسانية والمهارات الفكرية، المهارات التحليلية، المهارات الفنية التقنية.[1]

2.3. تطور نظرية المقاولة في الفكر الغربي:

1.2.3. المقاولة في الفكر الماركسي:

كان تركيز "كارل ماركس(**KARL MARX**)في المقام الأول على الرأسمالية القائمة على الربح والتنافس، حيث يكون التقدم التقني والمكننة الإنتاجية بالقوة سلاحا للرأسمالي لضمان البقاء في الإنتاجية، ويعتبر ماركس من الذين يشجعون على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، فهو يعتبر بأن المقاول عبارة عن جماعة تتمثل في الدولة،أما الفرد المقاول فهو ذلك الشخص المنتج كجزء من العائلة يتخذ أشكالا وتطورات مع مرور الوقت، نتيجة تفاعله بالطبقة الحاكمة الرأسمالية المستغلة للبرولتاريا، كما يشجع أيضا على المقاولة الجماعية من أجل القضاء على الاستغلال الطبقي فقط، وهذا التحديد لن يؤثر على المجتمع، ولن يقسمه إلى طبقية صغيرة إحتكارية للسلطتين

[1]–سعودي آمنة، بعيطيش شعبان: **أثر الفكر المقاولاتي في تحقيق الإبداع في المشاريع المقاولاتية، دراسة على طلبة الماستر بكلية العلوم الاقتصادية، بجامعة المسيلة**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الإقتصادي 36(01)، جامعة الجلفة، ص79.

الإقتصادية والسياسية وإنما سيؤدي هذا حسبه إلى قيام نظام اقتصادي بملكية جماعية، بمجتمع أكثر إنسانية من ذاك المستغل وبإنتاج أكثر(1).

2.2.3. المقاولة عند ماكس فيبر("MAX WIBER"):

لقد أكد ماكس فيبر(MAXWIBER)على أن الفعل الاقتصادي هو فعل اجتماعي، وسعى إلى فهم طبيعة التغير وأسبابه، متأثرا بـ"كارل ماركس" وعلى الرغم من أنه قد وجه له انتقادا في بعض مفاهيمه، فالعوامل الاقتصادية مهمة في نظره،غير أن الآراء والقيم لها أهمية تأثير مماثل على التغير الاجتماعي، حيث يرى بأنه يجب أن يكون هنالك نمط حياة خاصة في العمل،ومنه فالعمل المقاولاتي هو أحد الوسائل التي يلجأ إليها المقاول الحديث لكي يحصل على المردود وبما أن فوائده تزداد فهو يبحث دائما عن التخزين والادخار، فالتنظيم الرأسمالي يجعل المقاول يمارس نشاطا تجاريا أو صناعيا وهذا هو النموذج المثالي للمقاول الرأسمالي، كما أعطى"فيبر" أهمية للأخلاق الدينية البروتستانتية لممارسة الفعل المقاولاتي، فالتوافق بين الإصلاح البروتستانتي وروح الرأسمالية أنتج طبقة المقاولين.(2).

3.2.3. المقاول محرك التنمية عند "شومبتر(shompeter):

عندما نتحدث عن العالم "شومبتر(shompeter) فإننا نتكلم عن المدرسة النمساوية للمقاولة، حيث يعتبر المنظر الرئيسي للمقاولة في نظرية الدور الاقتصادي،وتم دراسة المقاول في هذه نظرية وفق مرحلتين:

*المرحلة الروتينية وتتميز بالاقتصاد المتماثل.

---

[1]–رحماني إسحاق، جاب الله الطيب: **المرجع السابق**، ص110.

[2]– **المرجع نفسه**، ص111.

*مرحلة الخروج من الروتين إلى الدور الاقتصادي، وفي مرحلة الخروج حسب "**شومبتر(shompeter)** يعود الفضل للمقاول، الذي يعتبره المحرك الأساسي للتطور الاقتصادي، إذا فالمقاول عند "**شومبتر(shompeter)** ليس مجرد مسير أو ممول، وإنما هو مبدع ولقد حدد مجموعة من السمات التي يجب أن تتوفر في الشخصية المقاولاتية لإحداث الثورة في طرق الإنتاج الروتينية كأن يكون ذو شخصية كاريزمية تعتمد على الإدارة وقوة التسيير، كما أنه قد أشار إلى وجود نوعين من المقاولين:

-**الأول**:تكراري،ينشئ مقاولة جديدة على غرار مقاولات موجودة.

- **الثاني**: فهو المبدع ينشئ وينظم مقاولة جديدة للسوق.

ويرى بأن المقاول هو المحرك الباطني للتغير في النظام الرأسمالي والمحور الذي يدور عليه كل شيء، كما يؤكد على أن دافع المقاول ليس المال، ولكن الإبداع والابتكار [1].

3.3. واقع المقاولة في الجزائر:

1.3.3. التطور السوسيواقتصادي للمقاولة في الجزائر:

لقد أثرت المرحلة الكولينيالية على الاستقلال الاقتصادي وتطورت فيها فئة المقاولين، وحسب تحليل **بيار بورديو(Pierre Bourdieu)**في كتابه العمل والعمال الجزائريين، فهو يعتبر العامل الجزائري اقرب إلى المقاول والرجل الاقتصادي من خلال الحاجة الاقتصادية، ودمج البنية الاجتماعية مع البنية الاقتصادية بهدف تحقيق التنمية على مستوى مجتمع العمل، وقدم "**بورديو(Bourdieu)** أفكارا مهمة تبرر لنا غياب المقاول في السوق الاقتصادية الكولينيالية، وهذا يعود للبرجوازية التقليدية، وان كان الفعل

[1]-**المرجع نفسه**، ص113.

المقاولاتي موجود، فنجد معظم المقاولين منحدرين من الطبقات الدنيا للمجتمع (خماس، فلاح ،عمال صغار وحرفيين...)[1].

2.3.3. المسار السوسيومهني للمقاول الجزائري:

حسب تحليلات "جون بيناف(**JONE BINEFE**) انطلق من مسلمات سوسيولوجية من أجل معرفة الظروف الاجتماعية لتكون طبقة المقاولين الجزائريين وتوصل إلى 10أنواع من المقاولين من بينهم: المقاولين التجار:هذه الفئة المقاولاتية كانوا تجارا قدامى، المقاولين العمال:هذه الفئة المقاولاتية كانوا عمالا في القطاع الصناعي، أصحاب المقاولات غير المسيرين: كانوا رؤساء أعمال في ورشات أوروبية.

لقد أعطى **بيناف (BINEFE)** تحليلا منطقيا لظهور المقاول الجزائري، الذي كان نتيجة حتمية لظروف اقتصادية وسياسية، منها صدور قانون الاستثمار الخاص، كما أن المقاول الجزائري ليس إعادة إنتاج لفعل مقاولاتي أخر بل هو خليفة تجار وحرفيين وباعة، وظهور الطابع العائلي للمقاولة والاعتماد على العائلة كراس مال اجتماعي ومادي للنهوض بالتنمية.

– وللحديث عن تطور المقاولة الصناعية في الجزائر نجدها في دراسة "**الجيلالي اليابس**" حيث توصل أن فئة المقاولين التي ظهرت في هذه المرحلة يسيرون مؤسساتهم بالمزج ما بين هو حديث وتقليدي فالحديث هو التكنولوجيا والتقليدي هي كل البناءات الاجتماعية والثقافية في تسيير مقاولته، إضافة إلى تركيزه على الرأسمال الاجتماعي فالمقاول الجزائري بوجوده الاجتماعي يقوم بإنشاء مؤسسته.

---

[1]–كمال بوقرة، رحماني إسحاق: **المقاولة الخاصة كآلية تنموية بمجتمع العمل، دراسة سوسيواقتصادية للفعل المقاولاتي في الجزائر**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية : جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، العدد 12، مارس 2020، ص69– 71.

– إن ظهور المقاول الجديد في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، راجع إلى تحرير الاقتصاد الجزائري والتوجه نحو اقتصاد السوق، هذه الفئة الجديدة المبدعة ،الذي ارتبط وجودهم بظروف سياسية واقتصادية كما يتميزون بخصائص جعلتهم في قطيعة مع المقاولين القدامى من حيث المستوى التعليمي والأصل الاجتماعي[1].

3.3.3. دور السياسات الحكومية في تمكين الشباب اقتصاديا:

يعتبر التعليم المقاولاتي أساسيا قبل تمكين الشباب اقتصاديا، نظرا لأن تدريب الشباب على المشاركة الاقتصادية والاجتماعية يستدعي بادئ الأمر تلقينهم الأساسيات وتعزيز وعيهم المقاولاتي وإحاطتهم بكيفية تأسيس وتطوير الأعمال، وقد انتقل هذا التفكير إلى الجزائر مع بداية التسعينات أين تم تشجيع العمل المقاولاتي خاصة لدى فئة الشباب وهذا ما يظهر خلال السياسات الحكومية الجزائرية في تمكين الشباب اقتصاديا وتسهيل استثماره وكل هذه التجليات تظهر من خلال[2]:

– تقديم حوافز ضريبية وتهيئة أرضية متينة لاستئناف المشاريع الشبابية.

– مرافقة الشباب عن طريق برامج التدريب والتكوين لمتابعة سير أعمالهم حتى يتمكنوا من إدارته ذاتيا.

– زيادة نسب إشراك الشباب في سوق العمل وبيئة الأعمال، ما ينعكس إيجابا على النمو الاقتصادي للدولة.

– تسيير وتقنين الدولة لعمل المقاولات الشبابية.

1– **المرجع نفسه**، ص99–100.

2– نبيلة عدان : **مكانة التمكين الاقتصادي للشباب الجزائري ضمن السياسات الحكومية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 08،العدد14، جانفي 2019، ص99–100.

– دمج الشراكات وإدخال التكنولوجيا نتيجة تعامل الشباب مع المحيط.

خلاصة:

تساهم المشاريع المقاولاتية في زيادة النمو الاقتصادي خاصة ما إذا استخدمت من طرف مالكيها بشكل فعال، الأمر الذي يجعلها تحتل مكانة متميزة وموقع استراتيجي في عملية التنمية الشاملة، وإن نجاح هذه المقاولات في تحقيقها لأهدافها (الفعالية، زيادة الإنتاجية، انجازات ذات منفعة اجتماعية واقتصادية، زيادة في عدد الأصول والممتلكات) ولاسيما المنشأة من قبل الشباب يسهم بلا أدنى شك في نجاح عملية التمكين والذي يعد من العناصر الأساسية في الأهداف الإنمائية.

حيث تم التركيز في هذا الفصل على فاعلية المشاريع المقاولاتية المنشأة من طرف الشباب الجزائري في تحقيق التنمية وما انعكاساتها على صاحب المشروع ومحيطه الأسري والاجتماعي، حيث تبين أن الشباب المقاول يمتلكون روح مقاولاتية عالية وخبرات معتبرة في إدارة المشاريع الصغيرة والتي تتميز بديناميكيتها وسهولة تكيفها بفضل حجمها، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى سخرت الدولة الجزائرية خاصة في الآونة الأخيرة العديد من الآليات وأجهزة المرافقة لمثل هذه المشاريع بهدف تأطيرها وتدعيمها ومراقبتها وتمويلها بالشكل الواسع بغية تحقيق نجاحات على مستواها وتفادي كل العراقيل التي تعترضها ومحاولة حلها وفق الإمكانيات المتاحة.

الجانب الميداني للدراسة

الفصل الأول

التعريف بميدان الدراسة وعينتها

1. مجالات الدراسة
2. الدراسة الاستطلاعية
3. منهج الدراسة
4. أدوات الدراسة
5. مجتمع الدراسة وعينته

تمهيد:

نتناول في هذا الفصل الجانب الميداني للدراسة مجالات الدراسة ومنهج الدراسة وأدواته الرئيسية والثانوية وعينة الدراسة، ثم التطرق إلى عرض النتائج التي تم التوصل إليها وتحليلها بالأساليب المناسبة وتفسيرها ومناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة والنظريات والفرضيات، إلى أن يتم في الأخير الخروج بالنتائج العامة والتوصيات والاقتراحات الخاصة بالموضوع، وفيما يلي تقديم شرح مفصل لكل هذا التحليل.

1.مجالات الدراسة:

يتضمن مجال البحث أو الدراسة تحديد أطره الزمانية والمكانية والبشرية وتأتي أهمية تحديد مجال البحث من ضرورة منهجية تتطلبها مرحلة التحقق، ومن هنا نستنتج أن إهتمام الباحث بوضع التحديد الزماني والمكاني لموضوع دراسته يضفي عليها الطابع الموضوعي في التحليل التفسير والدقة والعمق في النتائج المربوطة بمجموعة من الأهداف العلمية الموضوعة في بداية البحث وبناء على هذا يمكن إيجازها في الآتي:

1.1. المجال الجغرافي والمكاني:

أجريت هذه الدراسة في حدود **دائرة المسيلة** التابعة لولاية المسيلة وبالخصوص **بلدية المسيلة**، ولما كان موضوع الدراسة هو تمكين الشباب المقاول في الجزائر بين المحددات التنظيمية ومحددات المحيط فقد اختارنا فئة الشباب المقاول (الذكور)المستمر في نشاطه المقاولاتي في الوقت الراهن ويسعى جاهدا إلى تطوير هذا النشاط بمعنى السير نحو تحقيق التمكين على المستوى الفردي العمل والمجتمع المحلي في وسط حضري وبالضبط (بلدية المسيلة)، حيث بدأنا في الاستطلاع الميداني الأولي بغية التعرف على موقع تواجد المشاريع على مستوى دائرة المسيلة، وطبيعة نشاط كل مشروع مقاولاتي، تاريخ الإنشاء، حجم المنافسة في السوق، كذلك محاولة الحصول على مجموعة من المعطيات الإحصائية

حول حجم مشاركة الشباب على مستوى عينة الدراسة في عملية التنمية من مختلف وكالات الدعم على مستوى ولاية المسيلة ما يخص مجال البلدية.

2.1. المجال الزماني:

نقصد بالمجال الزماني أو الإطار الزماني للبحث في دراستنا هاته هو الفترة الزمنية التي توفرت فيها القدرة على إنجاز المشروع وتنفيذه على أرض الواقع، حيث سيتم تنفيذه في الفترة الزمنية الممتدة ما بين شهر ماي 2021- وحتى شهر ماي 2022، مع العلم أنه قد يتم تناول المشاريع التي تأسست منذ سنة 2000- 2018.

2.الدراسة الاستطلاعية:

1.2. الدراسة الاستطلاعية المكتبية:

تمت الاستفادة من إجراء الدراسة الاستطلاعية المكتبية في:

- جمع المعلومات النظرية حول موضوع الدراسة(التمكين، الشباب المقاول، التنمية) من مختلف المصادر والمراجع والدوريات المتاحة في المكتبات الوطنية والجامعات والمكتبات الالكترونية في الانترنت، ثم إجراء القراءات وتلخيصها حسب الأهمية وانتقاء إطار نظري مناسب ليتمكن في الأخير من صياغة فروض البحث صياغة مبدئية، وتحديد بعض المؤشرات التي تخدم بناء أداة جمع البيانات.

2.2. الدراسة الاستطلاعية الميدانية:

تم إجراء الدراسة الاستطلاعية الميدانية الأولية لمحاولة ضبط أولي لفرضيات البحث ومؤشراته الأساسية، لتكون العملية سهلة في الأخير عند بناء استمارة المقابلة وجمع المعلومات ثم القيام بعد ذلك بعملية التحليل والتفسير والخروج بنتائج دقيقة في نهاية البحث.

ونظرا لأهمية الدراسة الاستطلاعية الميدانية، فإنها تعتبر أساسا جوهريا لبناء البحث كله، ومن بين الخطوات الأساسية في مراحل البحث العلمي والعمل الميداني، حيث تم من خلال هذه الخطوة التحضير لعملية البحث من خلال التعرف على الفئة المستهدفة للبحث،

ومدى إمكانية إجراء وتطبيق خطوات هذه الدراسة على تلك الفئة المستهدفة، والتعرف أيضا على كل ما يواجهنا من صعوبات أثناء جمع المعلومات وكذا معرفة التقنيات التي نستطيع جمع المعلومات من خلالها، علاوة على ذلك فقد تم أيضا التدريب العملي على كيفية إجراء المقابلة مع المبحوثين ليتمكن في الأخير من ضبط سؤال الإنطلاق ومتغيرات الدراسة وأبعادها ومؤشراتها،إضافة إلى تحديد عينة البحث حجمها ونوعها، ومنهج الدراسة وأدوات البحث الملائمة لجمع المعلومات والبيانات حول الظاهرة المدروسة.

3. منهج الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة التي تنتمي إلى الدراسات الإجتماعية الوصفية على إستخدام **المنهج الوصفي**، حيث تم اللجوء إلى هذا النوع من المناهج لمناسبته مع طبيعة الموضوع وأهداف الواقع البحثي، وأيضا مع نوعية الحقائق والوقائع المطلوب الحصول عليها، علاوة على ذلك فإنه يحقق الغرض العلمي بتوصيفه لحيثيات هذه الظاهرة ويساعد على الخوض فيها بعمق، حيث يهدف إلى الوصف والتحديد الدقيق للمحددات التي تساهم بشكل فعال في تمكين الشباب المقاول في الجزائر من خلال التعرف على الخصائص والعوامل الذاتية التي ساهمت في نجاح عملية تمكين الشباب المقاول على المستوى الشخصي بمعنى مدى تحقيق الأهداف الشخصية للمقاول وتطوير مهاراته، ومعرفة أيضا الآليات التي كانت مصدر مساعدة وتحفيز على الوصول إلى الموارد الإقتصادية والتحكم فيها.

4.أدوات الدراسة:

بناء على طبيعة البيانات والمعلومات التي يسعى الباحث إلى جمعها وعلى المنهج المتبع، والإمكانات المادية المتاحة، قرر بناءا على ما يفرضه الواقع الميداني، استعمال إستمارة مقابلة كأداة رئيسية تحقق أهداف هذه الدراسة نظرا لتناسبها مع منهج الدراسة وطبيعة

المعلومات المراد جمعها، كما تم الإستعانة بمقابلات شبه موجهة كأداة ثانوية لجمع بيانات أكثر عن الظاهرة والإستعانة بالمعلومات واستخدامها في عملية التحليل الكيفي والسوسيولوجي لمؤشرات الفرضيات، كما تم استخدام الملاحظة المباشرة أيضا كتقنية ضرورية يتم اعتمادها دائما في جميع الدراسات.

1.4. إستمارة بالمقابلة:

تم الاعتماد على هذه التقنية كأداة رئيسية لجمع البيانات، نظرا لتناسبها أكثر مع طبيعة الموضوع ومنهجه من جهة وتم فرضها من قبل ميدان الدراسة وبالضبط مجتمع الدراسة وعينته من جهة أخرى، لذا تنوعت أشكال صياغتها، وفق نموذج التحليل الإجرائي المتضمن لمؤشرات نظرية وميدانية خاصة بموضوع الدراسة، وقد شملت محاورها أسئلة مغلقة قدمنا فيها للمبحوثين بدائل وخيارات محددة، كما تضمنت أيضا أسئلة مفتوحة يترك فيها الحرية للمبحوثين للتصريح بإجابات تفصيلية دون توجيههم إلى إجابة معينة، وأخيرا طرحت أسئلة تزاوجت بين توجيه المبحوثين نحو إجابة معينة وبين إجابة أخرى لم نتدخل فيها، فالمبحوث هو حر يختار بنفسه من غير ما هو مطروح عليه من بدائل للاختيار فتترك له الحرية من أن يذكر إجابة أخرى غير واردة ضمن البدائل المطروحة عليه.

وقد اشتملت على عدة أجزاء أو محاور هي كالتالي:

- **المحور الأول:** تناول معلومات شخصية حول صاحب المشروع ومعلومات تخص مشروعه في حد ذاته

- **المحور الثاني:** تضمن أسئلة حول مساهمة كل من شبكة العلاقات وجملة المعارف النظرية والعملية والصفات الشخصية التي يمتلكها الشباب المقاول في عملية بناء الأصول والقدرات وزيادة إنتاجية المشاريع ونموها.

- **المحور الثالث:** تضمن أسئلة حول مساهمة التفاعل الإيجابي مع ما يتطلبه المشروع من شروط التأسيس والتوقع والقيادة في تحسين قدرة الشباب المقاول على الوصول إلى الموارد الإقتصادية وعملية تنفيذها.

- **المحور الرابع:** تضمن أسئلة حول مساهمة التسهيلات والخدمات المقدمة من طرف الدولة لمشاريع الشباب المقاول في منحهم القدرة على إحداث تغييرات في حياتهم على المستوى الفردي والعمل والمجتمع.

- **المحور الخامس:** تضمن أسئلة حول مساهمة الموارد التي تمتلكها الشباب المقاول في تخطي التحديات الشخصية والمهنية وتحقيق نتائج ملموسة على مستوى المشروع.

2.4. المقابلة:

تم استخدام تقنية المقابلة في هذه الدراسة كأداة مساعدة نظرا لفعاليتها في جمع معلومات مهمة أكثر عمقا ودقة خاصة أثناء الاستطلاع الميداني، حيث تم الاستفادة منها فيما يلي:

بالاعتماد على هذه التقنية تم إجراء مقابلات استطلاعية مع مدراء العديد من المؤسسات وطرحت عليهم بعض الأسئلة خاصة بموضوع البحث تكشف في مضامينها عن معرفة المهام التي قامت بتنفيذها مؤسسات الدعم ومرافقة المشاريع الصغيرة لدى الشباب المقاول، كما حاولنا جمع بعض الإحصائيات التي كشفت لنا عن عدد الشباب اللذين استفادوا من قروض بنكية صغيرة وكبيرة الحجم، أو من مؤسسة لونساج ولونجام، كما تم الكشف أيضا عن مكان تواجد المشاريع على مستوى دائرة المسيلة، أي على مستوى مجتمع الدراسة، علاوة على ذلك تم معرفة إلى أي حد تم تحقيقهم لنجاحات في ظل هذا الدعم والتحفيز.

●تم كسب ثقة بعض المبحوثين واستفدنا من فرصة التواصل معهم والحديث بشكل مطول وتفصيلي من أجل فهم الموضوع أكثر والتحكم فيه بشكل أفضل، الأمر الذي أتاح لنا في الأخير ضبط فرضيات الموضوع بشكل نهائي وتحديد حجم ونوع عينة البحث والأداة المناسبة لجمع البيانات، وبالتالي تسهيل عملية جمع المعلومات بصفة نهائية.

3.4. الملاحظة المباشرة:

تعتبر الملاحظة المباشرة ملاحظة علمية يتم إستغلالها للكشف عن خصائص الظاهرة وتفاصيلها والعلاقات التي تربط بين المتغيرات الخاصة بها سواء كانت أساسية أو فرعية، فهي مهمة جدا في أي دراسة سوسيولوجية مهما كان موضوعها وأهدافها وطريقة تحليلها، ومن هذا المنطلق فإن مختلف الملاحظات المباشرة التي شاهدناها أثناء الزيارات الاستطلاعية والمقابلات الشبه موجهة وفي المرحلة النهائية لجمع المعلومات عن طريق الاستمارة بالمقابلة والتي تخص متغيرات الدراسة وأبعادها ومؤشراتها، يمكن تلخيصها في الآتي:

- لاحظنا توجه معتبر وإقبال متميز من طرف الشباب المقاول لعالم المقاولة في الآونة الأخيرة عكس السنوات السابقة، وقد تبين ذلك من رد فعلهم نحو توجههم إلى مؤسسات الدعم لاستفسار حول كيفية إنشاء مشروع مقاولاتي صغير وكذا استعدادهم لخوض هذه التجربة رغم التحديات والعراقيل التي يواجهونها خلال مراحل تأسيس المشروع أو بعده، ناهيك عن بعض المؤشرات الإيجابية والمحفزة الموجودة في المحيط.
- لاحظنا أيضا توفر عدة مهارات في التعامل والتواصل مع الآخرين وقدرات في إدارة المشروع وقيادته.
- التركيز على نظافة المكان والاهتمام بالديكور والموضة من بين المبحوثين.
- شساعة مساحة مكان المشروع والاختيار الجيد لموقعه، حيث أنها تفي بالغرض وتكفي لتطوير المشروع.

- تم ملاحظة أن غالبية المشاريع يستخدمون في تعاملاتهم مع الزبائن والعملاء البعد التكنولوجي، كتقنيات الحاسوب المتطورة والفاتورة عند شراء مستلزمات معينة، كاميرات مراقبة، أدوات عمل متطورة، والعمل على توفير وسائل نقل خاصة للسلع والبضائع من مكان لآخر وغيرها.

5. مجتمع الدراسة وعينته:

1.5. مجتمع الدراسة:

تم اختيار المجتمع الأصلي للدراسة وتحديده بشكل أساسي في منطقة حضرية في مدينة المسيلة واستهدف هذا المجتمع بشكل مباشر فئة الشباب المقاول أصحاب المشاريع الصغيرة الناجحة في مختلف المجالات منها الصناعية الحرفية والتجارية والخدمية، حيث أنهم الفئة التي تم استهدافها لجمع المعطيات وذلك من خلال زيارتنا لهم ومقابلتهم في مقر عملهم ليتمكن بعد ذلك من الحصول على معلومات تخص مكان إقامة المشروع من مختلف مؤسسات الدعم والمرافقة القانونية لتلك المشاريع، وقد تحصلنا من خلال المعطيات التي تحصلنا عليها من قبل مؤسسة لونساج بأن عدد ونسبة الشباب الجزائري المقاول المستفيدين من القرض أو التمويل من مؤسسة "**لونساج**" بالمسيلة قد وصل سنة 2017 إلى ما يقارب: (5581) شاب فيهم الـ:(522) امرأة مستفيدة، وهذه النسبة لا يمكن القياس عليها إذ أن هناك فئة كبيرة أخرى لم تستفد من مختلف دعم الوكالات الحكومية فقد يكونون إما مقاولين أحرار أم من يمارسون أعمالهم بالوكالة والمناولة.

2.5. عينة الدراسة:

تعتبر العينة خطوة أساسية من خطوات البحث العلمي، على اعتبار أنها مجموعة من المفردات تؤخذ من مجتمع البحث ، أين يقوم الباحث باختيارها بطرق علمية، بهدف جمع

البيانات، ويستخدم أسلوب البحث بالعينة عندما لا يمكن للباحث القيام بأسلوب المسح الإجتماعي من أجل توفير الوقت والجهد[1].

وبما أن وحدة التحليل الأساسية في هذه الدراسة هي الشباب المقاول أصحاب المشاريع الصغيرة، حيث ساعدت الخبرة الميدانية والاستطلاع الميداني على تحديد درجة تجانس المجتمع الأصلي للدراسة بغية تحديد حجم العينة ونوعها الممثل لهذا المجتمع تماشيا مع غايات البحث وإمكاناته المادية والبشرية، وفي ضوء ذلك تقرر أن يكون عدد المبحوثين المستهدف في هذه الدراسة هو 30 مبحوث مختارة بطريقة قصدية.

ويمكن توضيح مبررات هذا الاختيار المنهجي إلى أن اختيار هذا الحجم يعود إلى صعوبة الحصول على الحجم الأصلي لمجتمع البحث من جهة سواء المستفيدين من مختلف وكالات الدعم أم المقاولين الأحرار أم المناولين، وإلى الهدف العام من الدراسة الذي كان يهدف إلى قياس التمكين لدى أصحاب المشاريع المتمكنة التي تستوفي خبرتهم أكثر من 05 سنوات منذ التأسيس، وذلك نظرا لصعوبة البحث عنهم وتواجدهم في حيز وموقع الدراسة، ناهيك عن البحث عن إشتغالهم فعلا في المشروع ويمتلكون محلا قارا ويمارسون أعمالهم بطريقة قانونية، على عكس ما وجدناه فعلا لدى المستفيدين من مختلف وكالات الدعم الذين يمتلكون سنوات خبرة كافية لكنهم لا يمارسون نشاطاتهم بشكل مستمر حسب وقد يصعب ذلك عملية البحث عنه أو حتى استجوابهم.

وفي الفترة الزمنية التي قرر من خلالها الباحث جمع البيانات والمعطيات الميدانية تزامنت مع فترة بروز جائحة كورنا والتي أعقبتها الإجراءات الصارمة لمنع انتشار الوباء ،

[1]– رشيد زرواتي: **مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الإجتماعية**، ط1 ، دار الهدى للنشر، الجزائر، 2007 ،ص393.

خاصة مع الحجر الصحي وغلق المحلات وتعطيل ممارسات الأعمال الحرة، مما أدى إلى النقص في البحث عن مفردات البحث وتطبيق استمارة الإستبيان بالمقابلة.

ومن جهة أخرى تم إيجاد صعوبة الحصول على معلومات من طرف المبحوثين أنفسهم بسبب انشغالاتهم وضيق الوقت والجهد، أما بالنسبة للاختيار الكلي لعينة البحث من فئة الذكور عن الإناث فإن ذلك يعود إلى أن الذكور هم أكثر تحكما وتحررا ووعيا في قراراتهم وخياراتهم الحياتية والتي منحتها لهم الثقافة المجتمعية والأسرية على حد سواء عكس فئة النساء اللاتي مازلن يتحركن تحت الخيارات العائلية والأسرية وأحيانا ما نجد بعضهن أكثر تحررا وتمكنا من إنشاء مشاريع صغيرة بمفردهن.

الفصل الثاني

بيانات صاحب المشروع والبيانات المتعلقة بالمشروع

1. البيانات السوسيو مهنية عن صاحب المشروع
2. البيانات المتعلقة بالمشروع

تمهيد:

سنتناول في هذا الفصل المتعلق ببيانات كل من صاحب المشروع كالكشف عن بعض المتغيرات الخاصة به مثل السن، الحالة العائلية، الدخل الشهري للأسرة قبل البدء بالمشروع، متغير المستوى التعليمي، حصول المقاول على تكوين مهني، وجود الخبرة العملية قبل البدء في المشروع، وجود في العائلة من يمارس مجال المقاولة، الوضع الصحي قبل البدء في المشروع وبعده، والبيانات الخاصة بالمشروع مثل نوع قطاع المشروع، الهدف من اختيار نوع المشروع عن غيره من الأنشطة الأخرى، ملكيته، تاريخ تأسيسه، عدد العمال، نوع التمويل، توفر سكن خاص قبل المشروع، مدى استطاعة المقاول على توفير سكن بعد الانفراد في المشروع.

بحيث يهدف الباحث من خلال استخدامه لهذه المتغيرات وجمع البيانات حولها إلى محاولة التعرف والكشف عن المقومات والخصائص التي يمتلكها صاحب المشروع، وهل هي كفيلة لتحقيق الأهداف المرجوة، في حين نحاول كذلك حصر كل الموارد والإمكانيات المتاحة من اجل توقع مستوى الانجازات التي يتم الوصول إليها في ظل الإمكانيات الموجودة.

1. بيانات عن صاحب المشروع:

- **الجدول رقم (08): السن**

السن	التكرار	النسبة المئوية %
30-20	12	40%
40-30	18	60%
المجموع	**30**	**100%**

يتبين من خلال الجدول أعلاه فيما يتعلق بمتغير السن أن معظم أفراد عينة البحث تتراوح أعمارهم ما بين 30-40 سنة ما يعادل نسبة 60%تليها نسبة معتبرة 40% من عينة البحث ممن تتراوح أعمارهم ما بين 20-30 سنة وهي مرحلة عمرية صغيرة قد تختلف عن سابقتها في أمور كثيرة.

وهي المرحلة التي يكون فيها الشاب المقاول يملك العديد من المقومات كالشجاعة وروح المبادرة لخوض تجربة العمل مهما كانت التحديات والعراقيل التي تواجهه في المحيط الاجتماعي الذي ينتمي إليه.

علاوة على ذلك فإن المجتمع الجزائري ذو ثقافة مجتمعية ذكورية تدفع بشكل كبير الشباب الطموح إلى نيل مكانة اجتماعية مرموقة وتحقيق قدر كافي من الرفاه الاجتماعي والاقتصادي على مستواهم الشخصي والأسرة والمجتمع على حد سواء.

لذاك تم تسليط الضوء على فئة الشباب الذكور دون غيرهم لقياس عملية التمكين على اعتبارها عنصر هام وضروري لقياس حجم مشاركة فئة الشباب الذكور في عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر وبالضبط عند منطقة حضرية بولاية المسيلة، أضف إلى ذلك تمتع الشباب المقاول بمؤهلات صحية ونفسية من جهة وقادرين على العطاء نتيجة النضج والثبات من جهة أخرى، الأمر الذي يجعل من تلك المقومات والمؤهلات دافعا قويا يدفع بالشباب إلى على اتخاذ بعض القرارات المصيرية في حياتهم الشخصية والمهنية، علاوة على ذلك لمسنا في معظم عينة البحث على أنها تتوفر على شباب ذوي طموح عالية ومهارات رائدة في مجال الاستثمار في العمل الخاص كتوفر القدرة على طرح فكرة المشروع وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع، وتوفر الروح المقاولاتية، وتوفر الديناميكية والقدرة على القيادة وعلى اكتساب المعرفة والمهارات، والرؤية نحو المستقبل، وكذا بعض المؤهلات والإمكانيات التي تجعلهم أكثر تكيفا واندماجا مع مختلف المخاطر والمشكلات الناجمة عن المحيط القانوني والاجتماعي المتواجد فيه المشروع.

- **الجدول رقم (09): الحالة العائلية**

الحالة العائلية	التكرار	النسبة المئوية %
أعزب	9	%30
متزوج	19	%63
مطلق	2	%7
المجموع	**30**	**%100**

يتضح من خلال البيانات المدونة في الجدول أعلاه بما يتعلق بمتغير الحالة العائلية لأفراد العينة المبحوثة، أن غالبية المبحوثين متزوجين وذلك ما تؤكده نسبة 63% من عينة البحث، ونفسر هذه النسبة بأن المتزوجين دائما ما يكون لديهم دافعا قويا إلى كسب المزيد من الأموال من اجل عائلاتهم لتغطية كامل التكاليف المهمة وتحسين الظروف الإقتصادية للأسرة، كما يعود أيضا إلى خبرتهم المكتسبة في إقامة عائلة والسهر على تلبية احتياجاتهم، مما قد ينعكس ذلك على قيادة المشروع فيما سوف يأتي، في حين نجد أن نسبة العزاب قد قدرت بنسبة 30%من أفراد العينة، ويمكن تفسير هذه النسبة من الشباب العزاب إلى الظروف الاجتماعية من ناحية والى السن العمرية من ناحية أخرى، وهم في الأساس يحاولون أن يؤسسوا حياتهم المستقبلية اعتمادا على ما يدره عليهم المشروع من مزايا وأموال، كما أن البعض منهم حسب تصريحاتهم غير ملزم بالمساهمة في المصاريف المنزلية نظرا لوجود المعيل الرئيسي للأسرة، وتليها نسبة قدرها 7% من عينة البحث هم مطلقين، وليس لديها أي تأثير على تأسيس المشروع مقارنة بالمتغيرين السابقين المتزوجين والعزاب.

يتأكد لنا بأن متغير الحالة العائلية له تأثير قوي على التحفيز والدفع بقوة لأصحاب المواهب والقدرات والمهارات لمباشرة العمل الخاص والاستثمار في الإمكانيات البشرية والمادية المتواجدة بغرض تحقيق أهداف مشروعة والمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني، وما لمسناه في عينة دراستنا أن فئة المتزوجين هم أكثر تحكما في مختلف الموارد المتاحة نتيجة تميزهم بالوعي والثقة العالية بالنفس وتوفر الكثير من الخبرات ومهارات العمل والمعرفة والمعلومة الصحيحة، كل هذا يتيح لهم فرص السعي نحو التغيير وتحقيق قدر كبير من التحكم بمعنى التوازن الذي ينعكس على سلوكياتهم في صنع القرار الإيجابي والتأثير على الأحداث التي تشكل حياتهم على المستوى الأسري والعمل والمجتمع المحلي.

- **الجدول رقم (10): عدد أفراد الاسرة**

عدد أفراد الاسرة	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 5	26	%87
أكبر من 5	4	%13
المجموع	**30**	**%100**

يتضح من خلال نتائج الدراسة أن غالبية المبحوثين يعيشون في عوائل لا تتعدى الخمسة أشخاص وذلك ما تؤكده نسبة 87% من عينة البحث، مقابل ما نسبته 13% يعيشون في عوائل عددها أكبر من 5 أفراد، ونفسر ذلك بأن معظم المبحوثين متزوجون ويعيشون في عائلات صغيرة وليست ممتدة على عكس من يعيشون في عائلاتهم الممتدة، مما قد يتأكد لدينا بأن عدد أفراد الأسرة يؤثر بشكل مباشر على مردود المشروع وعملية تطويره واستمراريته.

- **الجدول رقم (11): الدخل الشهري للأسرة قبل البدء بالمشروع**

الدخل الشهري للأسرة قبل البدء بالمشروع	التكرار	النسبة المئوية %
منخفض	14	%47
متوسط	13	%43
مرتفع	3	%10
المجموع	**30**	**%100**

يتبين من خلال الجدول أعلاه فيما يتعلق بمتغير حجم أو مستوى الدخل الشهري للأسرة قبل البدء بالمشروع أن معظم أفراد عينة البحث صرحوا بأن مستوى الدخل الشهري للأسرة قبل بدءهم في المشروع كان منخفض ما يعادل نسبة 47%، تليها نسبة معتبرة قدرها43% من عينة البحث ممن صرحوا بان دخل أسرتهم قبل البدء في المشروع كان متوسطا، في حين صرحت نسبة قليلة منهم 10% بأن دخلهم كان مرتفعا في الأساس.

تشير هذه الحقائق إلى الواقع الفعلي الذي كان يعيشه المبحوثين وهي النقطة الدافعة والعامل الحاسم الذي حركهم في اتجاه تأسيس مشاريعهم وتوسيعها في إطار القدرات والإمكانات المتاحة،

بما يتعلق بتحسين وضعهم الاجتماعي والإقتصادي والصحي والثقافي ومحاولة تحسينه للفئتين الأوليتين من جهة، واتجاههم نحو خلق الثروة وتسييرها والبحث عن الفرص الاستثمارية من جهة أخرى لصالح الفئة التي كانت في وضع مادي مريح أو في إتجاه تحقيق الهوايات التي كانت دفينة في إطار عيش حياة ريادة الأعمال كما أشارت معظم إجاباتهم في المقابلات الشبه الموجهة.

- **الجدول رقم (12): المستوى التعليمي**

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية %
متوسط	9	%30
ثانوي	14	%47
جامعي	7	%23
المجموع	**30**	**%100**

تشير المعطيات المدونة في الجدول أعلاه والمتعلقة بمتغير المستوى التعليمي للمبحوثين أن ما نسبته 47% قد جاءت لتمثل الفئة الغالبة في عينة البحث ممن لديهم مستوى تعليمي ثانوي، في حين مثلت نسبة معتبرة قدرها 30%ممن هم متحصلين على المستوى التعليمي المتوسط، تليها نسبة قدرها 23 % ممن يمتلكون المستوى التعليمي الجامعي.

في ضوء البيانات الإحصائية حول المستوى التعليمي للمبحوثين تبين أن غالبيتهم لديهم مستوى تعليمي مقبول وملحوظ، كما أنه قابل للتحسين والتطوير والاستمرارية في رفع المستوى إلى مستويات أعلى إلى التعليم الجامعي، وهذا ما ينعكس مستقبلا على طبيعة أفكارهم وقابليتها للتجسيد على أرض الواقع، وفي اختياراتهم العملية وتزويدهم بخبرات ومهارات نظرية وعملية حول كيفية تأسيس مشروع صغير وقيادته وتحقيق نجاحات على الصعيد الشخصي والأسري والمهني في نهاية المطاف، إذ أن المستوى التعليمي يلعب دورا مهما وبارزا في هذا المجال.

وقد عكست الإحصائيات في مستويات التعليم حسب ما صرحت به" **وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة**": أن الدولة أولت اهتماما ملحوظا في عملية منح الفرص المالية لمختلف

الفئات التعليمية إذ نلحظ أن المستوى متوسط استفادت نحو ما يقارب49.91% من القروض تليها مستوى التعليم الابتدائي والثانوي بنفس النسبة ما يقارب 14.87%.

- **الجدول رقم (13): حصول المقاول على تكوين مهني**

حصول المقاول على تكوين مهني	التكرار	النسبة المئوية %
لدي تكوين مهني	21	%70
ليس لدي تكوين مهني	9	%30
المجموع	**30**	**%100**

من خلال البيانات والمعطيات الإحصائية المتحصل عليها في الجدول أعلاه والمتعلقة بحصول الشاب المقاول على تكوين مهني وما إذا كان له دور في تأسيس مشروعه، إذ صرح غالبية المبحوثين بما نسبته 70% بأنهم تحصلوا على تكوين مهني يتناسب مع طبيعة المشروع مع مزيد من خبرات أخرى، أما البقية بما يعادل نسبته 30% من المبحوثين فقد صرحوا بأنهم غير متحصلين على شهادة تكوين مهنية أو حرفية قبل تأسيس مشروعهم الخاص.

من خلال القراءة الإحصائية نجد بأن المبحوثين المتحصلين على تكوينات مهنية في مجالات متعددة قد ارتبط فعلا بنوع المشروع المؤسس لديهم حاليا، الأمر الذي يعزز من وجود روح مقاولاتية لديهم، حيث كانت هي الدافع الأساسي في تكوين فكرة المشروع هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن نوع التكوين الحرفي المتحصل عليه كان له دور فعال أيضا في مساعدتهم على اختيار فكرة المشروع وبيان صلاحها للتطبيق على أرض الواقع، علاوة على ذلك فقد اكسبهم ذلك مهارات وقدرت نظرية وعملية ساعدتهم على قيادة المشروع كالتسيير الحسن والتنظيم المحكم وزيادة القدرة على التحكم في الموارد وإدارتها بالشكل المطلوب، على عكس بقية المبحوثين وهي نسبة قليلة غير متحصلة على تكوين قبل تأسيس المشروع والتي واجهت العديد من المشكلات والعقبات في مجال العمل والتسيير المنظم كنقص المعرفة والمعلومات والمهارات في أدق التفاصيل العمل ونقص الخبرة في مواجهة بعض التحديات المهنية والاجتماعية على حد سواء.

- **الجدول رقم (14): الخبرة العملية قبل البدء في المشروع**

الخبـــرة العمليـــة قبـــل البـــدء فـــي المشروع	التكرار			المجموع	النسبة المئوية %
	نوع القطاع	التكرار	النسبة		
توجد خبرة	نفس النشاط	8	%35	23	%77
	العمل الحر	7	%30		
	القطاع الخاص	7	%30		
	القطاع العمومي	1	%13		
لا توجد خبرة	7				%23
المجموع	**30**				**%100**

تشير بيانات الجدول المدونة أعلاه والمتعلقة بمدى حصول أفراد عينة البحث على خبرة عملية قبل البدء في المشروع، أن ما نسبته 77% من المبحوثين قد تحصلوا عليها منهم ما نسبته 35% كانوا قد تحصلوا على خبرة عملية في نفس النشاط ونسبة 30% منهم لديهم خبرة عملية في مجال العمل الحر ونسبة 30% منهم يتوفرون على خبرة عملية من القطاع الخاص، ونسبة13% منهم تحصلوا على خبرة عملية في القطاع العمومي.

هذا النوع من الخبرات العملية حسب الدراسة قد أكسبهم شجاعة معتبرة وقوة وعزيمة ومبادرة ومنحتهم الثقة العالية في قدراتهم وإمكانياتهم، كما سهلت لهم الطريق لإنجاز مشاريع مقاولاتية صغيرة، ومنهم خاصة عند الذين كانوا يعملون بصفة حرة وساهموا بفضل مهنهم في تخفيف عبء التفكير في ضمان نجاح مشاريعهم خاصة عند الذين تنتمي أنواع نشاطهم إلى النوع الحرفي والصناعي.

مقابل ذلك صرحت النسبة المتبقية من المبحوثين التي قدرت ب 23%بأنها لم تتحصل على خبرة عملية في مختلف مجالات العمل، وبالرجوع إلى بيانات المبحوثين فإننا نجد بأن منهم من

اقتحم مجال العمل المقاولاتي بمخاطرة وشجاعة أيضا ولكن واجهتهم العديد من التحديات والمخاطر وبعضا من عوامل الفشل والتراجع في بدايات الأمر ثم بفضل عزمهم وإصرارهم وحبهم للعمل ورغبتهم في ممارسة العمل الخاص قاوموا تلك التحديات وحاولوا تأسيس مشاريعهم على أرض الواقع واستغلال خبراتهم المكتسبة وتجارب حياتهم اليومية في حل جميع العراقيل التي تعترضهم في طريق تحقيق أهدافهم لاسيما الذين كانت تتوفر لديهم خبرات عملية في القطاع الخاص والعمومي.

- **الجدول رقم (15): وجود أحد في العائلة مارس من قبل نشاط المقاولة**

وجود في العائلة مارس من قبل نشاط المقاولة	التكرار	النسبة المئوية %
يوجد	8	%27
لا يوجد	22	%73
المجموع	**30**	**%100**

تشير البيانات المدونة في الجدول أعلاه والمتعلقة بمتغير وجود أحد أفراد العائلة يكون قد مارس من قبل ميدان المقاولة، حيث سجلنا ما نسبته 73% صرحوا على أنه لا يوجد في العائلة من يمارس مهنة العمل المقاولاتي وأن خوض هذه التجربة هو من صميم رغبتهم ودوافعهم وحبهم للعمل، مما جعل من قدراتهم وإمكانياتهم مصدر تحفيز ودافع مهم نحو الإنجاز والتفوق.

في حين صرحت نسبة 27% من المبحوثين ممن صرحوا بأنه يوجد في العائلة من يعمل في مجال المقاولة وتقريبا هي متوارثة.

إذا فالمقاولة هي عملية إعطاء المبادرة لأفراد المجتمع لاقتحام مجال العمل المقاولاتي وإنشاء مؤسسات مصغرة تتوافق مع الإمكانيات المتاحة سواء الفردية الكامنة في الشخص المقاول أو المحفزة والممنوحة من طرف مؤسسات الدولة المشجعة على الاستثمار في مجال المؤسسات المصغرة والناشئة كأحد روافد التنمية الحديثة نظرا لأهميتها في الوقت الراهن.

- **الجدول رقم (16): الوضع الصحي قبل البدء في المشروع**

الوضع الصحي قبل البدء في المشروع	التكرار	النسبة المئوية %
بصحة جيدة	25	%83
مرهق ومتعب	5	%17
المجموع	**30**	**100%**

توضح البيانات المدونة أعلاه التي توضح متغير الوضع الصحي قبل البدء في المشروع، إذ تشير غالبية أفراد عينة البحث ما نسبته 83% بأنهم كانوا يتمتعون بصحة جيدة قبل بدء مشروعهم، تليها نسبة معتبرة قدرها 17% من المبحوثين الذين صرحوا بأنهم كانوا مرهقين ومتعبين قبل البدء في مشروعهم.

ويعتبر تمتع أفراد العينة بصحة جيدة قبل بدء المشروع بأنهم كانوا على أتم الاستعداد لخوض تجربة المقاولة، وكانوا يتمتعون بروح معنوية عالية وبصحة نفسية وجسدية سليمة، وكان ذلك بفضل الدعم الأسري الذي كانوا يحظون به وشبكة العلاقات ماديا ومعنويا، أما الفئة التي دخلت المشروع بإرهاق وتعب فقد يعود ذلك إلى التفكير المسبق حول قلة الإمكانيات المادية والمعنوية وبعض التحديات الشخصية، ولا تعزى أبدا حسب تصريحاتهم إلى الصعوبات البيروقراطية التي لربما واجهتهم في مرحلة الإعداد الفعلي للمشروع، كما أن ذلك التعب والإرهاق للمفارقة كان سببا ودافعا رئيسا في توليد فكرة إنشاء والإستمرار في المشروع على عكس مجريات الأمور، والبحث عن المكانة الاجتماعية وتقدير الذات مهما كانت العراقيل والتحديات كانت نقطة مهمة جعلتهم يستمرون في النجاح على الرغم من التعب المحصل حسب ردود أفعالهم.

- **الجدول رقم (17): مدى تطور الوضع الصحي بعد البدء في المشروع**

مدى تطور الوضع الصحي بعد البدء في المشروع	التكرار	النسبة المئوية %
أصبحت بصحة جيدة	9	%30
مرهق ومتعب	21	%70
المجموع	**30**	**%100**

توضح بيانات الجدول أعلاه مدى تطور الوضع الصحي بعد البدء في المشروع على أن ما نسبته 70% من أفراد عينة البحث أشاروا إلى أنهم تعرضوا للإرهاق والتعب بعد تأسيس مشروعهم بعدما كانوا قبل البدء فيه بصحة جيدة، ويعتبر بأن إجراءات التأسيس للمشروع والانطلاق فيه وعمليات التنظيم والتسيير التي أحاطته وكذا قيادته كانت جد صعبة واحتوت العديد من المشكلات والتحديات الصعبة متعددة الجوانب، لذلك انعكست على هذه الفئة التي بدأت على الفور بالشعور بالتعب والإنهاك الجسمي والاجتماعي لتطور الحس بالمسؤولية هذا من جهة والتفكير في الفشل من جهة أخرى وعدم القدرة على الاستمرار في حالة استمرار هذا التعب والإنهاك من جهات متعددة.

أما البقية الباقية من المبحوثين حسب البيانات المدرجة في الجدول أعلاه فقد صرحوا بأنهم أصبحوا بصحة جيدة على عكس شعور الفئة السابقة وأن ما نسبته 30% أصبحوا بصحة جيدة، ويرجع ذلك لارتياحهم النفسي بعد النجاح في إطلاق المشاريع وتخلصهم من عبء الانتظار، وأيضا إلى تحكمهم الجيد في إدارة أمور المشروع،وأن خبرتهم الواسعة وإمكانياتهم ومواردهم جعلتهم أكثر ثقة وشجاعة وقوة وعزيمة لإكمال المشروع إلى أبعد حد مما انعكس ذلك بالإيجاب على صحتهم النفسية والجسدية.

2. البيانات المتعلقة بالمشروع

- **الجدول رقم (18): نوع قطاع المشروع**

نوع قطاع المشروع	التكرار	النسبة المئوية %
صناعي	4	%13
حرفي	9	%30
خدماتي	7	%23
تجاري	10	%33
المجموع	**30**	**%100**

توضح بيانات الجدول أعلاه المتعلقة بمتغير نوع قطاع المشروع أن ما نسبته 33% من أفراد عينة البحث تخصص نوع نشاطهم المقاولاتي في الطابع التجاري، في حين بلغت نسبة 30% من المبحوثين الذين اقروا بأن طبيعة نشاطهم المقاولاتي حرفي، و23% خدماتي، وأخيرا جاءت نسبة 13% لتعبر عن المبحوثين الذين صرحوا بأن طبيعة نشاطهم المقاولاتي كانت ذات طابع صناعي.

يمكن تفسير نوعية الاختيارات السابقة لنوع النشاط عن غيره من الأنشطة الأخرى لكونه يعود بالدرجة الأولى إلى أهداف الشباب المقاول وطموحاتهم وهواياتهم ومجال إبداعهم وابتكاراتهم، وكذلك إلى مجال تخصصهم التعليمي والمهني سواء الجامعي أو المهني أو الحرفي، أو إلى الخبرات وتجارب العمل المكتسبة في الميادين المختلفة والقطاعات المتعددة الأخرى، وهي الغالب في تحديد الاتجاهات والأفكار، وقد حاولوا السير بها نحو تطبيق مشروعهم على أرض الواقع في ظل الإمكانيات والقدرات والأهداف العملية المتاحة لهم.

وقد عكست الإحصائيات التي صرحت بها **وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي: مؤشرات سوق التشغيل**، في مجال القطاعات التي تم تمويلها من طرف الدولة نجد في قطاع الصناعات التقليدية عدد المشاريع الممولة من شهر جانفي حتى شهر جوان ما يقارب 63 مشروع لسنة

2017، تليها قطاع المهن الحرة ما يقارب 277 مشروع ممول من شهر جانفي حتى جوان 2017.

نستنتج أن قطاع المهن الحرة والصناعات التقليدية هم الأكثر تواجدا في البيئة الاجتماعية والاقتصادية والأكثر ممارسة عند الشباب الطموح ذوي المواهب والأفكار الإبداعية.

- **الجدول رقم (19): الهدف من اختيار نوع المشروع عن غيره من الأنشطة الأخرى**

الهدف من اختيار نوع المشروع عن غيره من الأنشطة الأخرى	التكرار	النسبة المئوية %
يتناسب مع مؤهلاتك وخبراتك	10	%33
يمثل فرصة عمل	5	%17
الرغبة والحماسة	9	%30
المحافظة على مهنة العائلة	6	%20
المجموع	**30**	**%100**

توضح البيانات المدونة في الجدول أعلاه بخصوص الهدف من اختيار نوع المشروع عن غيره من الأنواع الأخرى، أن ما نسبته 33% من عينة البحث صرحوا بأن سبب اختيارهم لنوع المشروع هو تناسبه مع مؤهلاتهم وخبراتهم في الحياة العلمية والعملية، في حين صرح ما نسبته 30% بأن اختيارهم لنوع النشاط كان له علاقة بالحماسة والرغبة وهما يعتبران من أهم العناصر الأساسية في تجسيد فكرة المشروع على أرض الواقع، تليها نسبة معتبرة قدرها20%من عينة البحث صرحوا بأن سبب اختيارهم لنوع المشروع كان له علاقة بالحفاظ على مهنة العائلة التي تمارس مجال المقاولاتية،وأخيرا جاءت نسبة17% لتعبر عن أن اختيار نوع المشروع لديهم كان يمثل فرصة عمل جيدة وهذا ما حفزهم لاقتحام مجال العمل المقاولاتي وحاولوا استغلال فرصة الاستثمار في محيط قانوني واجتماعي مدعم لفكرة الاستثمار وفرص التمويل المرافقة لمثل هذه المشاريع المقاولاتية.

- **الجدول رقم (20): ملكية المشروع**

ملكية المشروع	التكرار	النسبة المئوية %
مؤجر	21	%70
ملك	9	%30
المجموع	**30**	**%100**

تشير بيانات الجدول أعلاه والمتعلقة بملكية المشروع، أن ما نسبته 70% من عينة البحث صرحوا بأن محل المشروع مؤجرا، وأقروا من خلال المقابلات التي جمعتنا بالمبحوثين بأنه رغم كل التحديات المتعلقة بالجانب المادي وتكلفة كراء موقع جيد للمشروع إلا أنه لا مانع لديهم من الوقوف وقفة تحدي للمخاطرة وتجسيد فكرة المشروع على أرض الواقع مهما كان الثمن ولا سبيل لذلك سوى التضحية لا التنازل، في حين بلغت ما نسبته 30% من إجمالي العينة قد صرحوا بأن محل المشروع ملك لهم وهذا من بين الإمكانات المادية التي سهلت على صاحب المشروع تجسيد فكرته على أرض الواقع بدون مخاطرة ومجازفة وبكل ثقة وعزم ويقين.

لذا نستنتج أن عناصر الدعم المادي لها دور كبير في تجسيد أفكار صاحب المشروع وتحقيق طموحاتهم وأهدافهم، ويبقى حب المهنة والاستعداد الجيد من بين الدوافع التي تجعل من الفرد يسعى إلى مواجهة كل التحديات في سبيل تحقيق نجاحاته وبيان انجازاته ميدانيا وعمليا، كما يمكن استثمار تلك التكاليف المالية المخصصة للكراء في مفرغات أخرى من شأنها تعزيز استمرار المشروع وتعزيز نجاحاته المادية والمعنوية على عكس إنفاقها في الكراء.

- **الجدول رقم (21): تاريخ تأسيس المشروع**

تاريخ تأسيس المشروع	التكرار	النسبة المئوية %
قبل تاريخ 2010	11	%37
بعد تاريخ 2015	19	%63
المجموع	**30**	**%100**

تبين بيانات الجدول المدونة أعلاه متغير ملكية تاريخ تأسيس المشروع، حيث أشارت ما نسبته 63% من إجمالي عينة البحث إلى أن تاريخ تأسيس مشاريعهم كان له مسافة زمنية قدرها 10 سنوات على الأقل وهذا ما يدل على أن هذه المدة الزمنية والخبرات المتعددة من شأنها أن تجعل من صاحب المشروع مُمَكنا بطريقة مثالية من إدارة أمور مشروعه بالشكل المطلوب وقيادته والتحكم في موارده وهذا ما يعزز من نجاح مشروعه وضمان استمراريته وتوسعته مستقبلا أكثرا من ذي قبل، في حين أشارت ما نسبته 37%إلى أن لديهم خبرة تساوي خمس سنوات في إدارة مشاريعهم المقاولاتية وهذا يدل على أن فترة خمسة سنوات كافية جدا لتجعلهم يتمتعون بخبرات ومهارات عملية ومعارف واسعة في مجال إدارة المشاريع وأنهم أكثر تماشيا مع التحديات الموجودة في البيئة الخارجية والداخلية وبعض الضغوطات الشخصية والمهنية، شأنهم كشأن الفئة السابقة وان اختلفت الأمور في شكل إدارة موارد المشروع بين الفئتين كنوعية استغلال الفرص وكسب العملاء والزبائن.

- **الجدول رقم (22): موقع المشروع**

موقع المشروع	التكرار	النسبة المئوية %
وسط جهات سكنية كبيرة وسط المدية	22	%73
بعيد عن التجمعات السكنية وبجانب المدينة	8	%27
المجموع	**30**	**%100**

تبين بيانات الجدول المدونة أعلاه المتعلقة بمتغير بيان الموقع، حيث أشارت ما نسبته 73% من إجمالي عينة البحث بأن مكان مشروعهم المقاولاتي موجود في وسط مجمعات سكنية كبيرة وسط المدينة نظرا لأنه يلبي حاجيات ورغبات المستهلكين ويقدم خدمات اجتماعية وصحية وترفيهية واقتصادية للمجتمع لذلك فإن وجود المشروع في موقع مميز واستراتيجي يعود بالفائدة والربح على الطرفين صاحب المشروع والزبون من حيث المرافق وسهولة التنقل وربح الوقت وجودة الخدمة أو المنتج هذا من جهة لاسيما لأصحاب القطاع التجاري والخدماتي اللذان يتطلبان حركية زبائن كثيرة، وأكثر استهداف للأماكن التي يتوافد عليها جمهور كثير كالأماكن القريبة من مراكز

المدينة وأماكن التسوق و المجمعات السكنية المكتظة الحديثة، ومن جهة أخرى صرحت ما نسبته 27% بأن موقع مشروعهم بعيد عن التجمعات السكنية الكبيرة ويعود ذلك **إما**لعدم إمكانية وجود أماكن لإنشاء مشاريعهم في وسط حضري بسبب تكلفته المالية فيما يتعلق بالكراء أو بسبب طبيعة المشروع في حد ذاته حيث يفضل إقامته في وسطه الطبيعي الخاص به لاسيما المشاريع ذات الطابع الحرفي والمهني الصناعي حيث يتم قصدهم من قبل الزبائن لمهنهم المتخصصة التي تتطلب الجهد وإتقان الجودة وبيان عيوب المنتج من جودته.

- **الجدول رقم (23): عدد العمال في المشروع**

عدد العمال في المشروع	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 10	22	%73
أكثر من 10	8	%27
المجموع	**30**	**%100**

توضح بيانات الجدول أعلاه المعلقة ببيان متغير عدد العمال في المشروع إلى أن ما نسبته 73%من أفراد عينة البحث قد صرحوا بان عدد العمال في المشروع يساوي اقل من عشرة(10) عمال وهذا يعود إلى طبيعة المشروع من جهة وإلى مردوده دخل المشروع وإنتاجيته من جهة أخرى، في حين سجلت نسبة معتبرة قدرها 27% من عينة البحث ممن أجابوا بأن عدد العمل يساوي أكثر من عشرة (10) عمال الأمر الذي يرجع إلى أهداف المشروع في حد ذاته، وإلى نوعية الخدمات والمنتجات التي يقدمها، وحجم التعاملات مع الزبائن والعملاء.

- **الجدول رقم (24): نوع التمويل**

نوع التمويل	التكرار	النسبة المئوية %
ذاتي	21	%70
حكومي	3	%10
مساهمة جماعية	6	%20
المجموع	**30**	**%100**

تبين النتائج الإحصائية المدونة في الجدول أعلاه والمتعلقة بمتغير نوع التمويل الخاص بالمشروع المقاولاتي، إذ أشارت نسبة 70% من إجمالي عينة البحث إلى أن مصدر تمويلهم للمشروع كان ذاتيا فقط، في حين صرحت نسبة 10% بأن مصدر تمويلهم كان ذو دعم حكومي، وجاءت نسبة 20% لتعبر عن الفئة التي أقرت بأن مصدر تمويلها كان عبارة عن مساهمة جماعية، الأمر الذي يفسر بأن أصحاب المشاريع غالبيتهم كان اعتمادهم اعتمادا ذاتيا فرديا في تمويل مشروعهم المقاولاتي نظرا لوجود روح مقاولاتية عالية لديهم، في حين الفئة القليلة التي احتاجت مشاريعهم إلى دعم حكومي أو مساهمات جماعية من خلال شبكة العلاقات فإن طبيعة مشروعهم وموارده كانت هي السبب في اعتمادهم على جهات خاصة في تمويل مشاريعهم لضمان تأسيسها واستمراريتها والحفاظ عليها من الفشل والانهيار.

- وقد اختلفت نتيجة هذا الجدول مع نتيجة الباحث" **علي منصور" في مصدر التمويل** بحيث أكدت دراستنا على أن معظم عينة البحث كان أكثر اعتمادا على أنفسهم في تمويل مشاريعهم الصغيرة على الرغم من وجود مؤسسات الدعم المالي والبنكي بحجم كافي ومستمر من ناحية تمويل المشاريع بمبالغ مالية كافية تضمن عدم تعثرها وإنقاذها من الفشل عكس النتيجة التي توصلت إليها دراسة "علي منصور" حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030- فقد أشارت إلى أنها معوقات تعيق هذه المشروعات من تحقيق أهداف رؤية 2030 منها الحصول على التمويل: إذ لا تتعدى نسبة تمويل المشروعات الصغيرة 5% من إجمالي التمويل في المملكة العربية السعودية ، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالمعدلات العالمية، مما قد يسهم في انخفاض مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إذ لا يتجاوز 20% من الوظائف في المملكة العربية السعودية، كما بلغ عدد المنشآت الصغيرة نسبة 12% من عدد المشروعات لعام 2018، وتساهم بحوالي 29% من إجمالي إيرادات المنشآت حسب بيانات الربع الثاني من عام 2016.

- **الجدول رقم (25): توفر سكن خاص قبل المشروع**

توفر سكن خاص قبل المشروع	التكرار	النسبة المئوية %
كان لدي	13	%43
لم يكن لدي	17	%57
المجموع	**30**	**%100**

تبين نتائج الجدول أعلاه والمتعلقة بمدى توفر سكن خاص قبل المشروع، إذ أشارت ما نسبته 57% من إجمالي عينة البحث بأنهم لم يكونوا يمتلكون سكنا خاص قبل بدء مشروعهم الخاص ويفسر ذلك بأن الوضع الاجتماعي والاقتصادي الذي يعاني منه المبحوثين قبل تأسيسهم لمشاريعهم وأفكارهم كان حافزا كبيرا لهم على اقتحام مجال العمل المقاولاتي وتجسيدها على ارض الواقع للخروج من الوضع الاجتماعي والاقتصادي المزري، في حين صرحت ما نسبته 43% من عينة البحث بأنهم لم يكونوا يمتلكون سكنا خاصا من قبل تأسيس مشروعهم إذ كان لديهم استقرار نسبي قبل تأسيسهم لمشاريعهم وهذا حافز أيضا على السعي نحو تحقيق طموحاتهم الشخصية والبحث عن المكانة الاجتماعية وتقدير الذات.

- **الجدول رقم (26): استطاعة المقاول على توفير سكن بعد الانفراد في المشروع**

استطاعة المقاول على توفير سكن بعد الانفراد في المشروع	التكرار	النسبة المئوية %
استطعت	18	%60
لم أستطيع	12	%40
المجموع	**30**	**%100**

تبين نتائج الجدول أعلاه والمتعلقة ببيان مدى استطاعة المقاول على توفير سكن بعد الانفراد في المشروع، إذ أشارت ما نسبته 60% من أفراد عينة البحث بأنهم استطاعوا توفير سكن خاص لهم بعد تحقيق استقرار مريح في مشروعهم الخاص وهذا يدل على أن مردود المشروع كان ممتازا وتقريبا يمس الفئة التي كانت تملك محل إقامة للمشروع بمعنى الفئة التي لم تؤجر، أما نسبة 40% الباقية فقد صرحوا بأنهم لم يستطيعوا توفير سكنا خاصا لهم بعد تحقيق استقرار مريح في

المشروع وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى ملكية محل إقامة المشروع من جهة، وإلى تكاليف الضرائب والضمان الاجتماعي والتقاعد وبعض التحديات الشخصية الأخرى كالاعتناء بالأسرة ومصاريف المرض والنقل وتكاليف المعيشة.

خلاصة:

نستنتج مما سبق بأن أصحاب المشاريع قد اقتحموا عالم المقاولاتية في سن شبابي انحصر من سن 30 إلى 40، وأن غالبيتهم كانت تتوفر لديهم خبرات في مجال العمل قبل البدء في المشروع وهذا ما يدل على وجود تنظيم وتخطيط جيد للأفكار التي تم اختبارها على ارض الواقع مما أكسبهم المعلومات الكافية والحصول على التدريب اللازم على تسيير وإدارة نجاح مشروعاتهم عبر السنوات الخمس التي ضمنوا فيها الاستقرار، كالعمل القيادي اللازم والقدرة على تسيير الأزمات التي اعترضت طريق نجاحهم في مشاريعهم على الرغم من وجود تحديات مهنية واجتماعية.

كما أن وجود الروح المقاولاتية لديهم جعلتهم يتجاوزون قلة الموارد والإمكانيات المتوفرة لديهم، هذا ما جعلهم يحققون زيادة في الأصول ويحققون مكاسب تتعلق بضمان الحد الجيد من الحياة الإجتماعية والمستوى المعيشي والصحي كتوفير سكن لائق وتحسن وضعهم الصحي والاقتصادي.

الفصل الثالث:

مساهمة كل من شبكة العلاقات والصفات الشخصية التي يمتلكها الشباب المقاول في عملية بناء القدرات وزيادة إنتاجية المشروع ونموه.

1. تحليل بيانات الفرضية الأولى
2. مناقشة البيانات

تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى تضمين المتغيرات التي تتناول المستوى الشخصي والمعرفي لأصحاب المشاريع كمحاولة الكشف عن مختلف المهارات النظرية والعملية والخبرات وجملة الصفات والمقومات التي يمتلكها صاحب المشروع، مما يجعله يكتشف نقاط القوة والضعف في موارد المشروع اعتماد على تلك القدرات والمهارات الشخصية والمعرفية، هذا ما يجعله يحقق زيادة بناء الأصول والقدرات وزيادة إنتاجية المشاريع، ونموها في طريقهم إلى تحقيق التمكين الفردي.

1.تحليل بيانات الفرضية الأولى

- **جدول رقم (27): الوسيلة التي أحدثت الفرق في المشروع**

الوسيلة التي أحدثت الفرق في المشروع	التكرار	النسبة المئوية %
الإمكانات المادية	4	%13
الخصائص الشخصية	9	%30
الاثنين معا	17	%57
المجموع	**30**	**%100**

تبين نتائج الجدول أعلاه والمتعلقة بمتغير الوسيلة التي أحدثت فرقا في المشروع، إذ أشارت ما نسبته 57% من أفراد عينة البحث بأن تكامل العنصرين مع بعضهما البعض (الإمكانيات المادية والخصائص الشخصية) أحدثت تغيرات إيجابية على مستوى المشروع وتقدمه، ويفسر ذلك بأن طبيعة بعض المشاريع ومتطلبات نجاحها تتطلب توفر العديد من الموارد وفي ظل غياب أحدهما لا يمكن تحقيق الأهداف المسطرة في خطة المشروع الأولية، في حين سجلت نسبة 30% من إجمالي عينة تصريحات الذين أشاروا على أن توفر عنصر

الخصائص الشخصية في صاحب المشروع قد تكفي وحدها للقيام بالمشروع وضمان نجاحه، وجاءت نسبة معتبرة قدرها 13% صرحت بأنه من الضروري توفر عنصر الإمكانيات المادية بشكل كافي من أجل ضمان قيام المشروع وتأسيسه والحفاظ على ديمومته واستمراريته، ويفسر ذلك بأن هناك نوع من المشاريع يتطلب معدات وأجهزة مادية ضرورية في العمل ولا يمكن أن يقوم المشروع بدونها حتى ولو كانت هناك مقومات بشرية هائلة وأفكار إبداعية سوية وروح مقاولاتية متوفرة في صاحب المشروع.

- **جدول رقم (28): تتبع المعارض والصالونات الإنتاجية**

تتبع المعارض والصالونات الإنتاجية	التكرار	النسبة المئوية %
دائما	11	%37
أحيانا	8	%27
نادرا	11	%37
المجموع	**30**	**%100**

تشير بيانات الجدول أعلاه والمتعلق بمدى تتبع المعارض والصالونات الإنتاجية التي لها علاقة بطبيعة المشروع، إذ أشارت ما نسبته 37% على التوالي فئتين صرحت الأولى بأنها دائما ما تتابع الصالونات والمعارض في حين صرحت الأخرى بأنها نادرا ما يتم تتبع تلك المعارض والصالونات، الأمر الذي يفسر بأن هناك حب للتطلع والاكتشاف حول ما يحدث من تغيرات في العديد من طرق مختلفة للصناعة وعرض المنتجات والخدمات من حيث التجديد والتطوير والجودة والنوعية لدى البعض من أفراد العينة لاسيما الحرفيين وأصحاب المهن الذين شملتهم نسبة 37% التي أجابت بدائما، على عكس أصحاب المشاريع الخدماتية والتجارية الذين لا يتتبعون الصالونات والمعارض الذين شملتهم نسبة 37% التي أجابت بنادرا لان طبيعة عملهم لا تتطلب ذلك.

وجاءت نسبة 27% الباقية لتعبر عن الذين صرحوا بأنهم أحيانا ما يتتبعون المعارض والصالونات الإنتاجية وهذا يفسر حسب تصريحاتهم بأن هذا الأمر متعلق بحب الاكتشاف أو الحاجة لذلك.

- **جدول رقم (29): عوامل نجاح المشروع الشخصي**

عوامل نجاح مشروعك الشخصي	التكرار	النسبة المئوية %
تشكيل العلاقات	4	%13
المعارف النظرية	9	%30
الثقة بالنفس	7	%23
القدرات والمهارات	10	%33
المجموع	**30**	**%100**

تشير بيانات الجدول أعلاه والمتعلق بعوامل نجاح المشروع الشخصي، إذ أشارت ما نسبته 33% من إجمالي العينة البحث إلى أن توفر عنصر القدرات والمهارات ضروري لنجاح المشروع، في حين جاءت نسبة قدرها 30% من أفراد عينة البحث لتجيب بأن توفر المعارف النظرية عند صاحب المشروع لها دور كبير في نجاح لمشروع، تليها نسبة 23% التي تعبر عن رأي المبحوثين الذي أجابوا بأن عنصر الثقة بالنفس هو أهم العوامل الأساسية لنجاح المشاريع من بداياته إلى نهايته.

وجاءت نسبة قليلة قدرت ب13% لتعبر عن الذين أجابوا بأن شبكة العلاقات ضرورية قبل تأسيس المشاريع نظرا لدورها في اكتشاف التحديات والعراقيل التي من الممكن تفاديها والتكيف معها من أجل مأسسة المشروع وتخطي دائرة الفشل وتحقيق نجاحات على جميع المستويات بفضلها.

- علاوة على ذلك فإن توفر عنصر المؤهلات المستمد من الوسط التعليمي سواء التكوين أو الجامعة، وعنصري الرغبة والاستعداد أيضا هم الأساس في الشروع في تجسيد فكرة مشروع ما على أرض الواقع، حيث تمنح مؤسسات التعليم العالي بصفة خاصة للأفراد الذين واصلوا تعليمهم الجامعي، معلومات ومعارف ضرورية لتثقيفهم وتعريفهم بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والظروف المحيطة بهم وذلك بغية توعيتهم وتحفيزهم نحو الاندماج في العمل بعد الانتهاء من عملية التكوين والتعليم.

وقد تطابقت نتيجة الجدول السابق مع نتيجة دراسة الباحث" الجودي علي" في مؤشر المعارف والمؤهلات التي تقدمها البرامج الحالية في التعليم المقاولاتي بحيث تسمح للطالب بأن يشرع في تأسيس مشروع صغير وتسييره وفق الأسس التي تجعل منه عملا ناجحا. الأمر الذي نتج عنه: وجود روح مقاولاتية لدى الطلبة ووجود علاقة بين التعليم المقاولاتي الحالي وروح المقاولاتية لدى الطلبة لكن ليست بالعلاقة القوية ما يفسر ضرورة وجوب تعديلات في برنامج التعليم المقاولاتي.

كما بينت نتائج هذا الجدول أن معظم عينة الدراسة وهم الشباب الجزائري المقاول يملكون العديد من المقومات وعناصر تجعلهم أكثر تحقيقا لشروط عملية التمكين بداية في اندماجهم بشكل رسمي وقانوني في ممارسة النشاط المقاولاتي وقيادته وتسييره والتحكم في موارده بشكل جيد، الأمر الذي ينتج عنه تحقيق مردود ايجابي والوصول إلى الثروة والمنافسة المشروعة وتحقيق مستويات ملحوظة من الإبداع والتميز.

وتطابقت نتيجة هذا الجدول مع نتيجة دراسة " **زوينة بوساق**" التي مفادها أن وجود خصائص قوية في الشخصية المقاولاتية انعكس بشكل ايجابي على تحسين ثقافة عيش الأسرة وزيادة النفقات وتغطية جميع تكاليف الأولاد ومصاريفهم التعليمية والصحية والمشاركة في الفعل التطوعي المجتمعي.

وهذه النتيجة المتوصل إليها في هذا الدراسة تتوافق مع الإطار القانوني لسياسة تمكين الشباب في الجزائر وهذا ما يتوافق مع نص الدستور الجزائري وتوجه الدولة نحو إشراك الشباب في الحياة الإجتماعية والسياسية.

- **جدول رقم (30): المستوى التعليمي ودوره في التحفيز للعمل بقوة**

المستوى التعليمي	مؤشرات التحفيز والدفع نحو العمل المقاولاتي بقوة									
	العائلة		الوسط التعليمي		المحيط الاجتماعي		شبكة العلاقات		التكرار الكلي	النسبة الكلية
متوسط	3	%33.33	/	/	6	%66.67	/	/	9	%100
ثانوي	7	%50	/	/	3	%21.43	4	%28.57	14	%100
جامعي	2	%28.57	4	%57.14	1	%14.28	/	/	7	%100
المجموع	12	%40	4	%13	10	%33	4	%13	30	%100

يبين الجدول أعلاه أن الإتجاه العام قد سجل عند المبحوثين الذين صرحوا بأن العائلة كان لها دور كبير في التحفيز للعمل بشدة من خلال المؤهلات والخبرات المكتسبة من قبلهم بما نسبته 40% نجد فيها نسبة المبحوثين الذي أقروا بأن المؤهلات والخبرات المكتسبة من قبل المحيط الأسري قد توزعت ما بين نسبته 50% ممن لديهم مستوى تعليمي ثانوي، و28.57% ممن لديهم مستوى تعليمي جامعي، 33.33% ممن لديهم مستوى تعليمي متوسط، ويفسر ذلك بأن العائلة تلعب دورا كبيرا واضحا وجليا في دعم أحد أفراد أسرتها إلى مواصلة التعليم وبلوغ مستويات عليا الأمر الذي رفع من مستوى وعي هؤولاء الأفراد وأصبحوا بفضل أسرهم يفكروا بإنشاء مشروع مقاولاتي صغير يعتمدون فيه على إمكانياتهم من اجل الاستمرار.

أما نسبة 33 % منهم فقد أكدوا على أن المحيط الإجتماعي هو المحفز الوحيد لإنشاء مشاريعهم انطلاقا من المستوى التعليمي الذي يمتلكونه، وتوزعت هذه النسبة ما بين نسبة و66.67% ممن لديهم مستوى متوسط، و21.43% ثانوي، و14.28% ممن لديهم مستوى جامعي، ويفسر ذلك بأن النسبة الغالبة هي عند الذين يمتلكون المستوى المتوسط وذلك بفضل مستواهم التعليمي المتدني الذي يتيح لهم التوغل أكثر في المحيط الاجتماعي مما يجعلهم أكثر فهما لواقعهم الإجتماعي والثقافي أكثر ما يكون لدى العائلة مما قد يكسبهم المؤهلات والخبرات المطلوبة لإنشاء مشروع مقاولاتي مهم وناجح.

بينما ترى عينة من المبحوثين قدرها 13% على أن الوسط التعليمي قد اكسبهم الكثير من الخبرات والمعارف حول تأكيد إنشاء مشاريعهم انطلاقا من المستوى التعليمي خاصة أولئك الذين يمتلكون المستوى الجامعي بنسبة كلها بما 57.14%، ويعزى هذا الإختيار إلى وجودهم في بيئة غنية بالمعلومات والمعارف النظرية حول إنشاء المشاريع كحاضنات الأعمال التي تقوم بدور مهم على ما يبدو في غرس فكرة إنشاء المشاريع والحث على امتهان العمل الحر والمقاولاتي للطلبة وما تقوم به من دورات تدريبية وورشات، إضافة إلى وجود الخبراء في المجال من أساتذة ومدربين، زيادة على الإستقلالية التي يعيشونها في الوسط التعليمي مما يجعلهم يفضلون العمل بمفردهم بدلا من وظائف حكومية تحت قيادة مسئولين آخرين حيث يوفر لهم العمل الحر حرية كبيرة في اتخاذ القرارات والخيارات التي تتناسب مع قدراتهم وإمكاناتهم، هذا كله كان محفزا قويا وراء دفع أصحاب تلك المشاريع إلى توأمة المهارات والخبرات المكتسبة من الوسط التعليمي وانعكاسه على مستوى التعليمي لديهم مم كان له دور كبير في التحفيز للعمل بشدة.

بينما جاءت نسبة 13% لتعبر عن المبحوثين الذين أكدوا على أن شبكة العلاقات هي من كانت المحفز الوحيد لإنشاء مشاريعهم انطلاقا من المستوى التعليمي الذي يمتلكونه،

وانحصرت كلية عند المبحوثين الذين يحوزون على المستوى التعليمي الثانوي بما نسبته28.57%.

وقد تطابقت نتيجة هذا الجدول مع دراسة "**حدرباش بشير**" **في مؤشر** شبكة العلاقات مصدر الحصول على المعلومات والمعارف بحيث توصلت إلى أن يتحصل المقاول عبر مختلف علاقاته وانتماءاته للشبكات الاجتماعية على الموارد والمعلومات الضرورية لغرض تسيير وتطوير مؤسسته.

واختلفت في مؤشر دور الروابط والعلاقات الاجتماعية (العائلة، الأقارب، الأصدقاء..) في عملية إنشاء وتسيير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ومؤشر الخصائص الاجتماعية، المهنية، المشكلة لمسارات المقاولين، فدراسة "**حدرباش بشير**" أشارت إلى أن المؤشرات السابقة من العوامل البارزة والمؤدية بهم إلى التوجه نحو النشاط المقاولاتي، أما دراستنا الحالية فأكدت على أن معظم أصحاب المشاريع كانت لديهم هوايات وأفكار إبداعية ابتكاريه حاولوا بلورتها بمفردهم إلى أهداف تتقارب مع الواقع الاجتماعي، كما قاموا بإعداد دراسة مالية واجتماعية لمدى صلاحية فكرة هذا المشروع، وبوجود بعض الإمكانيات والقدرات وحب المهنة شكلت حافزا أساسيا في تجسيدهم لفكرتهم على ارض الواقع.

كما أن المعارف النظرية والعملية والتطلعات والخبرات المستمدة من البحث العلمي ساهمت في ترسيخ فكرة إنشاء مشروع وقيادته بمفردهم ودون الاعتماد على العائلة سواء أن كان هذه الاعتماد اعتمادا كليا أو جزئيا.

علاوة على ذلك فإن وصول الشباب إلى بعض الانجازات في مجال أعمالهم الصغيرة والنجاحات المحققة وإن كانت قليلة فهي تعود إلى وجود روح مقاولاتية أصيلة ورغبة وحب المهنة وثقة في النفس وعوامل إجتماعية أخرى، مع ذلك فإن عملية الوصول إلى تغيرات كبيرة في مجالات متعددة يحتاج إلى دعم كبير وتكامل بين مختلف المستويات كالمحيط

القانوني والاجتماعي، وهذا الطرح يدعمه المدخل النظري الثاني وهو **مدخل المشاركة** القائم على ضرورة المشاركة الكاملة للرجل والمرأة في جميع أنشطة التنمية ولاسيما المجالات الإقتصادية والإجتماعية.

وقد عكست أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 على التركيز على دعم مشاركة الشباب بقوة في عملية التنمية ومن أهم أهدافها ضرورة الوصول لفرص التدريب المهني بشكل منصف وعادل، ويجب أن يستكمل هدف توفير التعليم الابتدائي والثانوي بإتاحة فرص التعليم التقني والمهني الميسور التكلفة والذي يوفر للشباب المهارات اللازمة للعمل وريادة الأعمال.

- **جدول رقم (31): دور حصول المقاول على تكوين مهني في منح معلومات إجراءات التأسيس للمشروع الشخصي**

حصول المقاول على تكوين مهني	اجراءات التأسيس								التكرار الكلي	النسبة الكلية
	شبكة العلاقات		مؤسسات التكوين		قراءات حول الموضوع		المحيط الأسري			
لدي تكوين مهني	7	%33.33	11	%39.52	/	/	3	%14.28	**21**	**%100**
ليس لدي تكوين مهني	1	%11.11	/	/	3	%33.33	5	%55.56	**9**	**%100**
المجموع	**8**	**%26.67**	**11**	**%36.67**	**3**	**%10**	**8**	**%26.67**	**30**	**%100**

يبين الجدل أعلاه أن الإتجاه العام قد سجل عند المبحوثين الذين صرحوا بأنهم قد استفادوا من عدة معلومات ومعارف نظرية وعملية من مؤسسات التكوين المهني والحرفي بنسبة 36.67% مما ساعدهم في إجراءات التأسيس مما يدعم توجهم للتكوين فيها، وهذا

يدل حسب بيانات المبحوثين على أن فكرة إنشاء المشاريع قد لمعت لديهم عندما كانوا يزاولون التكوين فيها، إذ تلعب مؤسسات التكوين مهم كان نوعها دورا بارزا في منح المتربصين مهارات يدوية ومهنية تمكنهم من إنشاء مشروع بشكل سهل دونما معوقات، وتمنحهم القدرة على حل المشكلات وتعالج لديهم كل المخاوف، وتعزز من ثقتهم، وتحفز لديهم الرغبة في المخاطرة بدون تردد، وجاءت مدعمة بنسبة 52.39% منحصرة عند الذين أكدوا على وجود شهادة تكوين مهني لديهم.

أما نسبة 26.67% فقد أكدت على أن الفكرة قد لمعت لديهم انطلاقا من شبكة العلاقات، مدعمة بنسبة 33.33% ممن يمتلكون تكوين مهنيا، ونسبة 11.11% ممن لا يمتلكون تكوين مهني، ومن خلال بياناتهم فإن الذين قد تحصلوا على تكوينا مهنيا لم يكونوا قد فكروا في مشاريعهم وهم يزالون تكوينهم في مؤسسات التكوين إلا أن الفكرة قد جاءتهم زيادة على الشهادات المتحصلين عليها من خلال شبكة العلاقات التي انضموا لها من خريجين سابقين اشتغلوا بنفس النشاط أو من أحد ملاك المشاريع الذين تربصوا عندهم ووجدوا تسهيلات لديهم من قبلهم، أو من قبل احد الأصدقاء، وهذا ما يؤكد على التأثير الإيجابي لتلك الشبكات المختلفة من العلاقات من خلال تزويد المقبلين على إنشاء مشروع بكل الخطوات الضرورية واللازمة للتأسيس وتوعيتهم بالمخاطر التي من شأنها تعريض المشروع للفشل.

أما نسبة 26.67% الأخرى فقد أكدت على أن الفكرة جاءتهم من قبل المحيط الأسري مدعمة بنسبة 55.56% ممن يمتلكون تكوين مهنيا، و نسبة 14.28% ممن لا يمتلكون تكوين مهني، وهذا يعني أن المصدر العائلي هو المهيمن في ذلك وحسبهم فإن ذلك يعود لمسؤوليتهم اتجاه استكمال مشاريع عائلاتهم في نفس الاختصاص وقد تكون في الغالب خدماتية وليست مهنية، أما نسبة 10% من المبحوثين فقد أكدت على أن القراءات المعمقة

حول الموضوع من شأنه أن يزود صاحب المشروع بمعلومات وإحصائيات مهمة حول نجاح المشروع، وإحصاء عوامل النجاح والفشل، ومعرفة كيفية تأسيسه انطلاقا من الفكرة ودراستها دراسة علمية وانتهاء بتطبيقها على أرض الواقع، مدعمة بنسبة 33.33% ممن ليس لديهم تكوينا مهنيا، وما يعزز اتجاه هذه الفئة إذ أن فكرة إنشاء المشاريع قد تستند في الأساس إلى القراءات المعمقة فقط دون اللجوء إلى الحصول على شهادة في الاختصاص، إذ أنها تعد عاملا حاسما في نجاح المشروع وتضيف رصيدا معرفيا معمقا قد لا تجده في معاهد التكوين ومراكز التمهين، خاصة بالنسبة للمشاريع ذات الطابع الخدماتي والتجاري التي تقتصر على المعارف والخبرات العلمية بدرجة كبرى على العملية في إنشاء المشاريع والحفاظ عليها.

وقد اختلفت نتيجة هذه الدراسة في هذا الجدول مع دراسة "**بدراوي سفيان**" في مؤشر دور الشبكات الاجتماعية حيث خلصت نتيجة " بدراوي" إلى أن للعائلة دورا مهما في مختلف القرارات بداية من قرار إنشاء المؤسسة، وبالتالي هذا الأخير هو استجابة للعائلة ويقع تحت تبعيتها.

أما دراستنا فقد أكدت أن الشباب المقاول أصبح اليوم أكثر وعيا وتحررا وقادرا على اتخاذ القرارات والخيارات المناسبة لحياته المهنية والشخصية بمفرده والتي تتوافق وطموحاته وأفكاره المستقبلية بالرغم من قلة بعض الإمكانيات سواء كانت بشرية أو مادية .

• **جدول رقم (32): الخبرة في المجال ودورها في اختيار نوع النشاط عن غيره من الأنشطة**

الخبرة قبل البدء في المشروع	الهدف من اختيار نوع النشاط عن غيره من الانشطة								التكرار الكلي	النسبة الكلية
	يتناسب مع مؤهلات		تمثل فرصة العمل		الرغبة والحماس		الحفاظ على مهنة العائلة			
لدي خبرة	8	%34.78	1	%4.34	8	%34.78	6	26.08%	**23**	**100%**
ليس لدي خبرة	2	%28.57	4	%57.14	1	%14.28	/	/	**7**	**100%**
المجموع	**10**	**%33**	**5**	**%17**	**9**	**%30**	**6**	**%20**	**30**	**100%**

من خلال ملاحظة المعطيات الإحصائية المدونة في الجدول أعلاه، فقد سجل الاتجاه العام ما نسبته 33%من إجمالي عينة البحث ممن صرحوا بأن الهدف من اختيار نوع نشاطهم كان لأنه يتناسب مع مؤهلاتهم انطلاقا من خبرتهم في المجال، مدعمة بنسبة 34.78% ممن لديهم خبرة، و28.57% ممن ليس لديهم خبرة.

أما نسبة 30% فجاءت لتعبر عن الذين أكدوا على أن الهدف كان اعتمادا على رغبتهم وحماستهم في إنشاء مشروعهم، مدعمة بنسبة 34.78%، ونسبة 14.28% ممن لا يمتلكون خبرة، إذ أن استقصاؤهم للمعلومات والمعارف حول الموضوع هو من زاد حماستهم لذلك وكيف تكون الحماسة بدون اللجوء إلى بيانات أكيدة تؤكد صحة اختيارهم.

أما نسبة 20% منهم كان دافعهم للإنشاء هو الحفاظ على مهنة العائلة ومن ذلك اعتمادهم على المصدر العائلي للمعلومات هو من أكسبهم القدرة على اقتحام المشروع وتطبيق فكرته على ارض الواقع، مدعمة بنسبة 62.08 ممن لديهم خبرة،

وجاءت نسبة معتبرة منهم 17% لتعبر عن المبحوثين الذين أكدوا على أن تمثيل مشروعهم كفرصة عمل هو من كان هدفا لإختيار نوع نشاطه،مدعمة بنسبة 57.14%،

ونسبة 4.34%ممن يمتلكون الخبرة، وهذا ما يفسر بأن عنصر الخبرة ضروري توفره في أصحاب العمل كونه يمنحهم القدرة على التحكم في موارد العمل ويجعلهم أكثر تمكنا في إدارته بالشكل المطلوب على عكس أصحاب العمل الذين ينقصهم عامل الخبرة.

نستنتج مما سبق أن إمتلاك الخبرة عند أصحاب المشاريع وممارسة خبرات متنوعة أخرى كالعمل في القطاع الحكومي أو الخاص أو بصفة فردية حرة أو جماعية اكسبهم خبرة كافية ومعلومات وافية جعلتهم أكثر إدراكا ووعيا بما يملكونه من مؤهلات ومهارات وقدرات وقوة وإمكانيات وإحساسا بالرغبات الكامنة فيهم وإحساسا بما هو محيط بهم من فرص عمل ونشاطات عائلية ومشاريع استثمارية في العائلة أو في غيرها من جماعة الأصدقاء وشبكة العلاقات، الأمر الذي جعل من هذه العناصر الكل حسب أهميتها وأولوياتها تساهم في تشكيل كل من اتجاهات ومشاعر وأفكار الأفراد المقبلين على إنشاء مشاريع مقاولاتية إلى اختيار نشاط محدد ومعين دون غيره من الأنشطة الأخرى.

كما تعد عملية تجسيد أفكار وهوايات الشباب في شكل مشاريع صغيرة على أرض الواقع وتحقيق منافع شخصية ومنفعة مجتمعية وتحقيق الثروة وزيادة الإنتاجية ورفع مستوى الوعي الثقافي والحضاري عند الأفراد في تفاعلاتهم وتواصلهم مع مختلف الشرائح المجتمعية من شأنه أن يساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تشيد بها الدول المنتجة والمتطورة علميا وتكنولوجيا، وهذا ما يدعم الطرح النظري **لمنهج التنمية** الذي عالج جملة هذه المؤشرات التي تم التوصل إليها في دراستنا الحالية كالإندماج في الدور الإنتاجي والخروج من دائرة الفقر والبطالة وتحسين مستوى المعيشي والصحي.

- **جدول رقم (33): الخبرة قبل البدء في المشروع كأحد عوامل نجاح المشروع**

الخبرة قبل البدء في المشروع	عوامل نجاح المشروع								التكرار الكلي	السبة الكلية
	شبكة العلاقات		المعارف النظرية والعملية		الثقة بالنفس		القدرات والمؤهلات			
لدي خبرة	/	/	%39.13	9	%17.30	4	%43.47	10	**23**	**100%**
ليس لدي خبرة	4	%57.14	/	/	42.85	3	/	/	**7**	**100%**
المجموع	**4**	**%13.33**	**%30**	**9**	**%23.33**	**7**	**%33.33**	**10**	**30**	**100%**

سجل الاتجاه العام نسبة 33.33% من إجمالي عينة البحث ممن صرحوا بأنهم يملكون الخبرة التي استندت على القدرات والمؤهلات التي امتلكوها مما تحولت لديهم إلى أهم عوامل نجاح مشاريعهم.

وأن 30% منهم كانت المعارف النظرية والعملية من بين أهم عوامل النجاح لديهم مما اكسبهم خبرات مهمة ساعدتهم على إنشاء مشاريعهم في البداية، لتليها نسبة 23.33% من الذين أكدوا على أن الثقة بالنفس هي من أكسبهم الخبرة الكافية لإنجاح مشاريعهم، في مقابل ما نسبته 42.85% من الذين لم يمتلكوا أي خبرة قبل البدء في مشاريعهم، أما الفئة الباقية التي تمثل ما نسبته 13.33% من المبحوثين فأكدوا بأنهم لم يمتلكوا أي خبرات قبل البدء في المشروع وهذا لم يؤثر أبدا على نجاح مشروعهم، إذ اكتسبوا الخبرات الضرورية بعد انطلاق مشاريعهم، ويعزى ذلك إلى أن شبكة العلاقات كانت كافية لهم.

نستنتج من ذلك أن وجود المؤهلات والقدرات في الأفراد وبعض الإمكانيات بفضل الخبرات المتعددة في مجال الحياة العامة والحياة الإقتصادية على وجه الخصوص، وهذا يعزز من زيادة القوة الإيجابية عند الأفراد ويمنحهم القدرة على التحكم في الموارد واستغلالها استغلالا أمثل.

بالإضافة إلى أن توفر عنصر الثقة بالنفس يدفع صاحبه إلى الإنطلاق في العمل في ظل الخبرات المتواجدة والإمكانيات المتاحة، أضف إلى ذلك تواجد المعارف النظرية والعملية بحيث تزود الفرد بالمعلومات الكافية حول كل ما هو موجود في السوق من مواد أولية وموارد، وتسهل عليه معرفة كل إجراءات إنشاء المشروع والحفاظ عليه.

أخير نجد تأثير ومساهمة شبكة العلاقات في مد يد العون والتعاون بمد العديد من الخبرات للأفراد التي تنقصهم خبرات ميدانية ومعارف نظرية في مجال إنشاء مشاريع مقاولاتية صغيرة من أجل إدارتها بالشكل المطلوب.

- **جدول رقم (34): طبيعة المشروع وعلاقته بمتابعة المعارض والصالونات الانتاجية**

طبيعة المشروع	متابعة المعارض والصالونات الانتاجية						التكرار الكلي	النسبة الكلية
	دائما		أحيانا		نادرا			
صناعي	3	%75	1	%11.12	/	/	**4**	**%100**
حرفي	8	%88.88	1	%3	/	/	**9**	**%100**
خدماتي	/	/	5	%71.42	2	%28.58	**7**	**%100**
تجاري	/	/	1	%10	9	%90	**10**	**%100**
المجموع	**11**	**%37**	**8**	**%27**	**11**	**%37**	**30**	**%100**

سجل الاتجاه العام تواليا ما نسبته 37% من عينة البحث صرحوا بأن متابعة المعارض والصالونات الإنتاجية كان دائما، وتوزعت ما بين: نسبته 88.88%منهم ممن صرحوا بأن الذين يتابعونها كانت طبيعة مشروعهم حرفي، ونسبة 75% صناعي، وسجل نفس الإتجاه العام ما نسبته 37% من عينة البحث صرحوا بأن متابعة المعارض والصالونات الإنتاجية كان نادرا ،وتوزعت ما بين: نسبته 28.58% منهم ممن صرحوا بأن

الذين نادرا ما يتابعونها كانت طبيعة مشروعهم خدماتي، ونسبة 90% لكل لمن كانت طبيعة مشروعهم تجاري .

أما نسبة 27% الباقية من إجمالي عينة البحث فقد صرحوا بأن متابعة المعارض والصالونات الإنتاجية كان أحيانا، وتوزعت ما بين: نسبته 71.42% منهم ممن صرحوا بأن الذين يتابعونها كانت طبيعة مشروعهم خدماتي بنسبة، ونسبة 11.12% من عينة البحث لمن كانت طبيعة مشروعهم صناعي، ونسبة 10% تجاري، وحرفي بنسبة 3%.

نستنتج من ذلك أن غالبية المبحوثين كانوا دائما ما يتابعون المعارض والصالونات الإنتاجية لأن نوع مشاريعهم ذو طابع حرفي ويدوي مما جعلهم على اتصال دائم بالمعارض بغرض تسويق منتجاتهم وخدماتهم ونسج العديد من العلاقات مع نفس أصحاب المهنة والإحتكاك بهم بغرض الإستفادة والإفادة بالخبرات وبما هو جديد في عالم الحرف، وبغرض طرح ومناقشة بعض المشاكل والصعوبات مع بعضهم البعض والحرص على ضرورة إجراء اتصال وتنسيق دائمين لتبادل كل ما هو جديد وله علاقة بالعمل وتطوير المشاريع، إذ أكد بعض المبحوثين على أن تلك المعارض والصالونات كن لها دور كبير في إرشادهم وتوجيههم إلى ضرورة إنشاء مشاريعهم وسط تجمعات سكنية كبيرة في وسط المدينة بهدف ممارسة العمل حسب اهتمامات ومتطلبات الزبائن والعملاء.

أما بالنسبة الذين صرحوا بأنهم نادرا ما يتابعون تلك المعارض والصالونات الإنتاجية، فقد رجحوا الأمر لطبيعة مشروعهم ونوع نشاطهم، فهو دائما ما يكون خدماتي أو تجاري إذ لا يحتاجون إلى المعارض والصالونات بقدر ما يحتاجون إلا إعلانات مختلفة عبر الطرق التقليدية أو الحديثة عبر الانترنت ووسائل الإعلام.

2. مناقشة بيانات الفرضية الأولى

– تواجد المشروع المقاولاتي الصغير في موقع جيد يستقطب زبائن كثر وتوفير خدمات كبيرة للمستهلك نفس الوقت من شأنه أن يساهم في إحداث الإستقرار في المشروع، بالإضافة إلى توفر بعض الإمكانات وبعض المقومات الشخصية الواجب توفرها في صاحب المشروع والتي من بينها الجد واليقظة الدائمين وحب المخاطرة والدقة والإتقان في العمل، مع ضرورة توفر عنصر الإبداع والتطوير كعنصران ضروريان لإحداث الإستقرار في المشروع.

– توفر الاستعداد الجيد للعمل والدراسة الجدية لمحيط العمل، وامتلاك المعرفة والشجاعة وسرعة التنقل والحركة لجلب ما هو جديد، ومواكبة التطور لضمان جودة والتطوير في المنتجات وخدمات المشروع.

– تبين نتائج الدراسة فيما يتعلق بمتابعة الصالونات والمعارض والملتقيات الإنتاجية والدورات لأصحاب المشاريع، على أنه يتم متابعتها حسب طبيعة المشروع والهدف منه إذ تحتاج بعض المشاريع نظرا لعمق أهدافها واستراتيجيات إلى متابعة مستمرة لمختلف الصالونات والمعارض والدورات بهدف تسويق المنتجات والأفكار وجلب ما هو جديد ومعرفة كل ما هو في السوق.

– إن الهدف من اختيار أصحاب المشاريع لنشاط معين عن غيره من الأنشطة يعود إلى هواياتهم ورغباتهم وطموحاتهم نحو تحقيق أهداف مشروعه بالدرجة الأولى، وإلى البحث عن الثروة والإستقلالية في اتخاذ القرار في الحياة العامة والاقتصادية على وجه الخصوص، كما يعود أيضا أساس هذا الإختيار إلى الرغبة والميل لممارسة العمل القيادي الحر وليس كعامل بسيط أو موظف عادي في مؤسسة ما، والبحث عن النفوذ الإجتماعي والمناصب القيادية العليا.

– التطور الحادث في مجال التكنولوجيا المعلومات في المجالين الاجتماعي والاقتصادي كان له دور فعال وبارز في الدفع بالشباب نحو العمل الحر والاستثمار الخاص في عدة مجالات، إضافة إلى مؤسسات التعليم العالي والتكوين المهني لاسيما في مجال الحرف اليدوية حيث كان لها دور فعال في غرس فكرة إنشاء مشروع له علاقة بطبيعة التكوين العلمي والمهني المتحصل عليه.

– ساهمت المعارف النظرية والعملية والتطلعات والخبرات في مجال البحث العلمي ولاسيما متابعة التطورات التنموية في المجتمع في تكوين فكرة الانخراط في النشاط الاقتصادي وتحريك عجلة التنمية، الأمر الذي يدل على وجود وعي كبير ساعد في قيادة مشروع استثماري بكل عقلانية وواقعية.

– في خضم وجود مجموعة من الآليات الحكومية والمبادرات المشجعة على الاستثمار ولاسيما عند فئة الشباب الراغبين في العمل لاحظنا ازدياد الرغبة والوعي بجميع الحقوق والواجبات والعزم على الانخراط في مجال العمل بقوة وهذا من شأنه أن يساهم في رفع معدلات النمو.

خلاصة

نستنتج مما سبق بأن الشباب المقاول لديه دوافع نفسية كحب الاطلاع والكشف والمعلومات ونوع من الاستعداد المكتسب من اجل الخروج من الفقر والإندماج في عالم المقاولاتية تحقيق حد لائق من العيش، وأن لديه مستوى متوسط من الثقة والوعي إلا انه مهارات في شبكة علاقات في المحيط، كما تم تسجيل تأثرهم بالتجارب الناجحة مما اكسبهم رغبة ودافع استغلال لكل ما يمتلكونه من قدرات ومهارات وتحويلها إلى انجازات ذات قيمة ومنفعة لهم وهذا ما يسهل نجاح عملية التمكين على المستوى الفردي.

الفصل الرابع

التفاعل الإيجابي مع ما يتطلبه المشروع من شروط التأسيس والتوقع والقيادة في تحسين قدرة الشباب المقاول على الوصول والتحكم في الموارد الإقتصادية.

1. **تحليل بيانات الفرضية الثانية**
2. **مناقشة البيانات**

تمهيد

سيتم تناول أهمية التأثير الإيجابي للتوافق بين القدرات التفاعلية للمقاول مع ما يتطلبه المشروع من مختلف الاستعدادات النظرية والعملية التي تجعله يستمر في تحقيق النجاحات على مستوى عمله، والكشف عن المصادر التي يعتمدها في محاولة ذلك لاسيما الاعتماد على استغلال كل المصادر المحيطة به، زيادة على ضرورة التوفيق بين طبيعة العمل وإدارته للتحكم في مختلف الموارد الاقتصادية المتاحة مع محاولة الكشف عن السبل التي تمكنه من الوصول إليها اعتماد من الإمكانيات والقدرات التي يتوفر عليها.

1. تحليل بيانات الفرضية الثانية

- **جدول رقم (35): وجود استعداد قوي وتخطيط عقلاني لخوض تجربة المقاولة**

وجود استعداد قوي وتخطيط عقلاني لخوض تجربة المقاولة	التكرار			المجموع	النسبة المئوية %
	نوع القطاع	التكرار	النسبة		
لدي استعداد	الثقة بالنفس	7	%29	24	80%
	نيل مكانة اجتماعية	3	%13		
	رغبة وحب المهنة	14	%58		
ليس لدي استعداد				6	20%
المجموع				30	100%

تشير بيانات الجدول أعلاه والمتعلقة بمدى وجود استعداد قوي وتخطيط عقلاني لخوض تجربة المقاولة،إذ أشارت عينة من المبحوثين بما نسبته 80% إلى وجود استعداد قوي وتخطيط عقلاني لخوض تجربة المقاولة، تليها نسبة 29% ممن صرحوا بأن الثقة بالنفس هيمن شكَّل هذا الإستعداد إضافة إلى وجود رغبة وحب المهنة بتقدير 58% والدافع نحو نيل مكانة إجتماعية

يساهم التفاعل الإيجابي مع ما يتطلبه المشروع من شروط التأسيس والتوقع والقيادة في تحسين قدرة الشباب المقاول على الوصول والتحكم في الموارد الإقتصادية.

بنسبة 13%، مقابل نسبة قليلة من عينة البحث كانت أن صرحت بأنه لا يوجد لديها استعداد قوي وتخطيط عقلاني لخوض هذه التجربة، ويفسر ذلك لغياب المهارات العملية والتجارب ونقص الخبرة وكذا بعض الإمكانات المادية في ممارسة العمل بقوة لذلك كن دافعهم للعمل منخفض على عكس الفئة التي كانت وراءها الكثير من التشجيع من طرف عدة جهات كالمحيط الأسري وشبكة العلاقات والدعم الحكومي كل ذلك شكل لها دوافع قوية وأكسبها معلومات جعلتها أكثر قوة على التخطيط والتفكير في تسيير هذه المخاطرة المقاولاتية.

وقد توافقت نتيجة هذا الجدول في مؤشر الاستعداد الرغبة في العمل مع دراسة " **زوينة بوساق**" بحيث خلصت إلى أن توفر الاستعداد الجيد والرغبة في ممارسة العمل الحر وامتلاك المعرفة والشجاعة اللازمتين، والحركة المفعمة بالحيوية والنشاط من شأنه أن يزود صاحب النشاط المقاولاتي بالقدرة والقوة على صناعة خيارات حياتهم المهنية والعائلية أيضا والتصرف فيها بقوة حتى وإن كانت في مواجهة معارضة الآخرين.

نستنتج أن وجود مؤشر الإستعداد والرغبة وحب المهنة وبعض الإمكانيات والقدرات وإن كانت غير كافية وتحتاج إلى تدريب وتطوير هي المحفز الأساسي والدافع القوي الذي يدفع بالشباب المقاول إلى دخول عالم الشغل ولاسيما مباشرة العمل المقاولاتي من خلال تأسيس مشاريع صغيرة مدرة للدخل وتساهم في عملية التنمية الإقتصادية والاجتماعية للمجتمع، إذ أن هذه المحفزات هي الخطوات الأولى في عملية التمكين ثم ازدادت مشاركاتهم واندماجهم في سوق العمل، والنشاط الاقتصادي وتزامن ذلك مع دخول دولة الجزائر مرحلة تنموية جدية شعارها الشباب هم مستقبل التنمية وانعكس ذلك بصفة إيجابية على الشباب بصفة عامة والمقاولاتي بصفة خاصة على المستوى الشخصي والأسري والمجتمع.

قد أظهرت ترسانة القوانين الجديدة التي اعتمدتها الدولة الجزائر في تشجيع الاستثمار في مجال الأعمال الصغير أحدثت تغيرات ملموسة تمثلت في اقتحام العديد من الشباب البطال ذوي

يساهم التفاعل الإيجابي مع ما يتطلبه المشروع من شروط التأسيس والتوقع والقيادة في تحسين قدرة الشباب المقاول على الوصول والتحكم في الموارد الإقتصادية.

الهوايات المتعددة والحرف والمهارات الحرفية والصناعية الدور الإنتاجي والذي كشف عن قوتهم وأبان عن قدرتهم ومهاراتهم في مجالات متعددة ولاسيما في مجال الأعمال الحرة والحرفية واليدوية الأمر الذي يعزز في نهاية المطاف من تحقيق عدة انجازات على عدة مستويات وأصعدة.

- **جدول رقم (36): القائم بالتخطيط لسياسة المشروع**

القائم بالتخطيط لسياسة المشروع	التكرار	النسبة المئوية %
انا بطبيعة الحال	22	%73
احد افراد العائلة	5	%17
احد الاصدقاء	2	%7
استعنت بخبير	1	%3
المجموع	**30**	**100%**

تشير بيانات الجدول أعلاه والمتعلقة بالشخص الذي قام بالتخطيط لسياسة المشروع، إذ أشارت عينة من المبحوثين بما نسبته 73% على أنهم هم من قاموا بمفردهم بالتخطيط لسياسة المشروع، في حين أشارت ما نسبته 20% من المبحوثين بأن احد أفراد العائلة كان له دور أساسي وفعال في التخطيط للقيام المشروع وتأسيسه، تلتها نسبة معتبرة قدرها 7%من عينة البحث صرحوا بأن أحد الأصدقاء كان له دور ومسؤولية اتجاه التخطيط لتأسيس المشروع، وجاءت النسبة لتعبر عن 13% عند متغير الإستعانة بخبير في القيام بعملية التخطيط.

يفسر ذلك بأن الإعتماد على النفس في التخطيط للمشروع هي الأساس الأول الذي يعتمد عليه في الإنطلاق بالمشروع باعتبار أن صاحب المشروع هو المسؤول الوحيد على المشروع وضمان تسيير الفكرة التي سيطرت عليه في البداية والقيام بها بشكل فردي ابتداء من أصالة الفكرة إلى جدية وحداثة المشروع دون الإعتماد على اي شخص آخر، على عكس الفئة التي اعتمدت

يساهم التفاعل الإيجابي مع ما يتطلبه المشروع من شروط التأسيس والتوقع والقيادة في تحسين قدرة الشباب المقاول على الوصول والتحكم في الموارد الإقتصادية.

على أحد أفراد العائلة لسبب الدعم المالي في التمويل الذي اعتمد عليه في تمويل مشروعه أو إستكمال مشروع عائلي كان في الأساس متوارث.

أما الإعتماد على أحد الأصدقاء فيكشف عن مدى دور الصديق في كشف المجاهيل التي قد تخفى على صاحب المشروع ومشاركته للأفكار معه مما قد يجعله في طريق سليمة.

أما الإستعانة بخبير فجاءت بنسبة متدنية وهذا يرجع لعدم وجود الاستشارة القانونية المرخصة في شكل مكاتب ومنظمات الخبرة الموجودة لمثل هذا الغرض بإستثناء حاضنات الأعمال التي تعطي تكوينات خاصة بمثل هذه المشاريع.

- **جدول رقم (37): طبيعة الإشراف في متابعة العمل**

طبيعة الإشراف في متابعة العمل	التكرار	النسبة المئوية %
الإشراف أثناء العمل	6	%20
الاشراف والتوجيه بعد العمل	3	%10
كلاهما	21	%70
المجموع	**30**	**%100**

تشير المعطيات الإحصائية المدونة في الجدول أعلاه والمتعلق بطبيعة الإشراف في متابعة العمل، إذ أشارت عينة من المبحوثين قدرها 70% وهي الفئة الغالبة التي صرحت بأن طريقة الإشراف المتبعة في مراقبة العمل تكون أثناء العمل وبعد الإنتهاء منه في شكل تقييم وتصحيح وتوجيه وهي الطريقة الأمثل للوقوف على مدى تكامل الأعمال وضمان أدائها بطريقة مثالية، في حين صرحت الفئة الباقية من المبحوثين قدرها 20% على أن طريقة الإشراف تكون أثناء العمل فقط، والفئة الباقية الأخرى 10% صرحت بأن طريقة الإشراف تكون بعد العمل.

يساهم التفاعل الإيجابي مع ما يتطلبه المشروع من شروط التأسيس والتوقع والقيادة في تحسين قدرة الشباب المقاول على الوصول والتحكم في الموارد الإقتصادية.

- **جدول رقم (38): حرية المشاركة في اتخاذ قرارات العمل لأحد عمال المشروع**

حرية المشاركة في اتخاذ قرارات العمل لأحد عمال المشروع	التكرار	النسبة المئوية %
أشارك	19	%63
لا أشارك	11	%37
المجموع	**30**	**%100**

تشير بيانات الجدول المبينة أعلاه والمتمثلة في منح حرية المشاركة في اتخاذ قرارات العمل لأحد عمال المشروع، إذ أشارت عينة من المبحوثين قدرها 63% على أن هنالك قبول جيد المقترحات المقدمة من قبل العمال وجعلها في صلب اتخاذ القرارات، في حين أشارت عينة من المبحوثين قدرها 37% صرحت بأنها لا تقبل باقتراحات العمال حول العمل ولا يمكنها الأخذ بها حتى كتوجيهات أو توصيات في عمليات اتخاذ القرارات الخاصة بسياسات المشروع وعملية تطويره.

نفسر ذلك بأن العمل على الأخذ باقتراحات العمال من شانه أن يحسن من أداء الأعمال وتطويرها بما يتماشى مع طبيعة العمل وسياسة نوعية الخدمة وجودتها باعتبار أن العمال هم الركيزة الأساسية الذي يقوم عليه العمل، وهم الأكثر دراية واحتكاكا بالعمل على عكس الفئة التي تتقبل اقتراحاتهم حيث أنها تضطر كل مرة إلى التغيير في العمال بسبب المنازعات على أداء العمل مما يؤثر سلبا على أداء الأعمال ويكلف المشروع خسائر مادية معتبرة خاصة في وجود أصحاب مشاريع لا يمتلكون الدراية الكاملة بموضوع المشروع.

يساهم التفاعل الإيجابي مع ما يتطلبه المشروع من شروط التأسيس والتوقع والقيادة في تحسين قدرة الشباب المقاول على الوصول والتحكم في الموارد الإقتصادية.

- **جدول رقم (39): الحوافز المقدمة للعمال زيادة على الأجور**

الحوافز المقدمة للعمال زيادة على الأجور	التكرار	النسبة المئوية %
مكافئات مالية	19	%63
خدمات اجتماعية	11	%37
المجموع	**30**	**%100**

تشير بيانات الجدول المبينة أعلاه والمتمثلة في الحوافز المقدمة للعمال زيادة على الأجور لعمال المشروع، إذ أشارت عينة من المبحوثين قدرها 63% من أفراد عينة البحث على أن الحوافز المقدمة تكون في شكل مكافآت مالية ويعود هذا إلى طبيعة العمل ونوع الإنتاج حيث يحتاج إلى جهد كبير عضلي وعقلي وإلى ساعات عمل عديدة وإلى الإلتزام الوظيفي وحجم المسؤولية، لذلك يوفر لهم صاحب العمل دائما مكافآت مالية من أجل ضبط عملية الإنتاج وتحقيق قدر كبير من المردودية الإيجابية للمشروع.

في حين صرحت الفئة الباقية من المبحوثين بما نسبته 37 % على أن طبيعة الحوافز المقدمة من قبل صاحب المشروع تكون على شكل خدمات إجتماعية تتمثل في تقديم المساعدات حسب ظروف كل عامل داخل المشروع، لذا يستفيدون من حوافز مشتركة وجماعية أخرى فردية كتقديم مبلغ مالي لشراء أضحية العيد وتقديم سلفيات معتبرة والاستفادة من مزايا المنتجات التي يتم تقديمها للزبائن والمساعدات المالية في الجانب الصحي.

وهذا يعود إلى أخلاق وشخصية صاحب العمل وتعاونه مع عماله من اجل تحقيق المنفعة العامة وتلبية حاجات شخصية لعمال.

يساهم التفاعل الإيجابي مع ما يتطلبه المشروع من شروط التأسيس والتوقع والقيادة في تحسين قدرة الشباب المقاول على الوصول والتحكم في الموارد الإقتصادية.

- **جدول رقم (40): حدود منافسة المنتوج أو خدمات المشروع**

حدود منافسة المنتوج أوخدمات المشروع	التكرار	النسبة المئوية %
محلي	17	%53
وطني	13	%47
المجموع	**30**	**%100**

تشير بيانات الجدول المبينة أعلاه والمتمثلة في حدود منافسة المنتوج أوخدمات المشروع، إذ أشارت عينة من المبحوثين قدرها 53% من أفراد عينة البحث على أن حدود المنافسة تقتصر على المستوى المحلي ويتم الترويج لها حسب كل الطرق التجارية الممكنة لاسيما الوسائل التكنولوجية والانترنت.

في حي صرح باقي المبحوثين ما نسبته 47% على أن حدود المنافسة لمنتجاتها وخدماتها محدودة في المستوى الوطني وهي لأكثر من المستوى المحلي ويتم توزيعها وتوسيعها وتسويقها عبر كامل التراب الوطني وعبر جميع الوسائل الترويجية الممكنة.

وجاءت النسبة معدومة لمؤشر الدولي وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى طبيعة المنتج في حد ذاته وحجم الطلب عليه وإلى درجة طموح صاحب المشروع وتوقعاته وأهدافه العملية وقدراته المادية والبشرية، وإلى حجم المشروع وطبيعة منتجاته وطرق الترويج لها وإن كان هناك طموحات وأهداف مستقبلية لبعض المبحوثين الذي يرغبون بجعل منتجاتهم ممتدة إلى الجانب الدولي في مستقبل الأيام.

وقد أظهر " مدخل التمكين " الذي يهدف إلى تدريب وتعزيز القدرات القيادية والإدارية واتخاذ القرار والتخطيط والتنفيذ، كما يرمي إلى رفع الوعي وتغيير الواقع وفقا لإستراتيجيات طويلة المدى تعتمد على الدعوة والاتصال والقانون، ولاسيما في مجال التفاعلات وتعزيز طرق الاتصال والتنقل

يساهم التفاعل الإيجابي مع ما يتطلبه المشروع من شروط التأسيس والتوقع والقيادة في تحسين قدرة الشباب المقاول على الوصول والتحكم في الموارد الإقتصادية.

والمنافسة إلى ضرورة تدريب وتعزيز القدرات القيادية والإدارية واتخاذ القرار والتخطيط والتنفيذ، كما يرمي إلى رفع الوعي وتغيير الواقع وفقا لإستراتيجيات طويلة المدى تعتمد على الدعوة والاتصال والقانون.

- **جدول رقم (41): الوسائل المعتمد عليها في الترويج للمنتج أو الخدمة وإمكانية وجود الطلب عليها**

الوسائل المعتمد عليها في الترويج للسلعة أو الخدمة	إمكانية وجود طلبات على المنتج أوالخدمة						التكرار الكلي	النسبة الكلية
	دائما		غالبا		أحيانا			
الأنترنت	2	%6.66	1	%3.33	/	/	**3**	**%100**
العلاقات الاجتماعية مع الزبائن والعملاء	4	%13.33	3	%10	2	%6.67	**9**	**%100**
المعارض والصالونات والأسواق	7	%23.33	5	%16.66	5	%16.66	**17**	**%100**
الإعلانات الصحفية والإذاعة والتلفزيونية	/	/	1	%3.33	/	/	**1**	**%100**
المجموع	13	%43.33	10	%33.33	7	%23.33	**30**	**%100**

سجل الإتجاه العام ما نسبته 43.33% من عينة البحث على انه دائما ما يوجد طلب كبير على منتجات المشاريع وخدماتهم اعتمادا على وسائل للترويج للسلعة أو الخدمة موزعة على ما يلي: نسبة 23.33% في المعارض والصالونات، ونسبة 13.33% العلاقات الإجتماعية مع الزبائن والعملاء ، ونسبة 6.66% بالانترنت كما انعدمت نسبة من يعتمدون على الإعلانات الصحفية والإذاعة والتلفزيون.

في حين صرحت نسبة معتبرة من أفراد العينة 33.33% على انه غالبا ما توجد طلبات متكررة ومستمرة على الخدمات والمنتجات إعتمادا على وسائل للترويج للسلعة أو الخدمة موزعة على ما يلي: نسبة 16.66% في المعارض والصالونات، ونسبة 10% بالعلاقات الإجتماعية مع الزبائن والعملاء ، وتساو الاعتماد على الانترنت 6.66% بالانترنت الإعلانات الصحفية والإذاعة والتلفزيون بنسبة 3.33%.

	يساهم التفاعل الإيجابي مع ما يتطلبه المشروع من شروط التأسيس والتوقع والقيادة في تحسين قدرة الشباب المقاول على الوصول والتحكم في الموارد الإقتصادية.

وجاءت نسبة قدرها 23.33% من عينة البحث تؤكد على أنه يوجد طلب على خدمات المشروع ومنتجاته وأحيانا يتوقف الطلب عليها بال'تماد على الوسائل التي اقتصرت على وسيلتين فقط دون غيرهما بنسبة 16.66 المعارض والصالونات ونسبة 6.67% العلاقات الاجتماعية مع الزبائن والعملاء.

ويفسر الطلب الكبير على المنتجات أو الخدمات أصحاب المشاريع وحسب تصريحاتهم إلى إرتباطها بالحاجات الضرورية واليومية للمستهلك سواء أكانت مادة أو معنوية يود قضاءها وهي ضرورية لعيشه واستقراره كمشاريع المخابز ودور الحضانة.

في حين يفسر الطلب المحدود على بعض المنتجات أو الخدمات المقدمة غلى أهميتها النسبية عند المستهلك وفي أوقات موسمية محددة من الزمن، وقد يعود ذلك إلى ركود التجارة وغلاء الأسعار في وقت من الأوقات.

أما بالنسبة للوسائل المعتمد عليها في الترويج للمنتج أو الخدمة، فقد هيمنة الصالونات والمعارض على نسبة كبيرة أشارت عينة من المبحوثين قدرها 56.66% من إجمالي عينة البحث. تلتها العلاقات الإجتماعية مع الزبائن والعملاء بنسبة قدرها 30%، وحصلت الانترنت على نسبة 9.99%، ونسبة 3.33% حصلت عليها الإعلانات الصحفية والإذاعة والتلفزيونية.

ويفسر ذلك على أن الوسيلة الأنجع والأكثر استخداما في الترويج تتعلق بمدى اندماج المقاولين مع محيطهم الاقتصادي والاجتماعي كمتابعة الصالونات والمعارض واحتكاكهم بالمقاولين الآخرين الذين لهم نفس النشاط خاصة.

فيما تعتبر وسيلة الانترنت بجميع وسائطها ومخرجاتها الإعلامية كوسائل التواصل الإجتماعي بدرجة أكبر كأحد الوسائل النامية بسرعة وقد تتجاوز كل ما أسلفناه سابقا مع التطور الحاصل في المجال التكنولوجي والاعتماد أكثر على التقنية.

يساهم التفاعل الإيجابي مع ما يتطلبه المشروع من شروط التأسيس والتوقع والقيادة في تحسين قدرة الشباب المقاول على الوصول والتحكم في الموارد الإقتصادية.

- **جدول رقم (42): مواجهة مشكلات تتعلق بمحيط العمل الداخلية والخارجية**

المتغير	نوع المشكلات			التكرار	النسبة
دائما	مشكلات مع الزبائن والعملاء	6	20%	22	%73,33
	مشكلات مع العمال	4	13,33%		
	مشكلات عائلية وشخصية	2	6,67%		
	مشكلات إدارية في المحيط القانوني والتنظيمي	6	20%		
	مشكلات أمنية داخلية وخارجية	2	%6.67		
	مشكلات مع المؤجرين والجيران	2	%6.67		
نادرا	**8**				**26,67%**
المجموع	**30**				**100%**

تشير بيانات الجدول المبينة أعلاه والمتمثلة في مواجهة مشكلات تتعلق بمحيط عملك الداخلي والخارجي،أن ما نسبته 73,33% من إجمالي عينة البحث قد أكدت على أنه دائما وبشكل مستمر يتم رصد مشكلات في محيط العمل الداخلي والخارجي منها مشكلات أكثر مع الزبائن والعملاء بنسبة20% ومشكلات مع العمال بنسبة قدرها13.33%، ومشكلات عائلية وشخصية بنسبة 6.67%، وبنفس النسبة مؤشر مشكلات مع المؤجرين والجيران كالنزعات حول الضوضاء والضجيج ومواقف السيارات والزيادة في كلفة الإيجار السنوي بنسبة 6.67%.

وأن هنالك مشكلات أمنية داخلية وخارجية بنسبة 6.67% كتحديات السرقة وتحديات إجراءات الأمن والسلامة داخل محل المشروع.

كما أن هنالك مشكلات إدارية في المحيط القانوني والتنظيمي بنسبة 20% تتعلق في مجملها بتحديات الرقابة وتكاليف الضرائب واقتطاعات صناديق الضمان الإجتماعي والتقاعد

يساهم التفاعل الإيجابي مع ما يتطلبه المشروع من شروط التأسيس والتوقع والقيادة في تحسين قدرة الشباب المقاول على الوصول والتحكم في الموارد الإقتصادية.

وشركة سونلغاز، وتسوية المشكلات المكانية مع مصالح البلدية في تسوية الطرق وضع حد للحفر والقمامة، وذلك حسب المعطيات يفسر بأن المشاريع المقاولاتية تتواجد في بيئة ومحيط اجتماعي وقانوني مليء بالتحديات والصعوبات وصاحب المشروع تراه يعمل جاهدا في ظل الإمكانات المادية والبشرية المتاحة في تخطي تلك العقبات والسير نحو تحقيق الأهداف المتوقعة في بداية العمل، وهم غالبا ما يواجهون مشاكل داخلية وخارجية في محيط العمل وهذا يعود إلى طبيعة ونوع وحجم المشاريع وموقعها في المحيط القانوني والتنظيمي وللخدمات والمنتجات التي يقدمونها وكذلك الموارد التي تعمل وتسهر على ضمان نجاح المشروع.

أما نسبة 26.67% فجاءت لتعبر عن الذين صرحوا بأنه نادرا ما توجد لديهم مشاكل في محيط العمل الداخلي والخارجي، وهذا يعود حسب تصريحاتهم إلى أن توفر الإمكانات المادية والبشرية، ووجود المشروع في موقع استراتيجي يسهل بداية العمل ويحافظ على نمو المشروع واستمراريته وبالتالي تجنب الوقوع في العديد من المشكلات والسيطرة عليها في الوقت المناسب، زيادة على الإلتزام الحقيقي بدفع الحقوق إلى مستحقيها المختلفين زبائن كانوا أم مصالح إدارية، وأن التعامل باحترام مع المحيط الإجتماعي قد يجنب المشروع الوقوع في تصادم مميت مع الجيران وأصحاب المحلات المؤجرة.

- **جدول رقم (43): الوسائل التي يعتمد عليها المقاول في التغلب على المشكلات**

الوسائل التي يعتمد عليها المقاول في التغلب على المشكلات	التكرار	النسبة المئوية %
الانضباط والتحلي بروح المسؤولية وإعادة تنظيم الأمور	19	%63
اللجوء على شبكة الدعم والصعاب والخبرة في نفس المقام	11	%37
المجموع	**30**	**%100**

تشير بيانات الجدول أعلاه المتعلقة بالوسائل التي تم الاعتماد عليها في التغلب على المشكلات العمل والداخلية والخارجية، إذ أشارت ما نسبته 63% من إجمالي عينة البحث إلى أن

يساهم التفاعل الإيجابي مع ما يتطلبه المشروع من شروط التأسيس والتوقع والقيادة في تحسين قدرة الشباب المقاول على الوصول والتحكم في الموارد الإقتصادية.

وجود عنصر الانضباط والتحلي بروح المسؤولية وإعادة تنظيم الأمور من بين الأدوات الأساسية والضرورية التي تجعل المشاريع وعمالها أكثر تحكما في إدارة وتنظيم العمل وتحقيق أهداف المشروع، تليها نسبة معتبرة قدرها 37% من أفراد العينة صرحت بأن تواجد شبكة العلاقات ودعمها وتوفر عنصر الخبرة والمهارة من شأنه أن يجعل أصحاب المشاريع في غنى عن مصاعب تلك المشكلات، كما يسهل عليهم الخوض في تجربة المقاولة والسيطرة على جميع الصعوبات التي تعترض سير عملهم وتجعلهم أكثر تحكما وقدرة على حل جميع المشكلات مهما كانت كبيرة وكثيرة في نفس الوقت.

- **جدول رقم (44): توقعات بالتوسع في المشروع مستقبلا وزيادة التنوع في مجالاته**

توقعات بالتوسع في المشروع مستقبلا وزيادة التنوع في مجالاته بناء على حجم الموارد المتاحة	التكرار	النسبة المئوية %
أستطيع بالنظر إلى توفر موارد المشروع الضرورية بالشكل الكافي	16	%53
لا أستطيع بالنظر إلى عدم توفر موارد المشروع الضرورية بالشكل الكافي	14	%47
المجموع	**30**	**%100**

تشير النتائج والمعطيات الإحصائية المدونة في الجدول أعلاه المتعلقة بمتغير التوقع في عملية توسيع المشروع المقاولاتي مستقبلا وزيادة التنوع في مجالاته، إذ أشارت ما نسبته 53% من إجمالي عينة البحث إلى أنه يوجد الإمكانيات بشكل كافي بمعنى موارد المشروع الضرورية أثناء التأسيس يساعد بشكل كافي مستقبلا في توسيع المشروع وتطويره، وهذا راجع إلى توفر عنصر الخبرة والمهارة إذ أن تواجدها في صاحب المشروع وموارده قد يتيح له التحكم والتمكين في استمرارية مشروعه وزيادة الاستثمار في مختلف المجالات، في حين صرحت عينة من مجتمع البحث قدرها 47% بأن الإمكانيات التي ساهمت في تأسيس المشروع أصبحت غير متوفرة

بالشكل الكافي الذي يسمح لهم مستقبلا في توسيع وتطوير مشروعهم أكثر من الوقت الحالي، ويعود هذا النقص حسب تصريحات المبحوثين إلى وجود المشروع في محيط غير محفز بالشكل الكافي.

الجدول رقم(45): دوافع اختيار نوع النشاط عن غيره وعلاقته بخلق الاستعداد لخوض تجربة المقاولة.

دوافع اختيار نوع النشاط عن غيره	خلق استعداد قوي لخوض تجربة المقاولة				التكرار	النسبة
	نعم		لا			
يتناسب مع مؤهلات	10	%100	/	/	**10**	**%100**
تمثل فرصة عمل	1	%20	4	%80	**5**	**%100**
الرغبة والحماس	9	%100	/	/	**9**	**%100**
المحافظة على مهنة العائلة	4	%66.67	2	%33.33	**6**	**%100**
المجموع	**24**	**%80**	**6**	**%20**	**30**	**%100**

تكشف لنا بيانات الجدول أعلاه أن الإتجاه العام قد سجل عند المبحوثين الذين صرحوا بان لديه استعداد قوي لخوض تجربة المقاولة وذلك بما نسبته 80% التي نجد فيها أن نسبة المبحوثين الذين يرون بأن هذا الإستعداد يبرز من وراء وجود مجموعة من المؤهلات بحيث تمكن صاحبها من منحه القدرة على التحكم في إدارة العمل وقيادته بشكل فعال بنسبة 100%، تليها نسبة 100%من الذين صرحوا بأن توفر عنصر الحماسة والرغبة كان دافعا قويا في الإسراع بإطلاق في التخطيط لإنشاء المشروع ومباشرة العمل بكل عزم وقوة وإرادة وشجاعة، تليها نسبة أخرى من عينة البحث قدرها 66.67% أكدوا على أن توفر فكرة المحافظة على مهنة العائلة كأحد العادات والممارسة الثقافية المترسخة في أفراد العائلة الواحدة بلورة تشكل استعداد قوي لإنشاء مشروع شبيه

أو مخالف لمشروع العائلة المتوارث عبر عدة أسر، جاءت نسبة 20% وهي قليلة جدا من المبحوثين الذين صرحوا على أن فكرة تأسيس المشروع المقاولاتي تمثل بالنسبة لهم فرصة عمل استثمارية يجب اغتنامها كفرصة فريدة من نوعها في ظل وجود مجموعة من الإمكانيات التي وجب عليها استغلالها أحسن استغلال لتحقيق أهداف واقعية تساهم في تحقيق منفعة عامة وأخرى شخصية، بينما هناك من صرحوا بأنهم عندما تبلورت لديهم فكرة تأسيس مشروع مقاولاتي لم يكن لديهم إستعداد قوي لخوض تجربة المقاولة وذلك بنسبة 20% من إجمالي عينة البحث توزعت ما بين نسبة 80% من المبحوثين الذين صرحوا بأنها تمثل فرصة عمل بالنسبة لهم وبين 33.33% ممن رأوا بأنهم وجب عليهم الحفاظ على مهنة العائلة وتراثها، الأمر الذي يدل على أن فكرة التأسيس لم تكن فردية لصاحب المشروع فقط وإنما كانت بشراكة مع احد أفراد العائلة وشبكة العلاقات عن طريق إقناع أحد الأفراد على مباشرة هذا العمل كونه يمثل فكرة عمل ريادية واستثمارية تقود العائلة إلى النجاح على عدة مستويات.

- **الجدول رقم (46): دور الخبرة قبل البدء في المشروع في تحديد طبيعة الإشراف المناسبة**

الخبرة قبل البدء في المشروع	تحديد طبيعة الاشراف المناسبة						التكرار الكلي	النسبة الكلية
	الاشراف اثناء العمل		الاشراف والوجيه في العمل		كلاهما			
لدي خبرة	4	%17.40	3	%13.04	16	%69.56	23	%100
ليس لدي خبرة	2	%28.57	/	/	5	%71.43	7	%100
المجموع	**6**	**%20**	**3**	**%10**	**21**	**%70**	**30**	**%100**

يبين الجدول أعلاه أن الإتجاه العام قد سجل عند المبحوثين الذين صرحوا بان طبيعة الإشراف في العمل تأخذ طابعها المزدوج بمعنى يتم الإشراف والتوجيه في العمل أثناء وبعد

الانتهاء من العمل وذلك بنسبة 70% مدعمة بنسبة 69.56% من المبحوثين المتحصلين على خبرة قبل بدء بالمشروع فقد أثرت كل الخبرات المكتسبة بشكل إيجابي في تحديد نوع وظيفة الإشراف في العمل، الأمر الذي نتج عنه تحقيق منافع ومكاسب عديدة تتعلق بالأهداف الرئيسية للمشروع، مقابل نسبة71.43% من المبحوثين الذين لا يمتلكون الخبرة المناسبة قبل تأسيس مشروعهم ومع ذلك كان اختيارهم لطبيعة الإشراف على العمل قبل وبعد الانتهاء منه، ويعود ذلك إلى إكتشافهم لأخطاء متكررة ومتعلقة بإنتاجية العمل التي تتطلب التعامل معها آنيا، لذلك تم إعتماد هذا النوع من الإشراف، أما نسبة 20%من إجمالي عينة البحث فقد أكدت على أن نوع الإشراف المناسب والمعتمد في المشروع هو الإشراف أثناء العمل مباشرة وهذا ما يؤدي إلى تدارك وتصحيح الأخطاء في وقتها وعدم تراكمها لتشكل خطرا يعرقل تحقيق الأهداف ويخفف من وتيرة النمو والتقدم والحد من المنافسة، وبالتالي عدم تحقيق نجاحات في عناصر التمكين كالمعرفة والتحكم في الموارد وتحقيق الإنجازات بحيث توزعت تلك النسبة على نسبة 17.40%من المبحوثين لديهم الخبرات قبل البدء في المشروع وبين28.57% ممن صرحوا بأنهم لا يملكون خبرة، ويعزى هذا الإختيار إلى وجود عوامل أخرى كانت دافعا قويا وراء دفع أصحاب المشاريع إلى اختيار قرارات مهمة وعقلانية تخدم أهداف المشروع بصورة فعالة وأكثر واقعية.

وأخيرا جاءت نسبة معتبرة من المبحوثين قدرها 10% صرحت بأن على أن نوع الإشراف يكون بعد العمل وانحصرت في فئة المبحوثين الذين كانوا يمتلكون خبرة في العمل قبل بدء لمشروع، إذ أن السبب وراء اختيار هذا النوع من الإشراف يعود إلى أهداف المشروع وطريقة تنفيذها واضحة وبسيطة وغير معقدة ولا تحتاج إلى فهم كثير وخبرات كبيرة وواسعة أكثر مما تحتاج إلى ترتيب وتنظيم، لذلك تكون الأخطاء في العمل قليلة ولا تستدعي القلق والمراقبة اللصيقة على موارد العمل.

يساهم التفاعل الإيجابي مع ما يتطلبه المشروع من شروط التأسيس والتوقع والقيادة في تحسين قدرة الشباب المقاول على الوصول والتحكم في الموارد الإقتصادية.

الجدول رقم (47): دور الخبرة قبل بدء المشروع في تحديد درجة الحرية للمشاركة في قرارات العمل

الخبرة قبل البدء في المشروع	تحديد درجة الحرية للمشاركة في قرارات العمل				التكرار	النسبة
	نعم		لا			
لدي خبرة	10	%43.47	13	%56.53	23	%100
ليس لدي خبرة	2	%28.57	5	%71.43	7	%100
المجموع	**12**	**%40**	**18**	**%60**	**30**	**%100**

سجل الاتجاه العام نسبة 60% من إجمالي عينة البحث ممن صرحوا بأنه لا توجد لديهم حرية مشاركة العمال في قرارات العمل وتوزعت بين ما نسبته 56.43%من المبحوثين الذي يملكون الخبرة في ميدان العمل لكن لا يسمحون للعمال بالمشاركة في قرارات العمل مقابل ما نسبته 71.43% من المبحوثين الذين لا يملكون خبرات قبل البدء في المشروع، ونفسر ذلك بأن الخبرة التي اكتسبها بعض عمال المشروع لا توجد لها علاقة مع أهداف المشروع الحالي، وبالتالي لا تتوفر لديهم المعارف والمعلومات المهمة ويسجلون نقصا فادحا في بعض المهارات كالتعامل والتواصل والتفاعل مع الآخرين بشكل جيد لذلك يتم استبعاد العمال بشكل كلي من المشاركة في قرارات العمل، بينما سجلت نسبة من المبحوثين قدرها 40% صرحت على أن هناك تفويض ومنح حرية لبعض عمال المشروع للمشاركة في قرارات العمل وتوزعت ما بين نسبته 43.47% من أفراد العينة ممن لديهم خبرات قبل البدء في العمل وتم التفويض لهم بحرية للمشاركة في قرارات العمل، وهذا يعود إلى درجة وعي مناسبة وثقة معتبرة من طرف أصحاب المشاريع في بعض عمالهم الأمر الذي يعزز من وجود قيادة تشاركية وديناميكية وتفاعلية أكثر في ميدان العمل، وهذا من شانه أن يعزز من تحقيق عملية التمكين التي تنشد عنصر المشاركة الفعالة في الميدان وتحقيق التنمية في ظل وجود نفس المبدأ، وبين ما نسبة قدرها 7% لا تمتلك خبرة قبل بدء

المشروع لكنها كانت لديها فرصة في إعطاء اقتراحات تمت دراستها وقبولها بعد تعديلها وتصحيحها والعمل به في سياسة المشروع.

- **رقم (48): السن وعلاقته بالقائم الذي خطط للمشروع**

السن	القائم بالتخطيط لسياسة المشروع								التكرار الكلي	النسبة الكلية
	أنا بطبيعة الحال		احد أفراد العائلة		احد الأصدقاء		الاستعانة بخبير			
20-30	7	%58.33	4	%33.33	1	%8.33	0	%0	12	%100
40-30	15	%83.33	1	%5.56	1	%5.56	1	%5.56	18	%100
المجموع	**22**	**%73.33**	**5**	**%16.67**	**2**	**%6.67**	**1**	**%3.33**	**30**	**%100**

سجل الإتجاه العام لمتغير السن وعلاقته بالشخص الذي قام بالتخطيط لسياسة المشروع ما نسبته 73.33% من إجمالي العينة ممن صرحوا بأنهم قاموا بمفردهم بعملية التخطيط لسياسة المشروع، مدعمة بنسبة 83.33% ممن يتراوح سنهم ما بين 30-40 ونسبة 58.33% ممن يتراوح سنهم ما بين 20-30%.

وجاءت نسبة معتبرة قدرها 16.67% من المبحوثين الذين صرحوا على استعانوا بأحد أفراد العائلة أثناء عملية التخطيط لسياسة المشروع، مدعمة بنسبة 33.33% من المبحوثين ممن تتراوح أعمارهم ما بين 20-30 سنة ونسبة 5.56% ممن يتراوح سنهم ما بين 30-40 سنة.

وجاءت نسبة قليلة قدرها 6.67%من إجمالي العينة ممن صرحوا بأنهم استعانوا بأحد أصدقاء من شبكة العلاقات وتم إشراكه فعلا في عملية التخطيط، بحيث توزعت منها نسبة 8.33% ممن تتراوح أعمارهم ما بين 20-30 سنة، و5.56% ممن تتراوح أعمارهم ما بين 30-40 سنة.

يساهم التفاعل الإيجابي مع ما يتطلبه المشروع من شروط التأسيس والتوقع والقيادة في تحسين قدرة الشباب المقاول على الوصول والتحكم في الموارد الإقتصادية.

وأخيرا جاءت نسبة ضئيلة جدا من المبحوثين الذين صرحوا بأنهم استعانوا بخبير في عملية التخطيط لسياسة المشروع بنسبة 3.33% مدعمة بنسبة 5.59% من المبحوثين تتراوح أعمارهم ما بين 30-40 سنة.

ويمكن تفسير أن اغلب المبحوثين قد قاموا بالتخطيط لسياسة المشروع بمفردهم دون الاستعانة بالآخرين في إدارة الأعمال والمشاريع الصغيرة، إلى أنهم يتمتعون بثقة عالية في أنفسهم نتيجة نضجهم العقلي والمعرفي والنفسي وتحكمهم في خياراتهم الشخصية والمهنية، وفي قدراتهم والإيمان القوي بشجاعتهم ورغبتهم وحماسهم لممارسة العمل القيادي كالقدرة على التسيير والتنظيم والتخطيط العقلاني لسياسة المشروع.

وأما بالنسبة إلى الاستعانة بأحد الأطراف الغير معنيين فقد يرجع إلى نقص المعرفة لديهم أو إلى نقص المعلومات الكاملة عن كيفية إنشاء المشاريع وقيادتها، وكذلك لصغر سنهم وعد اكتمال نضجهم النفسي والمعرفي والذي له علاقة وطيدة باتخاذ القرارات المصيرية في حياتهم المهنية والشخصية.

جدول رقم (49): دور الخبرة المهنية في التغلب على المشكلات التي تعترض سير العمل

الخبرة	الوسائل التي اعتمدت عليها في التغلب على المشكلات				التكرار الكلي	النسبة الكلية
	الانضباط والتحلي بالمسؤولية		اللجوء الى شبكة الدعم والخبرة			
توجد لدي خبرة	14	%60.87	9	%39.13	**23**	**%100**
لا توجد لدي خبرة	5	%71.43	2	%28.57	**7**	**%100**
المجموع	**19**	**%63.33**	**11**	**%36.67**	**30**	**%100**

سجل الاتجاه العام ما نسبته 63.33% من إجمالي العينة ممن صرحوا بأن الوسيلة التي تم الاعتماد عليها في التغلب على المشكلات التي تعترض سير العمل هي التحلي بالانضباط وروح المسؤولية منها نسبة 71.43% من المبحوثين الذين لا توجد لديهم خبرة في مجال العمل

يساهم التفاعل الإيجابي مع ما يتطلبه المشروع من شروط التأسيس والتوقع والقيادة في تحسين قدرة الشباب المقاول على الوصول والتحكم في الموارد الإقتصادية.

المقاولاتي لكنهم يتمتعون بروح المسؤولية وهذا يعود إلى تنشئتهم الاجتماعية من طرف الأسرة ونسبة 60.87% من المبحوثين الذين صرحوا بأنهم يمتلكون خبرة في مجال العمل المقاولاتي الأمر الذي جعلهم أكثر إحساسا بالإنضباط والمسؤولية لاسيما في المشاريع ذات الطبيعة الحرفية.

وجاءت نسبة معتبرة من إجمالي عينة البحث قدرها 36.67% لتصرح بأن الوسيلة التي يتم الاعتماد عليها في التغلب على المشكلات وحلها خاصة تلك التي تعترض سير العمل هي اللجوء إلى شبكة العلاقات، والاستعانة بخبراتهم والاستفادة منها في حل المشكلات، وقد توزعت بين ما نسبته 39.13% من المبحوثين الذين لديهم خبرة في مجال العمل، ونسبة 28.57%ممن لا توجد لديهم خبرة.

لذا فإن توفر الصرامة والالتزام وروح المسؤولية في شخصية صاحب العمل والتي مصدرها التنشئة الاجتماعية لهؤلاء الأفراد من العناصر الضرورية لقيام المشروع وضمان استمراريته وهو من أهم عناصر التمكين، إضافة إلى توفر عنصر الخبرة الذي يساعد بدوره في عملية كشف الأخطاء وتوقعها قبل حدوثها ومحاولة تدارك الأمر في أوانه وضمان تحدي استمرار المشروع وتجاوز الفشل.

2. مناقشة بيانات الفرضية الثانية

– توضح نتائج غالبية المبحوثين في متغير مدى وجود إستعداد قوي لخوض تجربة المقاولة أن توفر عنصر الرغبة والحماسة يعدان دافعان قويان في التخطيط لتنفيذ المشروع فعليا ومباشرة العمل بكل عزم وقوة، وأن إرادة وحب العمل والصبر على مواجهة التحديات والاستعداد الجيد هي كلها عناصر تساعد في دخول عالم المقاولة وإدارة الأعمال بالشكل المطلوب.

– طبيعة الفكرة ومقاربة أهدافها للواقع الاجتماعي، والتكيف مع المتغيرات التي تحدث داخل الأبنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية يجعلها أكثر مرونة وتمنحها دافعا قويا نحو النجاح.

يساهم التفاعل الإيجابي مع ما يتطلبه المشروع من شروط التأسيس والتوقع والقيادة في تحسين قدرة الشباب المقاول على الوصول والتحكم في الموارد الإقتصادية.

– يملك المبحوثين مهارات قيادية جعلتهم أكثر تحكما في مسار العمل وأكثر عقلانية بدون تردد في اتخاذ قرارات مناسبة تتوافق مع ما هو موجود في العمل وذلك حسب نطاق موارد العمل وقدراتهم.

– –توفر عنصر التواصل الفعال في التعامل مع عمال المشروع هو العنصر الأساسي الذي جعل الشباب الجزائري المقاول ناجحين في إدارة مشاريعهم بالشكل المطلوب.

– الاعتماد على طريقة الإشراف أثناء العمل والمراقبة والتقييم بعد الإنتهاء منه أيضا بهدف تثمين موارد العمل والحرص على استقلالها بشكل أحسن مكن الشباب الجزائري المقاول من تفادي الأخطاء وتداركها في الوقت المحدد.

– غالبية أصحاب المشاريع لديهم خبرات واطلاع دائم حول مستجدات الموارد سواء المادية منها أو البشرية الأمر الذي يجعلهم دائما على حذر ويقظة دائمتين بهدف تفادي الوقوع في الأخطاء التي تهدد استمرارية مشاريعهم.

– نلمس رغبة شديدة في ممارسة العمل القيادي والإشراف بشكل مباشر على فريق العمل والبحث عن المكانة الاجتماعية.

– التطور التكنولوجي والرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي كان لها دورا بارزا وفعالا في خلق استعداد محفز في تفكير الشباب وخاصة البطالين منهم نحو الدخول إلى عالم الاستثمار الخاص.

خلاصة

نستنتج بأن التأثير الإيجابي للتوافق بين القدرات التفاعلية للمقاول مع متطلبات المشروع له أهمية عظمى في الوصول إلى الموارد الاقتصادية والتحكم فيها ومن ثمة تحقيق عملية التمكين في ظل الإمكانيات المتاحة.

الفصل الخامس

مساهمة مؤسسات الدعم والمرافقة في منح الشباب المقاول القدرة على إحداث تغييرات في حياتهم على المستوى الفردي والأسرة.

1. تحليل بيانات الفرضية الثالثة
2. مناقشة البيانات

تمهيد:

نتناول في هذا الفصل مساهمة الخدمات الحكومية في مجال تشجيع الشباب المقاول في إحداث تغييرات على مستوى المشروع، وذلك من خلال رصدنا لمختلف التسهيلات والخدمات المقدمة من طرف الدولة لمشاريع الشباب المقاول ومساهمة ذلك في منحهم القدرة على إحداث تغييرات في حياتهم على المستوى الفردي والعمل والمجتمع.

1. تحليل بيانات الفرضية الثالثة

- **الجدول رقم(50): المساهمة من جميع وكالات الدعم**

المساهمة من جميع وكالات الدعم				التكرار الكلي	النسبة الكلية
استفدت	الوكالات الحكومية للدعم	3	10%	**9**	**30%**
	مساهمة جماعية	6	20%		
لم استفد	**21**				
المجموع	**30**				**100%**

تشير بيانات الجدول المدونة أعلاه والمتعلقة بمدى استفادة أفراد العينة من جميع وكالات الدعم،إلى أن غالبية المبحوثين صرحوا بأن مشروعهم الذي تم تأسيسه كان من دون اللجوء إلى وكالات الدعم بما نسبته 70% ويعود هذا إلى أن أفراد عينة البحث لديهم اعتماد ذاتي على أنفسهم في عملية الإنشاء والتعمير وحتى التوسيع والتطوير، الأمر الذي يدلل على وجود روح مقاولاتية وثقة عالية بالنفس وتوفر قدرات وإمكانيات جعلت منهم قادة أكفاء على مشاريعهم من جميع النواحي، في حين صرحت عينة من مجتمع البحث قدرها 30% على أنهم حصلوا على مساعدات مالية من وكالات الدعم منها نسبة 10% حصلوا على مساعدات مالية من وكالات الدعم الحكومية ونسبة 20% حصلوا على مساعدات مالية من مساهمات جماعية، ويعود ذلك إلى أن بعض أفراد عينة البحث صرحوا بأن مشاريعهم

تحتاج للدعم المالي من تجهيزات للقيام المشروع ولذلك تم اللجوء إلى وكالات الدعم مهما كان نوعها.

- **الجدول رقم(51): دور النظام البنكي في تشجيع بروز مشاريع المقاولاتية**

دور النظام البنكي في تشجيع بروز مشاريع المقاولاتية	التكرار	النسبة المئوية %
له دور مشجع	27	90%
ليس له دور مشجع	3	10%
المجموع	**30**	**100%**

تشير بيانات الجدول أعلاه والمتعلقة بمتغير النظام البنكي ودوره في تشجيع الشباب المقاول على تأسيس مشاريع مقاولاتية، إلى أن غالبية المبحوثين أكدوا على أن النظام البنكي له دور إيجابي في تشجيع الشباب على اقتحام عالم المقاولاتية لعدة امتيازات مادية وتسهيلات جبائية ضريبية، الأمر الذي جعل من أصحاب المشاريع تلجأ بشدة إلى سلفية النظام البنكي خاصة تلك التي تتطلب دعما ماليا كبيرا وعرفت توسعا ملحوظا كالمشاريع الصناعية والخدماتية.

في حين صرحت نسبة ضئيلة قدرها 10% من عينة البحث على أن النظام البنكي غير مشجع على بروز مشاريع مقاولاتية ويعود ذلك حسب تصريحاتهم إلى وجود عدة شروط لا تخدم أهداف جميع الفئات الراغبة في تأسيس المشاريع المقاولاتية كالإلتزام بدفع فوائد لا طائل منها مما يتعارض مع قيمهم ومعتقداتهم، ناهيك عن المشكلات البيروقراطية التي تتطلب وقت كبير ومعالجة أكثر، وهناك من البنوك من يشترط فتح حسابات توفير تلزم صاحب المشروع في الالتزام بها، زيادة على نجاحاتهم هم في ضمان نجاح مشاريعهم اعتمادا على أنفسهم.

وفي هذا المجال بينت"وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي"في **برنامج ومخطط عمل الحكومة الجزائرية في مجال التشغيل ومحاربة البطالة:** بأن الجهود إتجهت أساسا نحو تعزيز الاستثمار في القطاعات المحدثة للشغل وتحسين محيط المؤسسة من أجل تقليص نسبة البطالة لاسيما عند الشباب.ذ

- **الجدول رقم(52): التأثير الإيجابي للمحيط القانوني على نمو المشروع**

التأثير الإيجابي للمحيط القانوني على نمو المشروع	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	26	87%
لا	4	13%
المجموع	30	100%

تبين بيانات الجدول أعلاه والمتعلقة بمدى التأثير على المشروع على المحيط القانوني، إذ أشارت غالبية المبحوثين بنسبة قدرها 87% على أن المحيط القانوني كان له تأثير إيجابي على المشاريع المقاولاتية المؤسسة من طرف الشباب المقاول، ويفسر ذلك بأن غالبية المشاريع المؤسسة أنشئت بتخطيط جيد وعقلاني مدروس من الناحية القانونية بناء على الوضع القانوني السائد والمقصود شروط التأسيس وملائمة النشاطات لما هو متاح حسب الإجراءات القانونية المعتمدة لهذا الشأن، إضافة إلى أنها لم تتعثر ماليا نظرا لوجود إمكانات مادية معتبرة، وموارد مشجعة على الاستثمار (التسهيلات القانونية والإجراءات السريعة) منحت أصحاب المشاريع القدرة على التحكم في ميزانية المشروع بشكل جيد والدفع بالمشروع نحو التقدم والإستمرار.

في حيث صرحت نسبة ضئيلة من عينة البحث قدرها 13% من أن مشاريعهم لم تكن لتحفز مع المحيط القانوني السائد ولم يكن له تأثيرا ايجابي عليهم في بداية النشاط، ويعود ذلك لتعثرها بعض الوقت لأسباب عدم النجاح في توفير السيولة المالية بشكل دائم، ونقص

بعض التجهيزات التي تدعم استمرار وديمومة المشروع ما جعلها تتأخر عن التقدم لكنها تجاوزت كل هذه التحديات وسارت في طريق محفوظ بناء على تمويله الذاتي للمشاريع مع المشي جنبا بجنب مع جميع الإجراءات القانونية الموجود دون الإخلال بجميع المتطلبات القانونية المطلوبة منهم، من جهة أخرى يمكن تفسير هذا التأثير الايجابي من طرف المحيط القانوني على نمو المشروع بالدعم المرافقة والتمويل بالتصريح التي اعتمدته : "**وزراة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي**"في هذا المؤشر من خلال:

– تحسين وتعزيز مرافقة المقاولين من خلال مساعدة المؤسسات المصغرة لدى المؤسسات الآمرة من أجل تطوير وتشجيع علاقات مناولة بين المؤسسات المصغرة والمؤسسات الكبيرة و الجماعات المحلية، متابعة المؤسسات المصغرة المستحدثة التي تعاني من صعوبات اقتصادية من أجل تقليص نسبة اختفاء المؤسسات، وفي الأخير، يولي القطاع أهمية خاصة لإحداث المؤسسات الصغيرة الناشئة (Start up) والمؤسسات المبتكرة في القطاعات ذات التكنولوجيا العالية لفائدة حاملي الشهادات.

– في مجال إحداث النشاطات، تمثلت أهداف سنة 2015 في تمويل 90.000 مؤسسة مصغرة منها 60.000 مشروع بعنوان جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و30.000 في إطار جهاز الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

- **الجدول رقم(53): إنعكاس الخدمات الحكومية على دخول الشباب عالم المقاولة.**

انعكاس الخدمات الحكومية على دخول الشباب عالم المقاولة	التكرار	النسبة المئوية%
دخول عالم الشغل بقوة والاستمرار فيه	10	33%
الخروج من دائرة الإحباط النفسي والإكتئاب	8	27%
العمل على البقاء والتطوير والابداع	12	40%
المجموع	**30**	**100%**

تشير بيانات الجدول أعلاه والمتمثلة في مدى تأثير التسهيلات التي قدمتها الحكومة للمشاريع المقاولاتية على الحياة الشخصية لصاحب المشروع، إلى أن نسبة 40% من عينة البحث صرحوا بأن تلك التسهيلات كانت لها دور فعال في بعث المزيد من العمل والبحث عن البقاء وعن فرص التطوير والإبداع وهذا ما يعزز وجود هيئات تدعم وتحفز على إنعاش الأفكار الإبداعية وعدم تحييدها والاستثمار فيها، الأمر الذي أحدث تغيرات أخرى على المستوى النفسي والاجتماعي لأصحاب المشاريع وذلك بما نسبته 27% الذين صرحوا بأنهم بفضل التسهيلات المقدمة من طرف الدولة لأصحاب الأفكار المبدعة والراغبين في تطبيقها على أرض الواقع في شكل مشاريع حقيقية حدثت لهم تغيرات نفسية كالخروج من دائرة الإحباط النفسي والاكتئاب والقلق والضغط النفسي العصيب.

وأخيرا جاءت نسبة معتبرة قدرها 33% لتعبر عن الذين صرحوا بأنهم عزموا على دخول عالم الشغل بقوة وأصروا على الاستمرار في العمل الحر مهما كانت كلفته والتحديات، وهذا يرجع إلى وجود مجموعة من التحفيزات والتسهيلات الإدارية والمالية وغيرها مما أحدث تغيرات ايجابية على الحياة الشخصية لأصحاب الأفكار الريادية القابلة للتطبيق على أرض الواقع.

- **الجدول رقم (54): أثر التسهيلات المقدمة من طرف الدولة لصاحب المشروع على وضعيه صحة صاحب المشروع وحياته الشخصية**

أثر التسهيلات المقدمة من طرف الدولة لصاحب المشروع	الوضع الصحي الاستقرار في المشروع				التكرار الكلي	النسبة المئوية
	أصبحت بصحة جيدة		ازداد مستوى المعيشة			
دخول عالم الشغل بقوة والاستمرار فيه	5	50%	5	50%	10	100%
الخروج من دائرة الإحباط النفسي والاكتئاب	4	50%	4	50%	8	100%
العمل على البقاء والتطوير والابداع	2	16.67%	10	83.33%	12	100%
المجموع	11	37%	21	70%	30	100%

تشير بيانات الجدول أعلاه إلى أن ما نسبته 70% من إجمالي عينة البحث قد أكدوا على أنه بعد الاستقرار في المشروع فإن مستوى المعيشة ازداد وارتفع إلى مستوى ملحوظ: منهم ما نسبته 83.33% من المبحوثين قد صرحوا على أن التسهيلات المقدمة من قبل الحكومة قد انعكست عليهم بزيادة رغبتهم في العمل على التجديد والتطوير والإبداع، وأن ما نسبته 50% من المبحوثين قد أكدوا بأن وضعهم النفسي قد تغير كالخروج من دائرة الإحباط والاكتئاب والقلق، وأن 50% منهم قد صرحوا بأن اتجاهاتهم قد تغيرت نحو إستصدار قرار دخولهم إلى عالم الشغل بقوة والاستمرار فيه.

بينما صرحت نسبة معتبرة قدرها 37% من أفراد عينة البحث على أنهم أصبحوا بصحة جيدة بعد تحقيق استقرار في المشروع وتوزعت على ما نسبته 50% من المبحوثين صرحوا بان دخولهم لعالم الشغل ارتبط وانعكس بتطوير وضعهم الصحي الجيد،ونسبة 50%

تم خروجهم من دائرة الإحباط النفسي والاكتئاب والقلق، وأن نسبة 16.67% جاءت لتعبر عن الذين قرروا الانخراط في العمل والحزم على تطوير فكرة المشروع والابتكار فيها.

نستنتج من خلال تصريحات المبحوثين:

على أن التسهيلات المقدمة من قبل الحكومة كالتحفيز لدخول عالم الشغل ودعمهم لتحقيق نجاحات فيه على المستوى الشخصي والعمل والمجتمع، وتشجيعهم على التطوير والإبداع واستغلال طاقاتهم السلبية وتحويلها إلى طاقات ايجابية فعالة تخدم أهداف المجتمع، من شأنه أن ينعكس على تغيير ملحوظ في وضعهم الإجتماعي كتحسين الوضع الصحي وزيادة مستوى المعيشة.

هذا ما يدل على أن الدولة تقدم الدعم، وان كان غير كافي من اجل جذب واستقطاب الطاقات الإبداعية والشبابية والاستثمار فيها وترغيبها في الاندماج الاجتماعي والاقتصادي وتعليم الحرف والنشاطات التي من شانها تقديم إضافات للاقتصاد الوطني وخدمة أهداف البلاد والمجتمع التنموية على حد سواء، إضافة إلى أن هذه التسهيلات تمنحهم زيادة في الثقة والقدرات، واستغلال مواهبهم وتنشيطها بما يخدم الأهداف العامة والخاصة.

- **الجدول رقم(55): البيئة القانونية المحفزة للاستثمار وأثرها على حجم ارتفاع دخل المشروع**

البيئة القانونية المحفزة للاستثمار	حجم ارتفاع دخل المشروع بعد الاستقرار في العمل				التكرار الكلي	النسبة الكلية
	ارتفاع جيد		ارتفاع ملحوظ			
نعم موجود	24	88.89%	3	11.11%	27	100%
ليس موجود	2	66.67%	1	33.33%	3	100%
المجموع	**26**	**87%**	**4**	**13%**	**30**	**100%**

سجل الاتجاه العام ما نسبته 87% من إجمالي عينة البحث، ممن أكدوا على أن دخل المشروع ارتفع بشكل جيد بعد تحقيق الإستقرار في العمل، وتوزعت ما بين نسبته88.89% من المبحوثين الذين صرحوا بان المشروع في بيئة قانونية محفزة وبين66.67%من المبحوثين الذين صرحوا بان المشروع لا يوجد في بيئة قانونية محفزة، ويفسر ذلك بأن أصحاب المشاريع تم إنشاء مشاريعهم في فترة زمنية لم تكن فيها البيئة القانونية محفزة من ناحية وجود قوانين تشجع على الاستثمار على عكس الفترة الأخيرة التي ظهرت فيها ترسانة قانونية مشجعة للإستثمار ودخول عالم الشغل الحر والمقاولاتي في جميع المجالات، وتشجيع الشباب في جميع مؤسسات الدولة على احتضان أفكارهم الإبداعية وتحويلها إلى مشاريع حقيقية مجسدة على أرض الواقع.

بينما سجلت نسبة قليلة قدرها 13% من أفراد العينة الذين صرحوا على أن هناك ارتفاع ملحوظ في دخل المشروع بعد تحقيق الاستقرار في العمل توزعت على ما نسبته 10% من المبحوثين الذين صرحوا بأن مشاريعهم موجودة في بيئة قانونية محفزة مقابل ما نسبته 3% صرحوا عكس ذلك، ويمكن مرد ذلك إلى الوضعية المادية وإمكانياتهم أثناء التأسيس والنمو وإلى ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية وإلى الوضع الصحي والمعيشي.

- **الجدول رقم(56): فعالية دور قوانين الدعم المشجعة على الاستثمار وعلاقته باختيار نوع النشاط عن غيره من الأنشطة**

فعالية دور قوانين الدعم المشجعة على الاستثمار	اختيار نوع المشروع عن غيره من الأنشطة								المجموع الكلي	النسبة الكلية
	تتناسب مع مؤهلات ومهارات		تمثل فرصة عمل		الرغبة والحماسة		المحافظة على مهنة العائلة			
نعم	10	37.03%	5	18.51%	4	%29.62	4	%14.81	27	**100%**
لا	/	/	/	/	2	%33.33	2	%66.67	3	**100%**
المجموع	**10**	**%33.33**	**5**	**%16.67**	**6**	**%30**	**6**	**37.03%**	**30**	**100%**

سجل الإتجاه العام ما نسبته 37.03% من أفراد عينة البحث الذين صرحوا بأن القوانين الخاصة بدعم الشباب في مجال الإستثمار هي التي حفزتهم لإختيار مشروعهم المقاولاتي اعتمادا على المحافظة على مهنة العائلة، مدعمة بنسبة 66.67% ممن أجابوا بأن القوانين الخاصة بدعم الشباب في مجال الإستثمار لم تكن فعالة، مقابل ما نسبته 14.81% ممن أجابوا بنعم، أما نسبة 33.33% فقد صرحت بأن هذا الدعم القانوني قد تزامن نسبيا مع سبب إختيار نوع مشاريعهم إنطلاقا مع التناسب الموجود لديهم فيما يخص المؤهلات والمهارات، أما نسبة 30% فقد جاءت لتعبر عن الذين صرحوا بأن الدعم القانوني لم يحفز رغبتهم وحماستهم للعمل لاختيار نوع نشاطهم بنسبة 29.62% مقابل ما نسبته 33.33 % أجابوا بنعم، وأن ما نسبته 16.67% فقد صرحوا بأن هذا الدعم القانوني كان له دور وفعالية في دعم توجهم لاختيار نوع مشروعهم بما يتوافق مع ما يمثل لهم فرصة عمل ونجاح ينبغي استثمار وعدم تضييعها.

نستنتج من خلال سبق ومن نتائج المقابلات بأن لكل فرد في المجتمع أهداف وغايات يطمح إلى تحقيقها، لكن تنفيذها على أرض الواقع يتطلب وجود مجموعة من الشروط والظروف، قد تتعلق من ناحية بالفرد في حد ذاته كتوفر مجموعة من القدرات والإمكانيات والموارد والمهارات، وتوفر عنصر الثقة والرغبة والحماسة للعمل، وقد يتعلق من ناحية أخرى بترسانة قوانين ضخمة داعمة لمثل هذه النشاطات الاقتصادية الحرة في مجال الأعمال والتنمية المستدامة.

- **الجدول رقم(57): النظام البنكي ودوره في بروز المشاريع وعلاقته بتاريخ تأسيس المشروع**

النظام البنكي ودوره في تشجيع ببروز المشاريع	تاريخ التأسيس				التكرار الكلي	النسبة الكلية
	قبل 2010		بعد2015			
نعم	10	%33.33	17	%56.66	27	%100
لا	01	%3.33	2	%6.67	03	%100
المجموع	**11**	**%36.66**	**19**	**%63.43**	**30**	**%100**

سجل الاتجاه العام ما نسبته 63.43% من إجمالي عينة البحث ممن صرحوا بأن النظام البنكي كان له دور ايجابي وفعال في تشجيع الشباب على اقتحام مجال العمل المقاولاتي، خاصة بعد سنة 2015 بنسبة 56.66% أما الذين تأسست مشاريعهم قبل عام2010 فقد أجابوا بنسبة33.33%، تليها نسبة معتبرة من إجمالي عينة البحث قدرها 66.36% ممن صرحوا بأن النظام البنكي ليس له دور في تشجيع وبروز مشاريع المقاولاتية الصغيرة، مدعمة بنسبة 3.33% ممن كانت مشاريعهم قد تأسست قبل عام 2010 ونسبة 6.67 % بعد عام 2015.

وقد يفسر ذلك لاعتماد الدولة الجزائرية بعد سنة 2015 على سياسة تنموية جديدة تدعم المشاريع التنموية، وتشجع الشباب عبر مجموعة من قوانين استثمار جديدة ومدعمة من طرف عدة جهات حكومية ومؤسسات مرافقة، على عكس ما كنت تتسم به قبل العام 2010 حيث كانت سياستها التنموية ضعيفة في مجال فتح الاستثمار الخاص وتمويل المشاريع ومرافقتها بشكل جدي وعقلاني وواقعي، الأمر الذي يجعل من الشباب غير مستعد لخوض تجربة صعبة التحقق على أرض الواقع، أما في الآونة الأخيرة وتزامنا مع إصدار مجموعة من القوانين المهمة في مجال الاستثمار الخاص وبروز مؤسسات الدعم والمرافقة للمشاريع الإبتكارية المقاولاتية وتشكيل حاضنات الأعمال للشباب وفئة الطلبة الجامعيين وطلبة التكوين من شأنه أن يخلق بيئة عمل قانونية مشجعة على تدعيم وتحفيز الشباب الطموح ذوي الأفكار الإبداعية على اقتحام مجال العمل المقاولاتي بقوة وشجاعة وبدون تردد أو خوف.

- **الجدول رقم: (58): قيمة الاستفادة من الموارد المادية والبشرية التي يقدمها المحيط القانوني للمشروع وإنعكاسه على تحقيق النجاح على مستوى صاحب المشروع والمجتمع.**

قيمة الاستفادة من الموارد المادية و البشرية التي يقدمها المحيط القانوني للمشروع		انعكاس على تحقيق النجاح على مستوى صاحب المشروع والمجتمع		التكرار الكلي	النسبة الكلية
		توفر القدرة على التحكم في قيادة موارد المشروع والميزانية	تحسين مستوى المعيشة وتلبية حاجيات الأسرة		
كبيرة	6	%20	6	12	%100
قليلة	3	%10	15	18	%100
المجموع	**9**	**%30**	**21**	**30**	**%100**

سجل الإتجاه العام ما نسبته 70% من إجمالي عينة البحث أجابوا بأن تحسين مستوى المعيشة وتلبية حاجيات الأسرة هو العامل الأساسي الذي حفز صاحب المشروع على التوقع لنجاح مشروعه اعتمادا على قيمة الاستفادة من الموارد المادية والبشرية التي يقدمها المحيط القانوني للمشروع ، وتوزعت نسبه على أن 50% منهم أجابوا على أن هناك استفادة قليلة تم تحصيلها من قيمة ما قد يتيحه المحيط القانوني من موارد مادية وبشرية مقارنة بما نسبته 20% من المبحوثين الذين صرحوا عكس ذلك.

تلتها مباشرة نسبة 30% من إجمالي عينة البحث أجابوا بأن قيمة الموارد المادية والبشرية المستفادة من المحيط القانوني كان لها فائدة كبيرة في اعتمادها كعامل للتوقع للنجاح في المشروع من عدمه من خلال توفير القدرة على التحكم في قيادة موارد المشروع والميزانية، وتوزعت على ما نسبته 20% من المبحوثين الذين أجابوا بأن هنالك استفادة كبيرة من خلال توفير القدرة على التحكم في قيادة موارد المشروع والميزانية وهذا ما يدعمه لنجاح المشاريع المقاولات الصغيرة ، وأن ما نسبته 10% صرحوا عكس ذلك.

2. مناقشة بيانات الفرضية الثالثة

– ساهمت التحفيزات المقدمة من قبل الحكومة لدعم مجال الاستثمار الخاص لاسيما عند الشباب من تحسين وضعهم الصحي الذي يعتبر من بين المؤشرات الهامة التي تدعم أصحاب الأفكار الإبداعية والهوايات وذوي المستويات العليا من التعليم والعاملين في المجال العمومي والعاطلين عن العمل وفئة الفقراء،كما تقودهم مباشرة إلى المبادرة الحاسمة لدخول عالم العمل المقاولاتي الصغير وخاصة المدعم والسعي نحو تطويره والاستمرار فيه.

– كما ساهمت أيضا بعض الخدمات التحفيزية كوجود القوانين وبعض الامتيازات في مجال الاستثمار الخاص الى دعم الشباب من الخروج من دائرة الإحباط النفسي والعزلة الاجتماعية والاكتئاب ونقص التواصل والتفاعل مع متغيرات المحيطين الاجتماعي

والاقتصادي وإدماجهم في ممارسة العمل المقاولاتي الذي اكسبهم تحسن في وضعهم المعيشي وتحقيق استقرار نفسي ومادي وتحقيق متطلبات الرفاه الاجتماعي والاقتصادي.

– علاوة على ذلك قدمت هذه التسهيلات انعكاسا ايجابيا تفطن الشباب حول ما يملكونه من طاقات إبداعية وإمكانيات وتحويلها إلى مشاريع ايجابية تخدم أهداف المجتمع وتزيد من وعي الأفراد وتحسن وضعهم الاجتماعي والثقافي والاقتصادي.

– تمنح التسهيلات والخدمات المقدمة من طرف الحكومة لدعم الشباب المقاول زيادة في الثقة وبناء القدرات وتطوير المهارات ومزيد من التقدم في مواصلة الإبداع وتحقيق المنفعة الاجتماعية والاقتصادية العامة والخاصة.

– بعض المشاريع تعاني من عدم الاستقرار ويحوم حولها شبح التعثر أحيانا على الرغم من قدمها وجودها في التأسيس كونها نمت في مرحلة كانت فيها القوانين غير فعالة وغير مشجعة والتحفيزات قليلة ونقص الإمكانيات وضعفها من ناحية القدرات والمهارات وغياب التدريب المهني بشكل فعال.

– يلعب المحيط الاجتماعي والأسري بالخصوص دورا مهما في نمو المشاريع المقاولاتية إذ نلحظ من خلال تصريحات بعض المبحوثين حول وضعهم الاجتماعي والصحي والمعيشي أن المحيط الأسري قد أثر تأثيرا سلبيا على استقرار مشاريعهم فأحيانا يتعثرون ولكنهم يستعيدون توازنهم بفضل الشجاعة والصبر والبحث عن سبيل للخروج من ذلك الوضع، ولا سبيل إلى ذلك سوى مجابهة تلك التحديات ومحاولة النهوض بالمشروع مجددا والبحث عن الاستقرار الدائم والاستمرار فيه.

– وضحت نتائج الدراسة على أن هناك ارتفاع ملحوظ في مشاركة الشباب المقاول في العمل المقاولاتي وإنشاء مشاريع صغيرة مما يتزامن مع مرحلة تنموية جديدة تمر بها دولة الجزائر، وهي مرحلة مشجعة على دخول عالم الاستثمار على عكس المراحل السابقة

والسنوات الفائتة، حيث منحت الدولة بعد الانفتاح على الاقتصاد العالمي، وما أعقبه ذلك من تشجيع وتحفيز كبيرين لدعم المبادرات الخاصة والأفكار الإبداعية وما تخللها من دعم البنوك والتمويل بالمعدات والأدوات ومراقبة العمل ومرافقته حتى نجاحه وضمان استمراريته، حيث استفاد من الدعم البنكي ومن وكالات دعم الشباب حسب الدراسة عينة قليلة فقط لرغبتهم، وقد كانت تعاني من قبل إنشاء مشاريعها من البطالة والتهميش، وقد تناسب هذا التمويل حسب تصريحاتهم لمتطلبات مشاريعهم.

خلاصة

نخلص في الأخير إلى أن الخدمات الحكومية في مجال تشجيع الشباب المقاول تساهم فعلا في إحداث تغييرات على مستوى المشروع، من خلال التمويل وتطويع القوانين في خدمة توسيع نطاق الأعمال الحرة، وتشجيع المقاولين.

الفصل السادس

مساهمة الموارد التي يمتلكها الشباب المقاول في تخطي التحديات الشخصية والمهنية.

1. تحليل بيانات الفرضية الرابعة
2. مناقشة البيانات

تمهيد:

يتناول هذا الفصل البيانات التي تخص الفرضية الرابعة التي تعنى بالموارد الموجودة في المحيط، ومدى مساهمتها في تخطي التحديات الشخصية والمهنية لأصحاب المشاريع وتحقيق نتائج ملموسة على مستوى المشروع، بما يضمن ضمان نجاح المشروع والمحافظة على بقائه في ظل كل التحديات المحيطة به والتي تقف حائلا دون تحقيق عملية التمكين، خاصة المشكلات التي يواجهونها والعمل على حلها، وهذا ما سوف يتم تناوله في هذا الفصل.

1. تحليل بيانات الفرضية الرابعة

- **الجدول رقم(59): طبيعة المشكلات التي تواجهها في تسويق منتجك أو خدمات مشروعك**

طبيعة المشكلات التي تواجهها في تسويق منتجك أو خدمات مشروعك	التكرار	النسبة المئوية %
تنظيمية	10	%33
ثقافة الزبائن والعملاء	13	%43
طبيعة المحيط المتواجد فيه المشروع	7	%23
المجموع	**30**	**%100**

تشير بيانات الجدول أعلاه والمتعلقة بمتغير طبيعة المشكلات التي تواجه أصحاب المشاريع في تسويق المنتجات أو خدمات المشروع، إلى أن ما نسبته 43% من إجمالي عينة البحث صرحوا بان نوع المشكلات التي يواجهونها في عملية التسويق تتعلق بثقافة الزبائن والعملاء، ويعود إلى وجود مرجعيات ثقافية وعادات اجتماعية سيئة تطبَّع عليها أفراد المجتمع الجزائري في عاداتهم وتصرفاتهم وتفاعلاتهم مع مختلف شرائح المجتمع(كالغش والتحايل، الاستغلال، التسلط)، إذ أن المراهنات تختلف من أسرة لأخرى وبالتالي عند

التفاعل مع هؤلاء الأفراد يواجه أصحاب المشاريع عدة مشكلات وهي من أصعب المشكلات، في حين صرحت عينة معتبرة من مجتمع البحث قدرها33% على أن طبيعة المشكلات تكمن في الجوانب التنظيمية ويمكن مردها إلى عدم بلورة وإعداد خطة عقلانية مسبقة ومحكمة تساعد بشكل جدي عملية تسويق المنتج أو الخدمة في الوقت المحدد وبالجودة أو النوعية المطلوبة، وجاءت نسبة قليلة قدرها 23% من المبحوثين صرحوا بأنهم يواجهون مشكلات مع المحيط المتواجد فيه المشروع ويمكن إرجاعها حسب تصريحات المبحوثين إلى الموقع الموجود فيه المشروع والاكتظاظ السكاني كالفوضى المرورية والإزعاج بالدرجة الأولى والى ذهنيات أفراد المجتمع المختلفة كعدم التقبل لبعض نشاطات المقاولين بالدرجة الثانية.

- **الجدول رقم(60) الدراية بالمورد المتاحة في محيط الشغل**

الدراية بالمورد المتاحة في محيط الشغل	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	21	%70
لا	9	%30
المجموع	**30**	**%100**

تبين بيانات الجدول أعلاه المتعلقة بمتغير الدراية بالموارد المتاحة في محيط الشغل إلى ما نسبته 70% من عينة البحث صرحوا بأنهم على دراية تامة وكافية من معلومات تخص حجم ونوعية الموارد سواء كانت مادية أم بشرية تلك المتواجدة في محيط العمل أو السوق، يفسر هذا بأن أصحاب المشاريع المقاولاتية على درجة واعية من الثقة والتمكين والتحكم في عملية تنظيم وإدارة وقيادة مشاريعهم بدء من عملية التأسيس والإنشاء إلى التعمير والتطوير حيث قاموا بدراسة مالية معمقة وأخرى اجتماعية وثقافية لمحيط العمل قبل بدء المشروع حيث ساعدهم هذا الإجراء على توفير معلومات كافية عن محيط العمل

وإمكانية تنفيذه ونجاحه على ارض الواقع، والتحقيق في ظله لأهداف ومكاسب وانجازات عديدة.

في حين صرحت ما نسبته30% من إجمالي عينة البحث على عدم توفر كل المعلومات والبيانات عن محيط العمل ويعود ذلك إلى نقص الخبرة لديهم وجهلهم بالتحديات الخطيرة الموجودة في ميدان العمل والتي قد تعيق تقدم مشروعهم وقد يكون الفشل مآله في نهاية المطاف.

- **الجدول رقم: (61) منح مؤسسات الدعم المعلومات حول الموارد المتوفرة في المحيط المساعدة على استمرارية المشروع.**

منح مؤسسات الدعم المعلومات حول الموارد المتوفرة في المحيط المساعدة على استمرارية المشروع	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	24	%80
لا	6	%20
المجموع	30	%100

تشير بيانات الجدول أعلاه والمتمثلة بمدى منح مؤسسات الدعم المعلومات حول الموارد المتوفرة في محيط العمل والتي قد تساعد صاحب المشروع على نجاح مشروعه واستمراريته، إلى أن ما نسبته 80% صرحوا بأنهم استفادوا من توجيهات وإرشادات تخص الجوانب التنظيمية والتسييرية في إدارة المشروع.

في حين صرحت نسبة قليلة من عينة البحث قدرها 20% بأنها لم تتلقى أي معلومات دقيقة واقعية حول حجم ونوعية الموارد البشرية المتواجدة في المحيط سواء الاجتماعية أو القانونية، ويعود هذا إلى ضعف وظيفة الرقابة في الميدان بشكل فعلي وبالتالي يصعب

تحديد نوعية الموارد الحقيقية المتواجدة في المحيط كما يصعب العثور عليها حسب تصريحات بعض المبحوثين.

- **الجدول رقم (62) توفر المواد الأولية في السوق**

توفر المواد الأولية في السوق	التكرار	النسبة المئوية %
دائما	23	%77
أحيانا	5	%17
نادرا	2	%7
المجموع	30	%100

تشير بيانات الجدول أعلاه والمتمثلة بمدى توفر المواد الأولية في السوق، إلى أن ما نسبته 77%من إجمالي عينة البحث صرحوا بأنه دائما ما تتوفر المواد الأولية وبشكل مستمر في السوق.

في حين صرحت نسبة قليلة قدرها 17% من عينة البحث على أنه أحيانا ما تكون متوفرة، وجاءت نسبة ضئيلة جدا من مجتمع البحث قدرها 7% صرحت بأنه نادرا ما يتم إيجاد المواد الأولية في السوق بالشكل المطلوب.

ويفسر هذا حسب تصريحات المبحوثين إلى ندرة المواد الأولية وتواجدها بشكل مستمر في نفس الوقت يعود إلى طبيعة المنتجات والأدوات المستوردة وإمكانية شراءها من حيث السعر والجودة والطلب على مختلف الأدوات النادرة خاصة المستحضرات الطبية والإجراءات القانونية المتخذة في مثل هذا الشأن.

- **الجدول رقم(63) سلبية انعكاس غياب صاحب المشروع لفترة عن مشروعه على إنتاجيته**

سلبية انعكاس غياب صاحب المشروع لفترة عن مشروعه على إنتاجيته				التكرار	النسبة المئوية %
نعم	عدم مراقبة المنتوج أو المنتوج بعد إنجازه	5	%16,67	17	%56,67
	انخفاض أداء العمل	8	%26,67		
	تغيب عن العمل	4	%13,33		
لا	التحفيز المادي وتعزيز روح المسؤولية	8	%26,67	13	%43,33
	دعم في شبكة العلاقات	5	%16,67		
المجموع		**30**			**%100**

تبين نتائج الجدول أعلاه والمتعلقة بمتغير انعكاس غياب صاحب المشروع لفترة عن مشروعه على إنتاجيته، إلى أن ما نسبته 57% من أفراد عينة البحث صرحوا على انه لم يتم أي تسجيل انعكاس سلبي في احد الفترات التي تغيب فيه صاحب المشروع لفترة زمنية معينة على الإنتاجية إذ توزعت بين: ما نسبته 26.67% من المبحوثين صرحوا بحدوث انخفاض في أداء العمل، وبين نسبة قدرها 16.67% سجلوا نقص في مراقبة المنتوج أو الخدمة بعد الانجاز ونسبة 13.33% سجلوا إحداث تغيبات عن العمل للعمال، ويعود هذا الانعكاس السلبي إلى عدم كفاءة الطاقم العمالي ونقص في مهاراتهم وإلى الإتكالية وعدم تحمل المسؤولية الكاملة في الانضباط التام في العمل.

أما الفئة الباقية من المبحوثين التي تعادل ما نسبته 43.33% فقد صرحت بأنه لم يحدث إي انعكاس سلبي في حالة غياب صاحب العمل لفترة عن عمله، ويفسر هذا لوجود

ثقة متبادلة بين صاحب العمل وعماله ووجود روح المسؤولية والعمل بروح الفريق وكذلك يعود إلى وجود عنصر المشاركة الفعالة لجميع العمال في بعض قرارات العمل لذلك نجد أخطاء قليلة يمك تداركها بسهولة وفي وقت قصير، وحسب تصريحات المبحوثين فإنهم يركزون على عنصر التحفيز المادي وتعزيز روح المسؤولية بين أطراف العمل وتحقيق الهدف المشترك بما نسبته 26.67% ونستنج شبكة من العلاقات التي تدعم تحقيق ذلك الهدف بما نسبته 16.67%.

- **الجدول رقم(64) إحداث المشروع لتغيرات في ثقافة العيش للأسرة**

إحداث المشروع لتغيرات في ثقافة العيش للأسرة				التكرار	النسبة المئوية %
أحدث تغييرات	جودة الأكل	12	%40	24	%80
	تغيير أثاث المنزل	6	%20		
	جودة اللباس والترفيه	6	%20		
لم يحدث تغييرات				6	%20
المجموع				**30**	**100%**

سجلت بيانات الجدول أعلاه والمتعلقة بمتغير مدى إحداث المشروع لتغيرات في ثقافة العيش لأسرة أصحاب المشاريع أن ما نسبته 80% قد أقرت بأن هناك تغييرات ايجابية في متغير ثقافة عيش الأسرة بعد تأسيس المشروع والاستقرار فيه بحيث توزعت ما بين: نسبته 40% من المبحوثين ممن صرحوا بحدوث تغييرات ايجابية في مؤشر جودة الأكل، ويفسر هذا بأن غالبية أسر المبحوثين لديهم وعي صحي اتجاه ثقافة الأكل وجودته وهذا ما يجعلهم أكثر إحساسا بالراحة والطمأنينة إذ أن الاهتمام بالصحة الجسدية ينعكس بالشكل الإيجابي فيما بعد على الصحة النفسية والجسدية أيضا مما قد يساهم في استقرار المشروع.

وبين ما نسبته 20% صرحوا بوجود تغيرات على مستوى جودة إلباس والترفيه وإحداث بعض التغييرات في أثاث المنزل، ويفسر لجوء بعض المبحوثين على إجراء تغييرات على مستوى هذه المؤشرات وإن كانت تمثل لدى البعض على أنها كماليات، إلا أن تصريحات المبحوثين تؤكد على تحقيقهم للإكتفاء الذاتي وقدرتهم على تغطية تكاليف الأكل والوصول إلى تحسين جودته والوصول إلى تحقق بعض الرفاه الاجتماعي والإقتصادي بفضل التحسن الجدي في مردودية المشروع.

بينما صرح نسبة قليلة من أفراد عينة البحث قدرها 20% بأن مردود المشروع لم يحدث تغيرات في ثقافة عيش الأسرة، على الرغم من أنه التغير الملحوظ ليس كبير، وهذا يعود إلى وجود ضغوط أسرية وإلى وضعهم الاجتماعي المعقد لذلك فمردود المشروع يصرف في حاجيات ضرورية أخرى كتكلفة المعيشة والمرض ونفقات التعليم ونفقات الأطفال بالنسبة للمطلقين، وحاجيات الأطفال بالنسبة للمتزوجين، لذلك فمردود المشروع لا يكفي لسد الحاجات الضرورية حتى يفكر في تحسين جودة الأكل واللباس خاصة إذا كان الشخص هو المعيل الوحيد لعائلة كبيرة، الأمر الذي يدل على أن لكل صاحب مشروع ثقافة معينة في إدارة أمور حياته وشراء حاجياته الأساسية والثانوية، كما أن لكل فرد ذوقه الخاص في شراء متطلبات الحياة ورفاهها ورقيها الحضاري والإنساني.

- **الجدول رقم(65): الحصول على المعلومات الكافية حول التصدي للأخطار التي تهدد استمرارية المشروع**

الحصول على المعلومات الكافية حول التصدي للأخطار التي تهدد استمرارية المشروع				التكرار	النسبة المئوية %
نعم	دورات تدريبية وتكوين	10	33.33%	21	%70
	قراءات معمقة	4	13.33%		
	نسج شبكة العلاقات	7	23.33%		
لا	9				30%
المجموع	30				100%

تبين نتائج الجدول المدونة أعلاه والمتعلقة بمدى تحصل صاحب المشروع على المعلومات الكافية حول التصدي للأخطار التي تهدد استمرارية المشروع، أن ما نسبته 70% من إجمالي عينة البحث أكدوا على أنهم حصلوا على تلك المعلومات المفيدة، وتوزعت على أن ما: نسبته 33.33% قد حضروا فعلا عدة دورات تدريبية وتكوينية ساعدتهم في جمع المعلومات المفيدة والمعارف النظرية والعملية مما اكسبهم وعيا مهما وثقة عالية في أنفسهم وفي الآخرين الذين بإمكانهم المساعدة، وأن ما نسبته 23.33% صرحوا بأن نسج شبكة العلاقات كان له دور في منح أصحاب المشاريع معلومات حول جميع التحديات والأخطار التي يمكن أن تهدد استقرار المشروع واستمراريته، وجاءت نسبة 13.33% لتعبر عن تصريحات المبحوثين الذي أكدوا على أن قراءتهم المعمقة حول مشاريعهم الشبيهة أو المختلفة من قراءات كتب ومجلات ودراسات بحثية ميدانية قد أفادتهم وأكسبتهم العديد من الخبرات من خلال معرفة نقاط قوة مشاريعهم وضعفها وعوامل نجاحها

مما نفعهم في مجال تفادي كل الأخطاء، والتصدي لمختلف العراقيل والتسلح بالقدرات والمهارات والإمكانات اللازمة لمواجهتها إذ أنها قد تهدد نجاح مشاريعهم.

فيما جاءت نسبة قليلة نوعا ما قدرها 30% لتعبر عن الذين صرحوا بأنهم لم يتحصلوا على معلومات كافية ومهمة للتصدي لمختلف الأخطار والتحديات التي تهدد استمرارية مشاريعهم وهذا يعود إلى نقص المعلومات لديهم ونقص في خبراتهم ولا يملكون شبكة علاقات معينة وتفاعلاتهم محدودة مع المحيط الذي تعيش فيه هذه المشاريع الاقتصادية المدرة للدخل والفاعلة في تحقيق التنمية.

- **الجدول رقم(66) تحقيق التوازنات بين العناصر الثلاثة (المشروع، الأسرة، الراحة الشخصية)**

تحقيق التوازنات بين العناصر الثلاثة (المشروع، الأسرة، الراحة الشخصية)	التكرار	النسبة المئوية %
تحقيق التوازن	19	%63
عدم تحقيق التوازن	11	%37
المجموع	**30**	**%100**

أشارت بيانات الجدول أعلاه والمتعلقة بمدى تحقيق توازنات من طرف أصحاب المشاريع بين العناصر الثلاثة (المشروع –الأسرة– الراحة الشخصية) إلى أن غالبية المبحوثين بنسبة 63%ممن صرحوا بأنهم على إيمان بقدراتهم وإمكانياتهم الحقيقية التي تساعدهم على تحقيق ذلك التوازن، وحسب تصريحاتهم فإن تنظيم العمل واستثمار الوقت ومراقبة موارد العمل وأدواته وصيانتها وتحسين جودة المنتج أو الخدمة والانضباط هي من

بين العوامل الحاسمة التي تبعث لهم الشعور بالراحة والاستقلالية وبالتالي تحقيق عملية التمكين.

أما باقي أفراد عينة البحث بنسبة 37% فقد صرحوا بأنهم لم يستطيعوا لحد الساعة من تحقيق توازنا فعالا وكاملا بين المشروع والأسرة والراحة الشخصية، ويعد ذلك حسب تصريحاتهم إلى نقص الدعم وخاصة من المحيط الأسري، وكذا إلى نقص الخبرة والمعرفة وبعض المعلومات المستجدة مما جعلهم يشعرون بعدم الراحة وعدم الاستقرار.

- **الجدول رقم:(67) المعايير الواجب توفرها في صاحب المشروع لضمان استمرارية المشروع**

المعايير الواجب توفرها في صاحب المشروع لضمان استمرارية المشروع	التكرار	النسبة المئوية %
توفر بالثقة وروح المسؤولية	10	33%
توفر الخبرة والمعرفة والمهارات	13	43%
إمكانيات مادية	7	23%
المجموع	**30**	**100%**

تشير بيانات الجدول أعلاه والمتمثلة في متغير المعايير الواجب توفرها في صاحب المشروع لضمان استمرارية مشروعه، إلى أن ما نسبته 43% من إجمالي أفراد عينة البحث صرحوا بأن توفر عناصر الخبرة والمعرفة والمهارات من بين الأدوات الضرورية التي لا يمكن الاستغناء عنها لضمان نجاح وتحقيق أهداف المشروع بطريقة عقلانية وأكثر واقعية، ويفسر هذا بأن توفر الخبرة والمعلومات والمهارات يجنب أصحاب المشاريع الوقوع في دائرة الفشل وتمنحهم القدرة على مواجهة الأخطار والتحديات سواء المهنية أو الشخصية أو الخارجة في المحيط الإجتماعي، في حين صرحت نسبة معتبرة قدرها 33% من المبحوثين

على أن توفر عنصر الثقة وروح المسؤولية من بين العناصر المهمة في نجاح واستمرارية المشروع، فهذان يدعمان صاحب المشروع في مواصلة العمل وتصحيح الأخطاء وتداركها في الوقت المناسب لضمان عدم تعثر المشروع وتراجع مردوديته، وجاءت نسبة ضئيلة قدرها 23% من عينة البحث لتعبر عن المبحوثين الذي أكدوا على أن توفر الإمكانيات المادية شرط ضروري لإستمرارية المشروع.

ويفسر هذا على أن الجانب المادي لا يمكن الاستغناء عنه ويعتبر هو المحرك الأساسي في ظل وجود العناصر الأخرى لعملية استمرارية المشروع.

الجدول رقم(68) مصادر التنشئة وعلاقتها بالهدف من اختيار نوع المشروع

مصادر التنشئة	الهدف من اختيار نوع المشروع								التكرار الكلي	النسبة الكلية
	المؤهلات والاستعدادات		تمثل فرص عمل		الرغبة والحماسة		المحافظة على مهنة العائلة			
التنشئة الأسرية	5	%50	1	%10	3	%30	1	%10	**10**	**%100**
وسائل الإعلام	/	/	1	%20	4	%80	/	/	**5**	**%100**
تجارب وخبرات العمل	3	%37.50	2	%25	2	%25	1	%12.50	**8**	**%100**
شبكة العلاقات في المحيط الاجتماعي	2	%28.57	1	%14.28	/	/	4	%57.14	**7**	**%100**
المجموع	**10**	**%33**	**5**	**%17**	**9**	**30%**	**6**	**%20**	**30**	**%100**

سجل الاتجاه العام ما نسبته 33% من عينة البحث ممن صرحوا بأن وجود وتوفر عنصر المؤهلات والاستعداد اللازم كان أساسا مهما لإختيارهم لنوع المشروع، وتوزعت ما بين: نسبته 50% ممن صرحوا بأن مصدر تشكيل هذا الاستعداد وبناء المؤهلات هو

التنشئة الأسرية، ونسبة 37.50%من الذين صرحوا أيضا بأن تجارب وخبرات العمل هم منا كانا مصدر تشكيل لهذا الاستعداد والمؤهل، وأننسبة28.57%من الذين أكدوا على أن شبكة العلاقات في المحيط الاجتماعي هي من شكلت لهم هذا الاستعداد لاختيار نوع المشروع.

بينما صرحت نسبة قدرها 30% من أفراد عينة البحث بأن عنصر الرغبة والحماسة هو من كان وراء اختيار نوع النشاط، وتوزعت على ما نسبته:20% أقروا بأن وسائل الإعلام هي التي حفزت رغبتهم في الدخول إلى عالم الشغل، وأن 25% منهم صرحوا بان تجارب وخبرات العمل هي من حفز رغبتهم، على عكس الذين أكدوا على أن التنشئة الاجتماعية هي من كانت دافعا قويا وراء تحفيز رغبتهم في العمل بنسبة 10%، وأن نسبة 14.28% أكدت على أن شبكة العلاقات في المحيط الاجتماعي هي الدافع وراء تحفيزهم للعمل.

وجاءت ما نسبته 20% من أفراد عينة البحث صرحوا بأنهم عملوا منذ البداية على المحافظة على مهنة العائلة مدعمة بنسبة57.14% من الذين صرحوا بأن شبكة العلاقات هي من منحتهم نصائح حول أهمية الحفاظ على التراث العائلي والمهنة والحرفة وتفاعلها بالشكل المطلوب، ونسبة 10% صرحوا بأن التنشئة الأسرية وتجارب وخبرات العمل بنسبة نسبة 12.50% هم من دعموا فكرة الحفاظ على مهنة العائلة.

وأخيرا جاءت نسبة قليلة قدرها 17% من إجمالي عينة البحث لتصرح على أن الهدف من إختيار نوع النشاط هو مستمد من رؤيتهم لعالم الشغل على أنه فرصة مهمة ويجب السعي من أجل اغتنامها واستثمارها، مدعمة بنسبة:25% من الذين صرحوا بأن تجارب وخبرات العمل هي من دعمت لهم فكرة أن العمل هو فرصة، ونسبة 30% من الذين صرحوا بان التنشئة الاجتماعية وشبكة العلاقات، وبنسبة 25 ووسائل الإعلام بنسبة 80% هي من شكلت لهم فكرة فرصة العمل هاته وبينت لهم كيفية استغلالها.

نستنتج أن مصادر تنشئة الأفكار والاتجاهات عند الأفراد لها أهمية كبيرة في ترسيخ السلوكيات، وتوجيه الخيارات والقرارات الحياتية والمهنية لهم، إذ تباينت حسب التأثير والأهمية، ففي المرتبة الأولى لعبت التنشئة الأسرية دورا مهما وأساسيا في تشكيل الاستعداد، وأيضا والرغبة والحماسة وبناء المؤهل، والنظر إلى عالم الشغل على أنه يمثل فرصة مهمة لا يجب تضييعها، والمحافظة على مهنة العائلة، ثم تأتي وسائل الإعلام في تحفيز الرغبة في العمل،أما تجارب وخبرات العمل فقد كان لها تأثير واضحا وايجابيا على متغير بناء الاستعدادات والمؤهلات عند الأفراد ومحاولة بلورتها إلى أهداف عملية وواقعية، ومن ثمة تأتي أخيرا شبكة العلاقات في المحيط الإجتماعي والتي كان لها دور في دعم فكرة الحفاظ على التراث العائلي والثقافي نظرا لأهميته في المرحلة السابقة وفي الوقت الحالي أيضا.

- **الجدول رقم(69) الخبرة ودورها في منح القدرة للشاب المقاول على التصرف في إدارة مسؤوليات المشروع**

الخبرة	القدرة على التصرف في إدارة مسؤوليات المشروع				التكرار الكلي	النسبة الكلية
	بمفردك		بمساعدة أحد أفراد الأسرة		كلاهما			
لدي الخبرة	10	%43.47	7	%30.43	6	%20.08	**23**	**%100**
ليس لدي الخبرة	3	%42.85	/	/	4	%57.14	**7**	**%100**
المجموع	**13**	**%43**	**7**	**%23**	**10**	**%33**	**30**	**%100**

من خلال ملاحظة المعطيات الإحصائية المدونة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن الإتجاه العام قد سجل ما نسبته 43% من إجمالي عينة البحث ممن توفرت لديهم القدرة الفردية على التصرف وإدارة مسؤوليات المشروع بحيث توزعت هذه النسبة على عدة نسب

منها: نسبة43.47% من المبحوثين الذين صرحوا بأنهم متحصلين على خبرة في مجال العمل، ونسبة 42.85% منهم غير متحصلين على خبرة في مجال العمل، وهذا ما يفسر بأن عنصر الخبرة ضروري توفره في أصحاب العمل كونه يمنحهم القدرة على التحكم في موارد العمل ويجعلهم أكثر تمكنا في إدارته بالشكل المطلوب على عكس أصحاب العمل الذين ينقصهم عامل الخبرة.

بينما سجلت نسبة من أفراد العينة قدرها 33%ممن صرحوا بأنهم قد تلقوا دعما من أفراد العائلة في عملية إدارة مسؤوليات المشروع، وتحقيق نجاحات على المستوى الشخصي والأسري وتوزعت ما بين نسبة 20.08%ممن يملكون خبرة في مجال العمل ونسبة 57.14% ممن لا يملكون الخبرة، الأمر الذي جعل للدعم الأسري دور فعال في تحقيق أهداف المشروع إلى جانب الخبرة الفردية لصاحب المشروع.

وجاءت نسبة قليلة قدرها 23% لتعبر على أن تدخل الأسرة في مجال إدارة مسؤوليات المشروع كان كبيرا،وقد أتى بثمار عديدة في نهاية المطاف على الرغم من نقص الخبرة عند بعض أصحاب المشاريع من عينة البحث بنسبة 30.43%.

نستنتج مما سبق أن إمتلاك الخبرة عند أصحاب المشاريع تمنحهم معلومات مفيدة و مجدية قد تمنحهم المعرفة بمتطلبات المشروع، وذلك نتيجة للإحتكاك الفعال بالسوق وأصحاب المشاريع المشابهة أو المختلفة، كما تمنحهم الخبرة الواسعة أيضا الثقة العالية بالنفس والقدرة على إتخاذ خيارات مناسبة في الحياة الشخصية والمهنية، وأن تطوير قدراتهم ومهاراتهم تجعلهم أكثر وعيا بدورهم التنموي.

- **الجدول رقم (70) المستوى التعليمي في تعزيز القدرة على التحكم في ميزانية المشروع**

المستوى التعليمي	تعزيز القدرة على التحكم في ميزانية المشروع				التكرار الكلي	النسبة الكلية
	نعم		لا			
ابتدائي	/	/	/	/	/	/
متوسط	6	%20	3	%10	**9**	**%30**
ثانوي	13	%43	1	%3	**14**	**%47**
جامعي	7	%23	/	/	**7**	**%23**
المجموع	**26**	**%87**	**4**	**%13**	**30**	**%100**

سجل الإتجاه العام في متغير المستوى التعليمي ودوره في تعزيز القدرة على التحكم في ميزانية المشروع،أن ما نسبته 87% من إجمالي عينة البحث صرحوا بأنهم تتوفر لديهم القدرة على التحكم في ميزانية الشروع مدعمة بنسبة 43 % من المبحوثين المتحصلين على مستوى تعليمي ثانوي وهذا مشجع على بروز وعي ثقافي عند أصحاب المشاريع،وبنسبة 23%ممن لديهم مستوى جامعي، وبنسبة 20% ممن لديهم مستوى تعليمي متوسط، وانعدمت النسبة عند ممن لديهم المستوى الإبتدائي.

مقابل ذلك سجلت عينة من المبحوثين قدرها 13% صرحوا بأنه لا تتوفر لديهم القدرة الفردية على التحكم في ميزانية المشروع، وهذا يعود إلى نقص المستوى التعليمي الذي قد يعيق فهمهم العميق لجميع مجريات الأمور وقد توزعت ما بين نسبة 10% ممن لديهم مستوى تعليمي متوسط، ونسبة 3% ممن لديهم مستوى تعليمي ثانوي، وانعدمت عند الذين عندهم مستوى جامعي وابتدائي.

يمكن أن نستنتج من وراء ذلك بأن بلوغ مستويات عالية من التعليم قد يمنح أصحاب المشاريع إدراكا واسعا بما يتواجد في محيطهم الإجتماعي والثقافي والقانوني، ويمنحهم القدرة

على الاستغلال الأمثل لموارد هذا المحيط في جميع جوانبه، وكذلك إغتنام الفرص والظفر بها وتحويلها إلى وسيلة يرتقي بها إلى أعلى سلم الرقي الحضاري والإنساني، الأمر الذي يعتبر بأن المستوى التعليمي العالي يزيد من مستوى خبرة الفرد وقدرته على اكتساب المعلومات الكافية لإدارة الأمور والتنظيم بشكل فعال، وأنه كلما ازداد المستوى التعليمي لأصحاب المشاريع كلما ازداد وعيهم وثقافتهم وإدراكهم بجميع الأمور التي تدور حولهم..

- **الجدول رقم(71) قيمة الموقع وتقبل نوع المشروع من طرف المحيط الاجتماعي**

قيمة الموقع	تقبل المشروع من طرف المحيط الاجتماعي				التكرار الكلي	النسبة الكلية
	التقبل		عدم التقبل			
وسط جهات سكنية كبيرة وسط المدية	16	%72.73	6	%27.27	**22**	**%100**
بعيد عن التجمعات السكنية وبجانب المدينة	8	%27	/	/	**8**	**%100**
المجموع	**24**	**%80**	**6**	**%20**	**30**	**%100**

نلاحظ أن الإتجاه العام قد سجل ما نسبته 80% من إجمالي أفراد العينة الذي صرحوا بأن هناك تقبل من طرف المحيط الإجتماعي لنوع المشروع وأهدافه، وهذا يدل على أن غالبية المشاريع الصغيرة تلقى قبولا ورواجا من طرف المحيط المتواجدين فيه، نظرا لأنها تقدم خدمات ومنتجات واحتياجات المحيط، بما يتعلق بالسعر وجودة المنتج أو الخدمة وكيفيات التعامل اللائق واللبق، على أن منها ما نسبته 72.73%قد صرحوا بأن موقع مشروعه متواجد في وسط جهات سكنية كبيرة وسط المدينة الأمر الذي يعزز من تدعيم هذه المجمعات السكنية بعدة خدمات ومنتجات تلبي أهدافهم وحاجاتهم الضرورية لذلك لقي قبولا واسعا، وبين ما نسبته 27%منهم ممن صرحوا بأن موقع بعض المشاريع بعيد نوعا ما على التجمعات السكنية الكبيرة.

ويفسر هذا إلى غلاء تكاليف الكراء في وسط المدينة من جهة، وإلى طبيعة المشروع من جهة أخرى، بينما نجد أن ما نسبته 20% من عينة البحث قد صرحت بأن مشاريعهم لم تلقى قبولا من طرف المحيط الاجتماعي المتواجدة فيه بنسبة 27.27% ممن صرحوا بأن مشاريعهم متواجدة بعيدا عن التجمعات السكنية وبجانب المدينة، ويفسر هذا إلى عدم تقبل بعض أنواع ذهنيات المجتمع الجزائري وتفشي العادات السيئة ونقص الوعي وضعف ثقافة المجتمع وعدم التمدن والتحضر والانفتاح على الآخر وعلى ثقافة العيش ومتغيرات المحيط.

- **الجدول رقم(72) الخبرة قبل البدء في المشروع وعلاقتها بالمعايير الواجب توفرها في صاحب المشروع لضمان استمرارية المشروع**

الخبرة قبل البدء في المشروع	المعايير الواجب توفرها في صاحب المشروع لضمان استمرارية المشروع						التكرار الكلي	النسبة الكلية
	الثقة والتحلي بروح المسؤولية		المهارة والمعرفة		إمكانيات مادية			
توجد لدي خبرة	6	%26.09	11	%47.83	6	%26.09	**23**	**%100**
لا توجد لدي خبرة	4	%57.14	2	%28.57	1	%14.29	**7**	**%100**
المجموع	**10**	**%33.33**	**13**	**%43.33**	**7**	**%23.33**	**30**	**%100**

سجل الاتجاه العام نسبة 43.33% من إجمالي عينة البحث ممن صرحوا بان توفر عنصري المعرفة والمهارة هما من بين المعايير الرئيسية التي يجب أن تتوفر لدى صاحب المشروع، مدعمة بنسبة 47.83% بمن توفرت لديهم الخبرة قبل البدء في المشروع مقابل ما نسبته 28.57% ممن لم يمتلكوا الخبرة.

كما أن عنصر الثقة والتحلي بروح المسؤولية يعد أيضا من بين ابرز المعايير الواجب توفرها في صاحب المشروع لضمان استمرارية مشروعه، وجاءت لتعبر عن ما نسبته

33.33%، مدعمة بنسبة 57.44%ممن لا تتوفر لديهم خبرة قبل بدء لمشروع مقرنة بما نسبته 26.09% ممن توفرت لديهم الخبرة، وأخير جاءت نسبة معتبرة من المبحوثين لتعبر عن الذين صرحوا بأن توفر عنصر الإمكانيات المادية عنصرا مهما وضروري لضمان نجاح واستمرارية المشاريع بنسبة 23.33% منها ما نسبته 26.09% كانت تتوفر لديهم الخبرة قبل البدء في مشاريعهم مقابل ما نسبته 14.29% لم تكن تتوفر لديهم الخبرة.

نستنتج من نتائج المعطيات الإحصائية أعلاه بان من أهم المعايير الضرورية لقيام المشاريع وضمان استمراريته هي توفر عنصر المعرفة والمهارة بكل ما يحيط بالمشروع من تهديدات ومخاطر وشروط قيامه على أكمل وجه بالدرجة الأولى، ثم توفر عنصري الثقة والتحلي بروح المسؤولية وهي تعبر عن الإيمان المطلق بالقدرات والإمكانيات المتاحة لصاحب المشروع، واستغلال الخبرة اللازمة التي تساعده على اختيار الطريقة المثلى لاستغلال تلك القدرات والإمكانيات، وتوظيفها بشكل عقلاني وموضوعي يضمن الحفاظ على استمرارية المشروع وتطبيق سياسته على ارض الواقع بطريقة علمية واضحة، تكون أكثر مصداقية وواقعية وإن كانت الإمكانيات المادية غير متوفرة بالشكل المناسب.

- **الجدول رقم(73) وجود من مارس المقاولة في العائلة ودوره في منح معلومات بحجم الموارد المتاحة في المحيط القانوني والاجتماعي**

وجود من مارس المقاولة في العائلة	منح المعلومات بحجم الموارد المتاحة في المحيط القانوني والاجتماعي				التكرار الكلي	النسبة الكلية
	نعم		لا			
يوجد	7	%87.50	1	%12.50	**8**	**%100**
لا يوجد	14	%63.64	8	%36.36	**22**	**%100**
المجموع	**21**	**%70**	**9**	**%30**	**30**	**%100**

سجل الإتجاه العام ما نسبته 70% من إجمالي عينة البحث ممن صرحوا بأنهم يملكون معارف ومعلومات عن حجم الموارد المتاحة في المحيط القانوني والاجتماعي منها ما نسبته: 87.50% من المبحوثين الذين صرحوا بأنه يوجد لديهم في عوائلهم من يمارس المقاولة مقابل ما نسبته 63.64% صرحوا بنفي العلاقة السابقة.

تليها نسبة من المبحوثين من إجمالي العينة التي لا تقل عن 30% ممن صرحوا بأنه لا تتوفر لديهم معطيات ومعلومات عن حجم المواد المتاحة في المحيطين القانوني والاجتماعي: منهم ما نسبته 36.33% من المبحوثين صرحوا بأن نشاطهم حر ومنفرد غير تابع للعائلة مقابل نسبة 12.50%من ينتمي نشاطهم لنفس نشاط العائلة.

ويفسر ذلك على أن امتداد النشاط المقاولاتي من العائلة وتوارثه عبر أفرادها له دور مهم في منح خبرات متعددة ومعلومات دقيقة ومعارف واسعة عن حجم الموارد ونوعيتها في المحيطين القانوني والاجتماعي على حد سواء، الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على صاحب المشروع من حيث منحه الثقة والقدرة على إدارة مسؤوليات المشروع ومواجهة كل التحديات التي تعترضه مع توفير إمكانية لتسييره بكل أريحية وطمأنينة.

- **الجدول رقم: (74) موارد المشروع وعلاقتها بالمبادرة في انشاء شبكة علاقات لأجل تطوير المشروع**

موارد المشروع	المبادرة في انشاء شبكة علاقات لأجل تطوير المشروع				التكرار الكلي	النسبة الكلية
	توفر مبادرة واستعداد أقوى لتوسيع العمل		وجود استعداد ضعيف وتردد في تنفيذ مبادرة			
كافية كما	1	3%	0	/	**1**	**%100**
كافية نوعا	4	%13.33	3	%10	**7**	**%100**
كافية كما ونوعا	16	%53.33	6	%20	**24**	**%100**
المجموع	**21**	**%70**	**9**	**%30**	**30**	**%100**

سجل الإتجاه العام ما نسبته 70% من إجمالي عينة البحث أجابوا بأن توفر عامل الاستعداد للعمل وتوفر المبادرة من شانه أن يجعل من صاحب المشروع ذو قدرة على إنشاء علاقات مع نفس أصحاب المهنة الأمر الذي يدفع لهم في نهاية المطاف إلى التفكير بتوسيع المشروع وتطويره، وتوزعت ما بين نسبته 53.33% من المبحوثين الذين أجابوا بتوفر الموارد البشرية كما وكيفا من شأنه أن يساعد هذا العنصر في توسيع المشروع والحفاظ عليه استمراريته وبين 13.33 من الذين صرحوا بأن هناك عناصر بشرية ذو طابع نوعي و 3.34% توافر العنصر البشري بالطابع الكمي فقط، بينما جاءت نسبة معتبرة مقدارها 30% من إجمالي عينة البحث صرحوا بأنه لديهم استعداد ضعيف وهنالك تردد في غالب الأحيان على تنفيذ عدة مبادرات تخص تطوير المشروع وتوسيعه الأمر الذي يعرقلهم من إنشاء شبكة من العلاقات الجيدة التي بدورها الإمكان بتقديم يد العون والمساعدة في

تطوير المشاريع وتحسين نموها وزيادة تنوع نشاطاتها بالشكل الجدي والعقلاني الرشيد، وتوزعت ما بين نسبة 20% من المبحوثين صرحوا على أن الموارد البشرية المتواجدة بالمشروع متنوعة بين الكم والنوع بينما صرحت بنسبة ضعيفة قدرها 10% صرحت على أن العنصر البشري متوفر بالنوع وهذا يدل على أن غالبية أصحاب المشاريع لديهم موارد بشرية ذو كفاءة عالية وخبرات متعددة ساهمت بلا أدنى شك في خلق استعداد قوي وتحفيز أصحاب العمل على تنفيذ عدة مبادرات تخص تطوير المشروع والحفاظ على استمراريته.

ونستنتج من خلال ذالك أن تواجد موارد المشروع كما وكيفا من شأنه أن يخلق مبادرات عديدة في إنشاء شراكات وعلاقات مع نفس أصحاب النشاط بغرض توسيع نشاطات أخرى في المشروع، من خلال تمييز السلع في جودتها ونوعها، وكذا الاستثمار في السعر والمعاملات التجارية والإنتاجية، وهي أمر غاية في النفعية لجميع المتعاملين.

- **الجدول رقم: (75) توفر خبرات ومعارف في موارد المشروع وعلاقتها بتحقيق التوافق بين واجبات العمل والأسرة**

توفر خبرات ومعارف في موارد المشروع البشرية	مدى تحقيق التوافق بين واجبات العمل والأسرة				التكرار الكلي	النسبة الكلية
	توفر القدرة على تنظيم العمل والوقت والتحلي بروح المسؤولية		زيادة في الوعي والثقة بالنفس والنشاط			
توفر خبرات عملية في ميدان العمل الخاص	14	46.66%	2	6.66%	**16**	**%100**
توفر شهادات علمية نظرية وخبرة معقولة في مجال العمل الإداري والخاص	05	16.66%	9	%30	**14**	**%100**
المجموع	**19**	**63.33%**	**11**	**%36.66**	**30**	**%100**

سجل الإتجاه العام ما نسبته63.33%من إجمالي عينة البحث أجابوا بان عامل التحلي بالمسؤولية وتوفر مهارة القدرة على تنظيم العمل التي أدت إلى تحقيق التوافق بين واجبات العمل والأسرة تتوزع على ما نسبته 46.66%من المبحوثين الذين أجابوا بأن نسبة تحقيق هذا التوافق يعود إلى حصولهم على خبرات عملية في ميدان الخاص، وأن ما نسبته 6.66% من عينة البحث تتوفر لديهم شهادات علمية نظرية وخبرات في مجال العمل الإداري والخاص، تليها ما نسبته 36.67% أجابوا بأن الوعي المكتسب لديهم والثقة العالية بالنفس من العوامل التي أدت إلى منحهم القدرة على تحقيق التوافق بين العمل والأسرة منها 30% من المبحوثين يتوفر لديهم شهادات علمية نظرية وخبرات في مجال العمل الإداري والخاص أيضا، وأن ما نسبته 6.67%من عينة البحث ممن تتوفر لديهم خبرات عملية في ميدان العمل.

نستنتج مما سبق أن توفر الخبرات والمعارف في موارد المشروع البشرية لدى صاحب المشروع قد يؤثر تأثيرا مباشرا في سير الأمور التنظيمية دخل المشروع، ما يتعلق بتنظيم العمل وتوزيع الوقت والتحلي بروح المسؤولية، وزيادة في الوعي والثقة بالنفس والنشاط وهذا ما يتأتى في الغالب بنوعية المعلومات المتوفرة حول مختلف الوضعيات من جهة، ولقاعدة الخبرات المتوفرة والمستقاة من المحيط الإجتماعية وشبكة العلاقات ومن مختلف الأوساط التعليمية.

2. مناقشة بيانات الفرضية الرابعة

– أكد غالبية المبحوثين على أن عنصر المؤهلات والاستعداد وتوفر عنصر الرغبة هم العناصر الأساسية في اختيار نوع المشروع، حيث يعود مصدر هذا التعزيز إلى طبيعة التنشئة من طرف الأسرة في تكون هذا الاستعداد وغرس تلك الرغبة كحافز يدعم قدرات

الأفراد ويجعلها أكثر صلابة وقدرة على البناء والتعمير والاستمرارية وهذا يعود إلى نجاح عملية التكوين.

– زيادة تحكم الشباب المقاول في موارد المشروع ومسؤولياته بمفردهم كان واقعا إيجابيا، إذ أنهم كانوا نادرا ما يلجأون لطلب المساعدة من احد الأطراف سواء الأسرية أو مجموعة الرفاق أو غير ذلك.

– نلمس بأن هنالك توفر للقدرة على التحكم في المصادر والموارد المالية واتخاذ القرارات الخاصة بعملهم وبحياتهم الأسرية.

– وجود مجموعة من الصعوبات والتحديات تكمن في عدم وجود منافسة تسويقية منظمة وقانونية لتعريف المستهلك الخارجي بمنتجات وخدمات المشاريع الصغيرة بمعنى أن المنتج الجزائري أو بعض الخدمات غير متوفرة بالكم والنوع في السوق الخارجية الأمر الذي يعيق من حركة التنقل ونيل الشهرة والصعوبة في تحقيق فرص ربحية مميزة.

– يمنح المستوى التعليم العالي أصحاب المشاريع إدراكا ووعيا واسعا بما يتواجد في محيطهم الاجتماعي والاقتصادي، ويجعلهم أكثر يقظة وثقة، وأكثر تموقعا حول الفرص الثمينة واستغلالها والانفراد بها لتحقيق غايات نفعية ومشروعة تجعلهم أكثر رفاها واستقرارا من جميع النواحي الصحية والنفسية.

– غالبية المشاريع متواجدة في محيط ثقافي واجتماعي داعم لنوع هذه المشاريع نظرا لأنها تقدم له مرافق خاصة وتسهل عليه قضاء العديد من الحاجات والمستلزمات، كما توفر له الراحة والوقت وبعض المصاريف المالية، إلا أن هناك بعض المشاريع لم تلقى قبولا رحبا بسبب وجود ذهنيات غير متحضرة وغير متفهمة في محيط العمل، وتلك عادات سيئة تدل على ضعف الثقافة ونقص التمدن والتحضر لدى المحيط الذي تتواجد فيه هذه المشاريع.

الفصل السابع

النتائج العامة والتوصيات

1. **النتائج العامة**
2. **التوصيات**

1. النتائج العامة للدراسة:

– لعبت شبكة العلاقات التي تم نسجها من عدة أماكن كالصالونات والمعارض الإنتاجية والملتقيات والدورات والتواصل عبر مختلف وسائل الإعلام دورا بارزا وتوضيحيا وتوجيهيا لأصحاب الأفكار كمساعدتهم على شرح طريقة العمل والتأسيس للمشروع المقاولاتي، علاوة على ذلك فإن صاحب النشاط يعتمد عليها بصفة رئيسية في تحديد الأهداف، الأمر الذي يتيح له القوة الإيجابية التي يتحدى بها الفشل في المشروع مما قد يضمن فيها استمرارية مشروعه وديمومته.

– توفر القدرة على القيادة والمهارة والموارد عناصر ضرورية لأن تصبح صاحب مشروع مقاولاتي، حيث أشارت نتائج الدراسة على أن أصحاب المشاريع يملكون خصائص ومقومات قيادية استمدوها من تنشئتهم الأسرية، فهم محملين بنشاط مفعم بالحرية والحماسة والرغبة في ممارسة العمل القيادي، أما فيما يتعلق بطبيعة الموارد فالمالية غير كافية ونحتاج إلى دعم بغية تطوير المشروع والحفاظ على استمراريته، والموارد البشرية موجودة لكنها غير مدربة وغير مؤهلة بالشكل المطلوب وتحتاج إلى تدريب أكثر وإلى توجيه، لكنها راغبة في العمل والتعلم. وهذا شيء محفز للعمل في جو أكثر هدوء وأكثر استقرار وللعمل على تحقيق الأهداف المرجوة.

– نلمس في نتائج الدراسة ما يتعلق بمؤشر الموارد على أن الشباب المقاول أكثر تحكما في موارد المشروع وتطويرها، وكذا تحمله لمسؤولياته بمفردهم ونادرا ما يطلبون المساعدة من أحد أطراف العائلة أو الاستعانة بخبير أو أحد الأصدقاء، وهذا ما يعزز من نجاح عملية التمكين التي من أهم عناصرها توفر عنصر الموارد.

– انعكس ذلك التحكم على زيادة القدرة في التصرف في الأمور المالية واتخاذ القرارات الخاصة بالعمل وبحياتهم الأسرية.

– استفاد بعض المبحوثين وهم نسبة قليلة من الذين استكملوا تعليمهم في الدراسات العليا وإجراء دورات تدريبية من معلومات دقيقة وتعلموا مهارات نظرية وعملية، وأصبحوا أكثر إدراكا ووعيا بما يتواجد في محيطهم الاجتماعي والاقتصادي من فرص ثمينة كتكوين خلفية نظرية حول ما يقصد بالمشروع المقاولاتي، وطبيعة الأفكار التي يتضمنها من حيث وصفها وتحليلها، أما البعض الأخر حسب تصريحاتهم فقد استفادوا من العمل في أنشطة حرفية وخدماتية أكسبتهم خبرة في تعلم كيفية تأسيس مشروع مقاولاتي صغير.

– غالبية أفراد عينة البحث متحصلين على خبرات قبل تأسيس مشاريعهم والتي اكتسبوها من المحيط الخارجي كالعمل مع مقاولين في ميدان معين، أو الاحتكاك بأصحاب المشاريع، وهذا ما كان لها دور بارز في التعريف بالطريقة الصحيحة والمضمونة لنجاح فكرة التأسيس والتوقع لتحقيق مزيد من النجاحات في المستقبل.

– غالبية المشاريع متواجدة في محيط ثقافي واجتماعي داعم بشكل نسبي لنوع المشاريع وموقعها في العمل، نظرا لأنها تقدم لهم خدمات ومرافق ضرورية لعيشهم وراحتهم واستقرارهم الصحي والنفسي لأسرهم ورفاهيتهم الاجتماعية والاقتصادية، والبعض منهم وهم نسبة قليلة جدا صرحوا على أن موقع تواجد مشاريعهم لم يلقى قبولا رحبا ويعود ذلك إلى وجود مظاهر وعادات اجتماعية سيئة تطبع عليها بعض الأفراد من المجتمع ومازالت سائدة حتى الوقت في ذهنيات وسلوكيات الأفراد في تعاملهم وتواصلهم مع الغير، وهذه المظاهر كالغيرة والحسد والكره وإثارة الإشاعات لإفساد سمعة صاحب النشاط وممارسة بعض الضغوطات عليه من طرف بعض المنافسين أيضا، الأمر الذي يدل على ضعف الثقافة في بعض الأسر والمجتمعات ونقص التمدن والتحضر عند الحيز والمكان الذي تتواجد فيه هذه المشاريع، لذا نجد بعض أصحاب المشاريع يعانون من عدة مشاكل وتحديات عدم الاستقرار فهم دائما في تنقل من مكان إلى آخر بحثا عن الاستقرار من الناحية المهنية والنفسية أيضا في مكان مريح ومحفز على العمل براحة وطمأنينة والبحث

عن سبل الربح والتطوير بعيدا عن التنافس غير المشروع ومشاكل المحيط المتعلق بثقافة الأفراد وذهنياتهم.

– من جهة أخرى نجد حسب تصريحات المبحوثين أن للنسق الأسري دور نسبي في عملية اختيار فكرة المشروع فمعظم المبحوثين صرحوا على أن فكرة اختيار كانت فردية ودور الأسرة كان توجيهي، وهذا يعود إلى ثقافة غالبية أسر المبحوثين على أنها قوية نتيجة التنشئة والتربية الجيدة بالدرجة الأولى وإلى المستوى التعليمي المرتفع بالدرجة الثانية جعلهم يمنحون الحرية لأولادهم في اتخاذ القرارات الخاصة بحياتهم، كذلك كان للخصائص المهنية والتجارب والخبرات المكتسبة من المحيط الاجتماعي دور مهم ومؤثر في تشكيل السلوك المقاولاتي.

– توفر المبادرة والثقة بالنفس ووجود مستوى معين من الوعي في غالبية المبحوثين تساعد الفرد على خوض تجربة المشروع المقاولاتي بكل عزم ويقظة ووعي، إذ أن الاقتداء بأصحاب المشاريع الناجحة يؤدي بالفرد الراغب في تأسيس مشروع مقاولاتي إلى الامتثال لمثل هذه الأفراد الناجحين في ميدان الأعمال.

– توفر القدرة على التنظيم والتسيير عند غالبية المبحوثين، والقدرة على حل بعض المشكلات التي قد يكون مصدرها شخصي أو مهني وإدارة الأزمات، من شأنه أن يعزز من وجود صبر وعزيمة وإرادة قوية على مواصلة العمل والصمود أمام العراقيل مهما كانت طبيعتها والبحث عن سبل لحلها وتجاوزها وهذا ما يدعم استمرار المشروع وعدم فشله وتعثره وتحقيق انجازات ملموسة تحقق رفاه المبحوثين ومتطلبات زبائنهم.

– تشير نتائج دراستنا على أن غالبية المبحوثين على دراية بما هو متواجد في السوق من سلع ومنتجات وخدمات ذات جودة ووصف المتنافسين ، معرفة سعر السلعة أو الخدمة ذوق المستهلك وحاجات ومتطلبات الزبون، الآمر الذي يجعلهم دائما مصدر تحفيز على الإبداع والتغيير الايجابي ومواكبة التطور الحاصل في مجال الخدمة والمنتج.

– ضرورة الإلمام ببعض المعلومات والمعارف الخاصة بإدارة المشاريع والتي يتم انتقاؤها من الدورات التدريبية ومتابعة الصالونات والمعارض الإنتاجية الخاصة بالمشاريع المقاولاتية القريبة والبعيدة والمشاركة فيها، وخاصة عند المبحوثين الذي لا يملكون خبرات قبل تأسيس مشاريعهم سواء في مثل نشاط مشروعهم أو غير ذلك.

– غالبية المبحوثين قاموا بإجراء دراسة للمشكلات البيروقراطية الممكنة والتحديات الاجتماعية التي تعرقل نمو المشاريع الاستثمارية الموجودة في المحيطين القانوني والاجتماعي.

– ساهمت التحفيزات المقدمة من طرف الحكومة الجزائرية في دعم دخول الشباب مجال الاستثمار الخاص كاهتمام وزراة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري لمرافقة تنمية الاستثمارات الفلاحية وتربية المواشي وتحفيز التشغيل وإدماج الشباب، الأمر الذي انعكس على الشباب المقاول بتحسن في وضعهم الصحي الجسدي والنفسي.

– ساهمت أيضا بعض الخدمات التحفيزية المادية والمعنوية كترسانة بعض القوانين الصادرة في الجريدة الرسمية في الآونة الأخيرة الداعمة للولوج إلى عالم الاستثمار الخاص وبعض الامتيازات المقدمة من مؤسسات الدعم المرافقة والمراقبة لضمان نجاح المشاريع، في خروج الشباب الراغبين في العمل من دائرة الإحباط النفسي والعزلة الاجتماعية وارتفاع مستوى الوعي والثقة عندهم، التي من بينها مؤسسة لونساج التي أصبحت تعرف اليوم بالوكالة الوطنية لتطوير المقاولاتية بحيث نشط ما يقارب نسبة 30% من المؤسسات المستحدثة في مجال الخدمات بما نسبته 28 %من أصل 386280 مشروع من تمويل هذا الجهاز منذ إطلاقه في سنة 1997 والى غاية 31 مارس 2020ح سب دراسة أنجزتها الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالمؤسسات المصغرة.

وفي إطار تشجيع التشغيل وخلق مختلف الأنشطة المدرة للربح لاسيما بالنسبة لفئة الشباب، تم وضع برامج وآليات لدعم التشغيل خاصة مع بداية سنة 2004 وتتمثل في

المؤسسات المصغرة، هذه الآلية تتمثل في مساعدة الشباب في إنشاء مؤسساتهم الخاصة من خلال قروض دون فائدة أو قروض بنكية مع تخفيض في نسبة الفائدة ومساعدات مالية أخرى.

هناك عدة مبادرات خاصة لدعم إنشاء المشاريع المقاولاتية من قبل الحكومة ، حيث شهدت الجزائر العديد من المبادرات من الجهات الفاعلة الاقتصادية الخاصة، مع أهدف متماثلة في كل مرة وهي تعزيز التوجه والفعل المقاولاتي، المبادرات في صورة الأكاديمية الجزائرية المقاولاتية، والتي أنشئت في أكتوبر 2010 والتي تعمل من خلال عمليات التوعية وعن طريق المسابقة على إعطاء توجيه الشباب حاملي المشاريع من الأوساط الأكاديمية، وجميع شرائح المجتمع.

2. توصيات الدراسة:

توصي الدراسة بما يلي

– ضرورة تفعيل عنصر المرافقة والرقابة الميدانية الفعالة التي تكشف عن الأخطاء من طرف مؤسسات الدعم الحكومي لأصحاب المشاريع المقاولاتية، لمعرفة أين يتواجد النقص، مع تدارك جميع الأخطاء في الوقت المحدد لضمان عدم تعثر هذه المشاريع وضمان استمراريتها ونجاحها دونما عراقيل.

–احتضان أفكار الشباب الإبداعية والإبتكارية من طرف مختلف المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة وضرورة دراستها دراسة علمية من طرف اختصاصين في مجال الأعمال والاستثمار وتوجيههم ودعمهم من جميع الجوانب، لتجسيد أفكارهم في شكل مشاريع حقيقية على ارض الواقع بحيث نجاحها يسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي ويمتص البطالة ويخلق فرص العمل وفرصا أخرى لخلق الثروة وتحقيق الرقي الحضاري والإنساني.

– ضرورة الانفتاح الفعلي على الثقافات وإنشاء شراكات قانونية مع الدول الرائدة في مجال المشروع الصغيرة والمقاولاتية، وتعزيز فرص التواصل والحوار والتنسيق الفعال مع هذه الشراكة لتطوير منتجات المحلية وتصديرها إلى الأسواق العالمية بما يتماشى مع التطور الحاصل في مجال الجودة والسعر وطبيعة الإنتاج أو الخدمة.

– ضرورة إعداد تقارير كاملة تحتوي بيانات وإحصائيات وعرض تجارب جميع المشاريع الريادية الناجحة في عدة ميادين وقطاعات، ومحاولة عرض هذه التجارب في ملتقيات وندوات علمية في مختلف الجامعات ومؤسسات التكوين وفي المناسبات الثقافية والعلمية وغيرها عبر وسائل الإعلام الآلي وقنوات التلفزيون، من أجل تقريبها أكثر للجمهور والفاعلون في المجال، وذلك من أجل تعبئة وتحفيز كل من يملك أفكار جيدة على المثابرة والعزم على دراستها دراسة علمية والتوجه بها نحو المختصين لتقييمها وتوجيههم وكذا مناقشتها وعرضها على مؤسسات الدعم وقبول إنشائها، والتوجه بعد ذلك لإجراءات التأسيس الميداني ثم الإشراف في العمل.

– محاولة نشر الوعي وتحسين من ثقافة المجتمع ومحاولة تغيير بعض الذهنيات التقليدية وتحويلها إلى ثقافة قوية وسلوكيات ايجابية تواكب التطور، وجعلها أكثر وعيا وإدراكا بما هو حاصل من تغير ايجابي في العالم التنموي والمحيط القانوني والاجتماعي على حد سواء، ومحاولة اللحاق بالركب والاندماج الاجتماعي والاقتصادي مع متطلبات هذا التطور لتحقيق التغيير المنشود الذي تنادي به الدول المتطورة في مجال التكنولوجيا وتحقيق التنمية المستدامة.

خاتمة

خاتمة:

تسعى الجزائر حاليا إلى العمل على استغلال العمل في مجال الإستثمار الخاص ولاسيما تنمية المورد البشري واستغلال طاقاته وتوجيهه نحو العمل الخاص، وفيما يتعلق بإحتضان أفكار الشباب ومبادراتهم وتوجيههم بفضل عدة آليات دعم حكومية والسير نحو تجسيدها على ارض الواقع في شكل مشاريع مقاولاتية، كإنشاء الأكاديمية الجزائرية للمقاولاتية ووضع برامج وآليات لدعم تشغيل الشباب خاصة مع بداية عام 2004 كالمؤسسات المصغرة ومنح قروض خاصة وبنكية مع تخفيض نسبة الفائدة وإضافة مساعدات مالية أخرى فيما يتعلق بتخفيض قيمة الضرائب المفروضة على النشاطات واقتطاعات الضمان الاجتماعي وغيرها...

هذا وانطلاقا من مبدأ أن الشباب هم الشريحة الأكثر قوة وعددا في المجتمع فإن عدم الاهتمام بهم قد يعيق تقدم المجتمع في عدة مجالات كالاجتماعية منها والثقافية والاقتصادية على وجه الخصوص، إذ تكشف الممارسات الميدانية عن وجود بعض الممارسات السلبية كالتوزيع الغير عادل للفرص في حق الشباب المتميز والمبدع والخلاق الذي يتميز بالأفكار المبدعة والمتميزة والموهبة التي تستحق التهذيب هذا من جهة ومن جهة أخرى وجود بعض العراقيل والتحديات البيروقراطية كنفقة الإجراءات الإدارية وبعض المشاكل التقنية كطول مدة دراسة المشاريع المقترحة والموافقة على تمويلها وكذا الاتفاق على بعض الشروط المتعلقة بالعمل.

وفي ظل وجود هذه التحديات المتعلقة بالجوانب القانونية والإجتماعية الذي تتواجد فيه تلك المشاريع الصغيرة ، إلى أنهم للمفارقة قد عزموا بكل إرادة وشجاعة على مواجهتها بالصبر والعمل والبحث عن المساعدة .

إن الدخول إلى عالم الشغل وتحقيق العديد من الانجازات في ظل الموارد البشرية والقدرات والقوة والإمكانيات المتاحة هي تعبر في المحصلة عن نتاج الجهود المبذولة كبناء

القدرات وتطوير مهارات الموارد البشرية المتاحة وكذا تدريبها واستغلال الإمكانيات المادية والاستثمار فيها بمنطق عقلاني وبطرق موضوعية مما قد يحقق الأهداف المرجوة في بداية التخطيط لسياسة المشروع، كالتخطيط لتنفيذ العمل والوصول إلى الموارد المناسبة في البيئة الخارجية وداخل الأسرة ودراستها دراسة جيدة والعمل على الاستثمار فيها بطريقة غير مكلفة وفعالة واستغلالها والتحكم فيها وإدارتها بالشكل المطلوب،إضافة إلى إجراء دورات تدريبية والاطلاع على جميع الأسواق وتحسين مستويات التعليم والقراءات المعمقة حول مجال الاستثمار الخاص والمشاريع الصغيرة ونسج شبكة من العلاقات والاحتكاك بنفس أصحاب النشاط، كل هذه الجهود سهلت على أصحاب المشاريع الوصول إلى المعلومات والتقنيات والوسائل التي من شأنها أن تخدم أهداف المشروع الإنتاجية والخدماتية والنفعية لصاحبها وللمجتمع أيضا وهذا العمل من شأنه أن يحسن من نوعية الحياة الاجتماعية والاقتصادية ويساعد على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية أيضا.

كما نلحظ أن الشباب المقاول يملك العديد من القدرات والمقومات الشخصية منحتهم زيادة في التحكم في العلاقات الإنتاجية المهنية والعلاقات الشخصية الأسرية والقدرة على حل المشكلات اعتمادا على أنفسهم مما يسهم ذلك في إحداث التغيير الايجابي على المستوى الشخصي كزيادة الوعي والثقة بالنفس وتحقيق الاستقلال الاقتصادي والخروج من التبعية الأسرية والمجتمعية والاستناد إلى المنطق العقلاني والموضوعي في إدارة الأمور وتسيير العمل، وعلى المستوى الأسري كالإحساس بقيمة عالية داخل الأسرة كالاحترام وتعزيز عملية التواصل وتفعيل الحوار والتفاعل الايجابي البناء مع مختلف أعضاء الأسرة ومع الأصدقاء في العمل والمحيط الاجتماعي.

أما على مستوى المجتمع فقد أصبح أصحاب المشاريع ينخرطون في جمعيات ومنظمات رسمية ثقافية ويمارسون العمل التطوعي ويقدمون خدمات ذات طبيعة مالية إلى

الجمعيات الخيرية، وهذا ما يعزز من تواجد فعلي ونفعي لأصحاب المشاريع في الميدان سواء ميدان عملهم الخاص أو تقديم منفعة عامة للمجتمع الأمر الذي يدل على أنهم أشخاص أتقنوا عملية التمكين الاقتصادي وهم في السير نحو البحث عن معرفة شروط وآليات التمكين في المجالات الأخرى.

وبناء على ما تقدمه الدراسة الحالية من بيانات ومعلومات، وما يمكن أن تقدمه من نتائج علمية فإنها تقدم بلا أدنى شك بعض الإسهامات والإضافات العلمية في مجال البحوث والدراسات حول تمكين الشباب المقاول والبحث عن المحددات التي كانت وراء تمكينهم، فضلا عن أن مقارنة مدى التشابه أو التباين لنتائج الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات السابقة المعتمدة في هذه الدراسة قد ينتج عنها زيادة في حصيلة المعارف العلمية المتحصل عليها للمساهمة في إثراء الجوانب النظرية والميدانية لدراسات وبحوث من هذا النوع خصوصا في الجزائر، وبناء على هذا فإنه من المأمول أن تفتح هذه الدراسة الطريق أمام إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية وخاصة الميدانية منها، ما يمكن أن يساعد أيضا على رسم صورة متكاملة للواقع والتحديات والآفاق المستقبلية لمسألة تمكين الشباب المقاول في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

أ. الكتب العربية

1. ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت 2008.

2. إدريس جباري: الشباب الجزائري وريادة الأعمال الجزائرية، مؤسسة كارنيغي للنشر، ديسمبر، 2016

3. اسماعيل سراج الدين: حقوق الإنسان والمرأة والتنمية، مكتبة الإسكندرية، مصر، 2009،

4. جمال الدين سيد كاسب، المشروعات الصغيرة الفرص والتحديات، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث للنشر، جامعة القاهرة، دون سنة

5. حذيفة تقي الدين الخطيب: التمكين أسسه وأساليبه، دراسة بلاغية تطبيقية، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، الإمارات العربية المتحدة،2009.

6. رشيد زرواتي: مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الإجتماعية، ط 1، دار الهدى للنشر، الجزائر، 2007 ،ص393.

7. عباس محجوب: الشباب والتنمية، سلسلة الدراسات التربوية، رؤية إسلامية، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، الطبعة الأولى، 2006،

8. عدنان مصطفى: التنمية البشرية، مخاضات التهميش وفرص التمكين، دار أمجد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن ،2016.

ب. الكتب الأجنبية

1. Martha C. Nussbaum, Amartya Sen: The quality of life. Clarendon Press Oxford.UNU-WIDER.1993.

2. Pierre Bourdieu: les structures sociales de l'économie, Le Seuil, Paris, 2000.

3. Deepa Narayan, Measuring Empowerment Cross Disciplinary perspective, Washington, World Bank, 2005.

ثانيا: المذكرات والأطروحات الأكاديمية

33. الخنساء التومي: دور الثقافة الجماهيرية في تشكيل هوية الشباب الجامعي جامعة محمد خيضر بسكرة – أنموذجا، أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018.

33. خالد طالبي: دور قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل الدولي والمؤسسات النقدية والمالية، جامعة منتوري قسنطينة 2010-2011

34. زوينة بوساق: المحددات التنظيمية والاجتماعية لتمكين المرأة المقاولة الجزائرية دراسة ميدانية لعينة من النساء المقاولات بالمسيلة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD تخصص علم الاجتماع المنظمات والموارد البشرية، دراسة ميدانية بولاية المسيلة، جامعة الجزائر2، سنة 2019.

35. شويمات كريم: دوافع إنشاء وسيروة المؤسسة المصغرة لدى الشباب البطال، تجربة المؤسسات المصغرة الناشئة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، أطروحة الدكتوراه في علم الإجتماع التنظيم والعمل، جامعة الجزائر2، 2010.

36. غسان ابو منديل وآخرون: واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في قطاع غزة، دراسة ميدانية في قطاع غزة، مركز شؤون المرأة، فلسطين،2014.

37. نيار نعيمة: الخلفية المهنية والإجتماعية للشباب المنشيء للمؤسسات المصغرة، دراسة ميدانية لعينة من الشباب المستثمر في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، رسالة ماجستير في علم الإجتماع، تخصص، تنظيم وعمل، جامعة الجزائر2، 2008.

ثالثا: المجلات والدوريات العلمية

أ. المجلات والدوريات العلمية العربية

9.أحمد بوساق، لخلف عثمان: معوقات التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة مجموعة مؤسسات صغيرة ومتوسطة بولاية برج بوعريريج، مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد12، العدد 01،2021.

10. أحمد دنافة، عطاء الله سحوان: مقاربات سوسيولوجية حول منظمة المقاولة في الجزائر –دراسة تحليلية، مجلة دراسات في علم إجتماع المنظمات، مجلد1، عدد 13، 2019.

11. آمنة سعودي، شعبان بعيطيش: أثر الفكر المقاولاتي في تحقيق الإبداع في المشاريع المقاولاتية، دراسة على طلبة الماستر بكلية العلوم الاقتصادية، بجامعة المسيلة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الإقتصادي 36(01)، جامعة الجلفة

12. إسحاق رحماني ، طيب جاب الله: سوسيولوجيا المقاولة في الجزائر من المداخل الكبرى إلى الدراسات المعاصرة، مجلة دارسات في علم إجتماع المنظمات، مجلد1، عدد03، 2014.

13. إيمان حيولة، وردة موساوي: مساهمة المقاولاتية في التنمية الإقتصادية، المجلة الجزائرية للموارد البشرية، المجلد5،العدد20، 2020

14. بركاهم عدة، محمد لخضر بوساحة: التمويل الأصغر الاسلامي كاستراتيجية مستحدثة لتمويل المشاريع المصغرة للأفراد في الجزائر –الوكالة الوطنية لتسييير القرض المصغر، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد02: 2021،

15. حسن نحله: العلاقة بين تمكين الشباب كأحد إستراتجيات طريقة تنظيم المجتمع والحد من الهجرة غير شرعية بالمجتمع المصري، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد51، المجلد2، جويلية، 2020

16. خالد شبلي: التمكين السياسي للشباب الجزائري في ضوء المتغيرات الراهنة، حق دستوري أم خيار استراتيجي، دفاتر السياسة والقانون، العدد 14، جانفي 2016

17. خالد كواش ، زهرة بن قمجة: المقاولة النسوية في الجزائر، الأهمية الواقع، التحديات، دراسة استطلاعية، مجلة المناجير ، العدد 02، جوان 2015.

18. رفيق المصري: الشباب والتنمية في المجتمع الفلسطيني، دراسة ميدانية لعينة من طلبة جامعات قطاع غزة، مجلة جامعة النجاح للأبحاث – العلوم الإنسانية– المجلد22، العدد1، فلسطين، 2008

19. سعيدة ضيف وآخرون، نحو تحقيق تنمية اقتصادية من خلال تعزيز دور ريادة منظمات الأعمال مع الإشارة إلى تجربة الجزائر، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 05، العدد:02، 2020.

20. سفيان فنيط، هشام بورمة: ثقافة وروح المقاولاتية لدى الشباب الجامعي،في ولاية جيجل، دراسة ميدانية لعينة من الشباب الجامعي بجامعة جيجل، مجلة سماء للاقتصاد والتجارة، المجلد رقم01، عدد خاص، أفريل ،2018

21. سفيان فوكة: التنمية والتمكين من خلال الإدارة الرشيدة للحكم، قراءة نقدية، المجلة الجزائرية للسياسات العامة– العدد3 فيفري 2014– جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف.

22. مولاي أحمد الصالحي، مفهوم المقاولة أبعادها القانونية والإجتماعية والإقتصادية، أصنافها وأنواعها، ودورها في تحقيق التحولات الإجتماعية والإقتصادية، مجلة مؤشر للدراسات الإستطلاعية، المجلد 2، العدد 5، 2022.

23. علي رحال ، أمال بعيط: واقع المقاولاتية في الجزائر، دراسة تحليلية، مجلة الإقتصاد الصناعي، العدد11، ديسمبر 2011.

24. فاطمة بكدي: التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثالث عشر، جوان، 2013، جامعة خميس مليانة، الجزائر.

25. كمال بوقرة، إسحاق رحماني: المقاولة الخاصة كآلية تنموية بمجتمع العمل، دراسة سوسيواقتصادية للفعل المقاولاتي في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية : جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، العدد 12، مارس 2020، ص69

26. منيرة سلامي: التوجه المقاولاتي للشباب في الجزائر: بين متطلبات الثقافة وضرورة المرافقة، ورقة بحثية مقدمة ضمن أعمال الملتقى حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 18 و19 أفريل 2012، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

27. مصطفى مصطفاوي: نحو فهم سوسيولوجي لفئة الشباب في المجتمع الجزائري، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، مجلد 08، العدد:01، 2020

28. نبيلة عدان : مكانة التمكين الاقتصادي للشباب الجزائري ضمن السياسات الحكومية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 08،العدد14، جانفي 2019،

29. هواري مغنية: البعد الاقتصادي للابتكار والمقاول المبتكر على النمو الاقتصادي حسب رؤية جوزيف شومبيتر، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 9 ،العدد 9 ، ديسمبر 1024.

30. وفاء كردمين: الشباب والتنمية المفاهيم والإشكاليات، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، لبنان،2017.

31. يزيد عباسي: الشباب في المجتمع الجزائري بين أزمة المشاركة وتحديات التمكين، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد24، ديسمبر، جامعة الوادي،2017.

32. يمينة بلحاجي ، الطيب الوادي: لمحة حول الإنتقالية الديموغرافية في ظل السياسة السكانية في الجزائر، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد 01، العدد 13، 2021.

33. يوسف بوغرارة: تمكين الشباب في مشروع تعديل الدستور الجزائري – قراءة تحليلية لنص المادتين 72،73 من مشروع الدستور، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتجية الاقتصادية والسياسية، 2020/10/05).

ب. المجلات والدوريات العلمية الأجنبية

32. Alex Addae Korankye , Alex Abada: Microfinance and Women Empowerment in Madina in Accra, Ghana, Asian Economic and Financial Review2017, 7(3): 222-231

رابعا: التقارير والمناشير

أ. التقارير العربية

33. تنمية المرأة العربية: المرأة العربية والتشريعات، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث– كوثر–، تونس، 2015.

34. رشا فتيان: نحو أجندة جديدة لتمكين الشباب، ورقة بحثية بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، فلسطين، دون سنة.

ب.التقارير الحكومية

35. الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالمؤسسات المصغرة: الخدمات المقدمة من مؤسسة لونساج لأصحاب المشاريع،وكالة الأنباء الجزائرية، 2017.

36. وزير الفلاحة: رسالة توجيهية لإرساء جهاز الدعم الاستشاري والابتكارات التقنية لفائدة المتعاملين الاقتصاديين للقطاع، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري في 01 فيفري 2016.

37. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري: السياسة الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سبتمبر،2015.

38. وزارة التجارة: السياسة الحكومية في مجال التجارة، سبتمبر، 2015.

39. وزارة الداخلية والجماعات المحلية: السياسات الحكومية في مجال الجماعات المحلية، أكتوبر 2015

40. وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي: السياسة الحكومية في مجال العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، سبتمبر،2015.

41. دبي علي وآخرون: دراسة حول الاقتصاد الثقافي في الجزائر واقع وآفاق، المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي والبيئي، الجزائر ،2021.

42. عامر حسني لطفي وآخرون:التقرير الوطني الثالث للأهداف التنموية للألفية في الجمهورية العربية السورية، 2010.

43. قاعدة بيانات مؤسسة لونساج بالمسيلة

44. الجهاز المركزي للإحصاء وزارة التخطيط والسكانية: تمكين المرأة بيئة مساعدة وثقافة داعمة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مكتب العراق، دون سنة .

45. الجهاز المركزي للإحصاء وزارة التخطيط: التنمية المستدامة نحو تمكين أفضل للنساء والفتيات، قسم إحصاء التنمية البشرية، جمهورية العراق، 2018.

46. نادية آيت زاي وآخرون: التقرير الوطني، الجزائر، جويلية 2014،أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، القاهرة، 2014.

ج. تقارير منظمة الأمم المتحدة والتقارير الدولية

47. مذكرة من أمانة الأونكتاد: برامج الإدماج الاجتماعي والنمو الشامل للجميع في البلدان النامية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المنعقد بجنيف، نوفمبر،2014، الأمم المتحدة، 2014.

48. غادة برسوم وآخرون: تقرير حول الشباب والتشغيل في شمال إفريقيا، منظمة العمل الدولية، جنيف، سبتمبر، 2017.

49. تقرير حول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا جيل ٢٠٣٠ الاستثمار في الأطفال والشباب اليوم لتأمين منطقة مزدهرة في المستقبل، قسم البيانات والأبحاث والسياسات، صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف).

50. سليم جهان وآخرون: تقرير التنمية البشرية لعام، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وم أ، 2015،

51. التقرير الخامس: أزمة عمالة الشباب في مؤتمر العمل الدولي، الدورة 101، 2012، بجنيف، مكتب العمل الدولي للنشر والطبع، سويسرا، 2012

52. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: توفير فرص العمل يحدث الأثر المنشود، شركة راسيل للنشر والتوزيع، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2017

53. التنمية الإنسانية العربية لعام 2016: الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير، صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب الإقليمي للدول العربية، بيروت، لبنان، 2016

54. تقرير الأمين العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي:الموضوع ذو الأولوية: التشجيع على التمكين للناس في سياق القضاء على الفقر وتحقيق الإدماج الاجتماعي والعمالة الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع، مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين، الأمم المتحدة، 2013

55. آنا لورمان: دليل الممارسات السليمة حول تحسين المشاركة السياسية للشباب، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأمم المتحدة،2012.

56. مجموعة بنك التنمية الإفريقي: إطلالة على الإقتصاد الإفريقي 2019، الأداء الإقتصادي الكلي والتوقعات الإقتصادية، التشغيل والنمو وديناميكية المؤسسات، التكامل من أجل الإزدهار الإقتصادي في إفريقيا) بنك التنمية الإفريقي، 2019.

57. أديس أبابا: الخطوط التوجيهية للتعجيل بتنفيذ مقررات قمة مالابو بشأن تمكين الشباب في أفريقيا، تقرير صادر عن مؤتمر الاتحاد الإفريقي لوزراء الشباب، المنعقد يومين 12-14-سبتمبر،2012، الاتحاد الإفريقي، إثيوبيا، 2012

58. -United Nations, Economic and Social Council, Economic Commission for Africa: Industrialization for an Emerging Africa Issues paper, Sixth Joint Annual Meetings of the

ECA Conference of African Ministers of Finance, Planning and Economic Development and AU Conference of Ministers of Economy and Finance,(Abidjan, Côte d'Ivoire 25 and 26 March 2013.

خامسا:المواقع الالكترونية

59. www.mtess.gov.dz/ar/

60. :-https://www.angem.dz

61. http://www.wilaya-msila.dz/ar/index.php?action=formunik&type=sous_menu&idformunik=160

62. https://cutt.us/tYbmc.، 14.03:الساعة2023/07/11 تاريخ التصفح:

63. https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/youth-0/ على 2021/02/21 تـاريخ التصـفح ، الساعة 19.46.

64. coart.Uobaghdad.edu.iq.11-10ص، 22.00 الساعة 2022/05/22 تاريخ التصفح:

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
- البويرة -

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⴰⴽⵍⵉ ⵎⵓⵃⴻⵏⴷ ⵓⵍⵃⴰⵊ - ⵜⵓⴱⵉⵔⴻⵜ -

جامعة البويرة

كلية: العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم: علم الاجتماع

إستمارة بالمقابلة

في إطار إعداد أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الإجتماع تخصص علم إجتماع التنظيم والعمل

تحت عنوان

تمكين الشباب الجزائري المقاول بين المحددات التنظيمية ومحددات المحيط

دراسة ميدانية لعينة من الشباب المقاول أصحاب المشاريع الصغيرة بالمسيلة

من إعداد الطّالب:
عبد القادر كشيدة

تحت إشراف الدكتورة:
سامية فرفار

السنة الدراسية: 2024/2023

المحور الأول: البيانات السوسيومهنية لصاحب المشروع والبيانات المتعلقة بالمشروع

1. البيانات السوسيومهنية لصاحب المشروع

1. السن: 20-30 ☐ 30-40 ☐

2. الحالة العائلية: أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ ارمل ☐

في كلتا الحالات ما هو عدد أفراد الاسرة؟ .....

3. الدخل الشهري للآسرة قبل البدء في المشروع؟ منخفض ☐ متوسط ☐ مرتفع ☐

4. هل ارتفع الدخل الشهري للأسرة بعد البدء في المشروع؟ نعم ☐ لا ☐

5. المستوى التعليمي: ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ تكوين مهني ☐

أخرى.....

6. هل حصلت على تكوين مهني ؟ :

لدي تكوين مهني ☐ ليس لدي تكوين مهني ☐

7. هل كانت لديك خبرة عملية في طبيعة المشروع قبل البدء فيه؟ نعم ☐ لا ☐

8. اذا كان الجواب بـــ: نعم فما هو القطاع العمل الذي كانت تعمل فيه؟

عمومي ☐ خاص ☐ عمل حر ☐ نفس العمل الذي تمارس من خلاله المقاولة ☐

9. هل يوجد في عائلتك من يعمل في مجال المقاولة؟:

يوجد ☐ لا يوجد ☐

10. كيف كان وضعك الصحي قبل انشاء المشروع؟ بصحة جيدة ☐ مرهق ومتعب ☐ أخرى تذكر...

2.البيانات المتعلقة بالمشروع:

11. نوع المشروع: صناعي ☐ حرفي ☐ خدماتي ☐

أخرى تذكر.....

12. لماذا اخترت هذا النوع من النشاط عن غيره من الأنشطة الأخرى بسبب أنه ؟

- يتناسب مع مؤهلاتك ومهاراتك ☐ إدراكك ومعرفتك بأنه يمثل فرصة عمل ☐ رغبتك وحماسك

المحافظة على مهنة العائلة ☐ أخرى تذكر....

13. هل محل المشروع : ملك ☐ مؤجر ☐ أخرى تذكر.....

14. تاريخ التأسيس: قبل سنة 2010 ☐ بعد سنة 2015 ☐

15. الموقع: وسط جهات سكنية كبيرة وسط المدينة ☐ بعيد عن التجمعات السكنية وبجانب المدينة ☐

16. عدد العمال: المجموع أقل من 10 ☐ أكثر من 10 ☐

17. مانوع التمويل ؟ ذاتي ☐ حكومي ☐ مساهمة جماعية ☐

18. هل كان لديك سكن خاص قبل المشروع

كان لدي ☐ لم يكن لدي ☐

19. هل استطعت أن توفر سكنا خاصا لك بعد المشروع؟ استطعت ☐ لم أستطع ☐

المحور الثاني: تساهم كل من شبكة العلاقات وجملة المعارف النظرية والعملية والصفات الشخصية التي يمتلكها الشباب المقاول في عملية بناء الأصول والقدرات وزيادة إنتاجية المشاريع ونموها.

20. هل ساعدتك المؤهلات التي تمتلكها والخبرات العملية المكتسبة في تحفيز استعدادك للعمل بقوة؟

نعم ☐ لا ☐

– إذا كانت الاجابة بنعم وضح ذلك.....

(إذا كانت الإجابة بنعم)

21. ماهي المصادر الأكثر أهمية التي اكتسبت منها هذه الخبرات والمؤهلات:

العائلة ☐ الوسط التعليمي ☐ المحيط الاجتماعي ☐

اخرى تذكر.....

22. هل كانت لديك معرفة بإجراءات التأسيس لمشروعك؟ نعم ☐ لا ☐

–إذا كانت الاجابة بنعم من أين تحصلت علة هذه المعلومات والمعارف؟

شبكة العلاقات ☐ أفراد العائلة ☐ ءات حول الموضوع ☐ ى تذكر.....

23.هل كان لديك استعداد قوي لخوض مثل هذه التجربة؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الاجابة بنعم ما هو مصدر هذا الاستعداد؟

الموارد التي تمتلكها ☐ ياسات الحكومية المشجعة ☐ شبكة الدعم الاجتماعي ☐ ☐

أخرى تذكر.....

24. ماهي الوسيلة التي أحدثت لك استقراراً في مشروعك؟

إمكانياتك المادية ☐ خصائص الشخصية التي تمتلكها ☐ ثنين معا ☐

أخرى تذكر.....

25. هل سبق وأن اطلعت على معلومات خاصة بإنشاء وإدارة المشاريع الشخصية

نعم ☐ ☐

26. هل تتابع المعارض والصالونات الإنتاجية وتشارك فيها :

دائما ☐ أحيانا ☐ نادرا ☐

– في جميع الأحوال كيف انعكست على انتاجية مشروعك:.....

27. ما هي عوامل نجاح مشروعك الشخصي يمكن اختيار اكثر من خيار

شبكة العلاقات ☐ معارف النظرية والمكتسبة ☐ ثقة بالنفس ☐ درات والمهارات....

اخرى تذكر.....

28. من خلال معارفك هل استطعت طرح منتوج جديد ☐ خدمة جديدة ☐ ابتكار طرق جديدة ☐

المحور الثالث: يساهم التفاعل الإيجابي مع ما يتطلبه المشروع من شروط التأسيس والتوقع والقيادة في تحسين قدرة الشباب المقاول على الوصول إلى الموارد الإقتصادية، وعملية تنفيذها.

29. هل كان لديك استعداد قوي وتخطيط عقلاني لخوض تجربة المقاولة؟ نعم ☐ لا ☐

- (إذا كانت الإجابة بنعم)

30. ما هو الدافع وراء ذلك:

الثقة بالنفس ☐ ل مكانة اجتماعية ☐ حث عن الاستقلالية ☐

أخرى تذكر:.....

31. من قام بالتخطيط لسياسة مشروعك:

انا بطبيعة الحال ☐ د افراد العائلة ☐ د الاصدقاء ☐ نت بخبير

اخرى تذكر.....

32.ما طبيعة الإشراف المتبعة من قبلك في متابعة العمل؟

الإشراف المباشر أثناء العمل ☐ راف والتوجيه بعد العمل ☐ لاهما ☐

أخرى تذكر.....

33. في رأيك كيف يتم ك ل ثقة الزبون؟ ☐

34.هل تمنح حرية المشاركة في اتخاذ بعض قرارات العمل لأحد عمالك؟ أشارك ☐ لا أشارك ☐

في كلتا الحالات لماذا؟.....

35. من خلال المعارف المكتسبة هل استطعت : طرح منتوج جديد تطوير منتجك ☐ يل منتوجك ☐

تنظيم جديد للعمال ☐

36. ما هي الحوافز التي تقدمها لعمالك زيادة على الأجور؟ مكافآت مالية ☐ ات اجتماعية ☐

-اذا كانت خدمات اجتماعية فيما تتمثل؟ .....

37. ماهي حدود منافستك: محلي ☐ وطني ☐

38. هل الطلب عن المنتج او الخدمة متوفر؟

دائما ☐ غالبا ☐ احيانا ☐ أخرى تذكر.....

39.ما هي الوسائل التي تعتمد عليها في الترويج عن منتجك أو خدمتك؟.....

الانترنت ☐ العلاقات الاجتماعية مع الزبائن والعملاء ☐ المعارض والصالونات والأسواق ☐

الإعلانات الصحفية والإذاعة والتلفزيونية ☐ أخرى تذكر.....

40. هل واجهت مشكلات تتعلق بمحيط عملك الداخلي والخارجي ؟

نعم ☐ لا ☐

(إذا كانت الإجابة بنعم) ما نوعها؟

مشكلات مع الزبائن والعملاء ☐ كلات مع المؤجرين والجيران ☐ كلات عائلية وشخصية ☐

مشكلات إدارية في المحيط القانوني والتنظيمي ☐ شكلات أمنية داخلية وخارجية ☐

☐

مشكلات مع العمال

41. هل استعطت السيطرة والتغلب عليها بشكل نهائي ؟ نعم . ☐ لا ☐

إذا كانت الاجابة بنعم؟ ما هي الطرق التي استخدمتها في مواجهتها؟

اللجوء على شبكة الدعم والصعاب والخبرة في نفس المقام ☐

الانضباط والتحلي بروح المسؤولية وإعادة تنظيم الأمور ☐

42. هل تستطيع أن تتوسع في مشروعك مستقبلا بالنظر إل حجم الموارد الموجودة في المحيط ؟

أستطيع بالنظر إلى توفر موارد المشروع الضرورية بالشكل الكافي ☐

لا أستطيع بالنظر إلى عدم توفر موارد المشروع الضرورية بالشكل الكافي ☐

المحور الرابع ساهمت التسهيلات والخدمات المقدمة من طرف الدولة لمشاريع الشباب المقاول في منحهم القدرة على إحداث تغييرات في حياتهم على المستوى الفردي والعمل والمجتمع.

43. هل استفدت من إعانة مالية حكومية؟ استفدت ☐ لم أستفد ☐

44. في رأيك التأثير الإيجابي للمحيط القانوني على نمو المشروع:

نعم ☐ لا ☐

45. في رأيك هل النظام البنكي الحالي مشجع على بروز مشاريع مقاولاتية:

له دور مشجع ☐ ليس له دور مشجع ☐

46. ماذا أضافت الخدمات الحكومية(التسهيلات) لك عند دخولك إلى عالم المقاولة ؟

العمل على البقاء والتطوير والابداع ☐

الخروج من دائرة الإحباط النفسي والإكتئاب ☐

دخول عالم الشغل بقوة والاستمرار فيه ☐

47. هل اثر مشروعك إيجابا على علاقتك مع محيطك؟ نعم ☐ لا ☐

في جميع الحالات اشرح كيف ذلك.....

48. كيف انعكست قيمة الموارد البشرية والمادية التي يقدها المحيط القانوني على تحقيق نجاح على مستوى صاحب المشروع والمجتمع في ظل الإمكانات المتاحة؟.

توفر القدرة على التحكم في قيادة موارد المشروع والميزانية ☐

تحسين مستوى المعيشة وتلبية حاجيات الأسرة ☐

49. كيف تقيم استفادتك من قيمة الموارد المادية و البشرية التي يقدمها المحيط القانوني للمشروع

كبيرة ☐ قليلة ☐

50. هل ترى بأن مشروعك موجود في بيئة اجتماعية محفزة؟ نعم ☐ لا ☐

في كلتا الحالتين اشرح اكثر.....

المحور الخامس: ساهمت الموارد التي تمتلكها الشباب المقاول في تخطي التحديات الشخصية والمهنية وتحقيق نتائج ملموسة على مستوى المشروع.

51. ما هي مصادر التنشئة التي جعلتك تعتمد على نفسك في ادارة أمورك الشخصية والمهنية؟

– التنشئة الاسرية ☐ وسائل الاعلام ☐ الممارسات الدينية ☐ تجارب وخبرات ☐

أخرى تذكر....

52. هل لديك القدرة على التصرف في؟

إدارة مسؤوليات المشروع بمفردك ☐ بمساعدة احد أفراد الأسرة ☐ كلاهما ☐

أخرى تذكر.....

53. هل لديك القدرة الكافية على التحكم في ميزانية المشروع؟ نعم ☐ لا ☐

اذا كانت الإجابة (بلا) ما هو الطرف المساهم في هذه الميزانية.....

54. هل هناك تقبل من طرف المحيط الاجتماعي التي تشتغل فيه فيما يتعلق بنوع النشاط الذي تشغله؟

هناك تقبل ☐ ليس هناك تقبل ☐

في كلتا الحالات لماذا.....

55. هل يوجد لديك إستعداد لإنشاء شراكات وعلاقات مع نفس اصحاب النشاط بغرض توسيع نشاطات أخرى في المشروع؟

توفر مبادرة واستعداد أقوى لتوسيع العمل ☐

وجود استعداد ضعيف وتردد في تنفيذ المبادرة ☐

56. كيف أستطعت تحقيق التوافق بين واجبات العمل والأسرة؟

توفر القدرة على تنظيم العمل والوقت والتحلي بروح المسؤولية ☐

زيادة في الوعي والثقة بالنفس والنشاط ☐

57. ما طبيعة المشكلات التي تواجهها في تسويق منتجاتك او خدمات المشروع؟

– تنظيمية ☐ شخصية نفسية ☐ مشاكل بيروقراطية ☐ عقليات العملاء او الزبائن ☐

–أخرى تذكر.....

58. هل وجهتك تحديات مهنية أثناء مراحل تطور مشروعك:

نعم ☐ لا ☐

(إذا كانت الإجابة بنعم) فيما تكمن هذه التحديات:

.....

59. هل أنت على دراية تامة بالموارد المتاحة في محيطك؟ نعم ☐ لا ☐

– في كلتا الحالات هل قدمت لك مؤسسات الدعم معلومات حول كيفية حصر جميع الموارد والمعارف المحلية المتعلقة بمشروعك والتي قد تساعدك على النجاح والاستمرار ؟ نعم ☐ لا ☐

– في حالة الإجابة بلا كيف قمت بحصر تلك الموارد؟

– طبيعة العمل ☐ شبكة العلاقات من نفس العمل ☐ الحاجة للمورد نفسه ☐

أخرى تذكر.....

60. هل الموارد الأولية متوفرة في السوق؟:

– دائما ☐ – احيانا ☐ – نادرا ☐

61. هل الموارد المادية والبشرية كافية كما ونوعا في السوق؟

كافية كما ☐ كافية كما ونوعا ☐ كافية نوعا ☐

62. ما نوع الخبرات والمعارف التي استقيتها من محيطك والمتعلقة بالإستفادة من موارد المشروع البشرية؟

توفر شهادات علمية نظرية وخبرة معقولة في مجال العمل الإداري والخاص ☐

توفر خبرات عملية في ميدان العمل الخاص ☐

63. في حال انقطاعك عن العمل لأسباب رئيسية (مرض..سفر...اخرى..) من هو الشخص الذي وضعته في مكانك لقيادة المشروع؟

–احد العمال ☐ –احد افراد العائلة ☐ – صديق ☐

64. هل انعكس ذلك سلبا على انتاجية المشروع بعد تقيمك لقيادته بعد عودتك للعمل

– نعم ☐ – لا ☐

(إذا كانت الإجابة بنعم)

.ما هي الأخطاء الذي وقع فيها وهل استطعت تداركها:

.....

65. هل قمت بتحصيل معلومات كافية حول طريقة التصدي للأخطار التي تهدد استمرارية المشروع؟

نعم ☐ لا ☐

66. هل كانت عبر؟

دورات تكوينية وتدريبية ☐ خبرات سابقة لأحد الأشخاص او المؤسسات ☐ قراءات معمقة ☐

خبرة ذاتية ☐

67. في رأيك هل حققت توازنا بين العناصر الثلاثة: (المشروع، الأسرة، راحتك الشخصية) ؟

تحقيق التوازن ☐ عدم تحقيق التوازن ☐

68. انطلاقا من تجربتك ، ما هي المعايير التي يجب أن تتوفر لمساعدة الشباب في نجاح مشاريعهم؟

توفر بالثقة وروح المسؤولية ☐

توفر الخبرة والمعرفة والمهارات ☐

إمكانيات مادية ☐

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
- البويرة -
Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⴰⴽⵍⵉ ⵎⵓⵃⴻⵏⴷ ⵓⵍⵃⴰⵊ - ⵜⵓⴱⵉⵔⴻⵜ -
جامعة البويرة

كلية: العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم: علم الاجتماع

دليل المقابلة

في إطار إعداد أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الإجتماع تخصص علم إجتماع التنظيم والعمل

تحت عنوان

تمكين الشباب الجزائري المقاول بين المحددات التنظيمية ومحددات المحيط

دراسة ميدانية لعينة من الشباب المقاول أصحاب المشاريع الصغيرة بالمسيلة

من إعدادالطّـالب:
ـ عبد القادر كشيدة

تحت إشراف الدكتورة:
ـ سامية فرفار

السنة الدراسية: 2024/2023

المحول الأول: تساهم كل من شبكة العلاقات وجملة المعارف النظرية والعملية والصفات الشخصية التي يملكها الشباب المقاول في عملية بناء الأصول والقدرات وزيادة إنتاجية المشاريع ونموها

1. وضح لنا كيفية أنشأت شبكة العلاقات ؟ وما هو مصدر حصولك على المعارف والمعلومات؟ وكيف وظفتها في مراحل إنشاء مشروعك وعملية تأسيسه؟

2. وضح لنا الصفات والمقومات التي تمتلكها ؟ وماذا استفدت منها في مشروعك؟

المحور الثاني: يساهم التفاعل الإيجابي وما يتطلبه المشروع من شروط التأسيس والتوقع والقيادة في تحسين قدرات الشباب المقاول على الوصول إلى الموارد الإقتصادية والتحكم فيها.

1. حدثنا على أهم التحديات التي واجهتها أثناء التأسيس والقيادة والتسيير للمشروع.

2. ما هي الوسائل التي اعتمدت عليها في مواجهة تلك التحديات والتحكم فيها وإدارتها بالشكل المطلوب؟

المحول الثالث: ساهمت التسهيلات المقدمة من طرف الدولة لمشاريع الشباب في منحهم القدرة على إحداث تغيرات في حياتهم على المستوى الشخصي والمهني والمجتمع.

1. في رأيك ما هو أثر المحيط القانوني على صعيدك الفردي والأسرة والعمل؟

2. ما هي الآليات القانونية في رأيك التي تشجع على دخول الشباب في مجال العمل المقاولاتي؟

3. وهل هي كفيلة بتحقيق الإندماج الإجتماعي والإقتصادي لهؤلاء الشباب؟

المحور الرابع: ساهمت الموارد التي يمتلكها الشباب المقاول في تخطي التحديات الشخصية والمهنية وتحقيق إنجازات ذات قيمة مادية ومعنوية.

1. في رأيك هل الموارد المادية والبشرية متوفرة بالكم والنوع في محيط العمل؟ وبماذا استفدت منها في نجاح مشروعك وتطويره؟

2. حدثنا عن الوسائل التي اعتمدت عليها في مراجعة تلك القيود ؟ وهل بإمكانك التغلب عليها والتحكم فيها بشكل فعال.